

أوراق المنتدى الإقليمي الثالث والعشرون لحركة حقوق الإنسان

كوفيد-19 وآفاق الإصلاح في المنطقة العربية

كوفيد-19 وآفاق الإصلاح في المنطقة العربية

أوراق المنتدى الإقليمي الثالث والعشرون لحركة حقوق الإنسان

الكتاب: كوفيد-19 وآفاق الإصلاح في المنطقة العربية

أوراق المنتدى الإقليمي الثالث والعشرون لحركة حقوق الإنسان

سلسلة قضايا الإصلاح: (39)

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (2021)

العنوان: 21 نهج الحجاز - 1002 البليدير تونس

البريد الإلكتروني: info@cihrs.org

الموقع الإلكتروني: cihrs.org



هذا العمل مصنف برخصة المشاع الإبداعي

نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي

صورة الغلاف: ©علاء زمزمي- تونس

بدعم من:



Norwegian Ministry
of Foreign Affairs

**OPEN SOCIETY
FOUNDATIONS**

كوفيد-19 وآفاق الإصلاح في المنطقة العربية

أوراق المنتدى الإقليمي الثالث والعشرون لحركة حقوق الإنسان

يوست ر. هيلترمان

ستيفان رول

يارا هواري

كريم نمور

لويذة دريس آيت حمادوش

ناصر جابي

الباقر العفيف مختار

أكرم النبي

نداج الأحمر

أحمد ناجي

تحرير: يوسف أحمد



أسهم في تأسيسه
د. محمد السيد سعيد

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام 1993، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح والدعوة إلى سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بحثية، ودعوة عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب و دوريات تتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

يسعى مركز القاهرة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أبرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة، والعمل سوياً من أجل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المركز عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (إيفكس). وحاصل على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام 2007.

المدير العام
بهي الدين حسن

رئيس مجلس الإدارة
كمال جندوبي

نائب المدير
زياد عبد التواب

الفهرس

8	-----	مقدمة: مهمة الإصلاح في المنطقة العربية يوسف أحمد
15	-----	كوفيد-19 وآفاق الإصلاح العربي يوست رة هيلترمان
22	-----	آثار كوفيد-19 على الاقتصاد المصري وآفاق الإصلاح ستيفان رول
32	-----	مواجهة جائحة كوفيد-19 في ظل نظام الفصل العنصري في فلسطين يارا هواري
40	-----	عام الثورة والجائحة واختطاف الدولة اللبنانية كريم نمور
49	-----	الانتخابات الرئاسية في الجزائر: هل يمكن أن يستمر الوضع السياسي القائم؟ لويذة دريس آيت حمادوش
59	-----	الحراك الذي غير الجزائريين دون أن يُغيّر النظام السياسي ناصر جابي
69	-----	تحديات الانتقال السياسي في السودان: الديناميكيات بين الفاعلين السياسيين وبين الأجهزة الأمنية المختلفة الباقر العفيف مختار
79	-----	حقائق الراهن السوري واحتمالات المستقبل أكرم البني
91	-----	كيف أسفر الافتقار للالتزام بالسلام وغياب المحاسبة عن اختطاف عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا نداج الأحمر
102	-----	البنين: الصراع، التشظي، والسلام الوعر أحمد ناجي
112	-----	خلاصات المنتدى الإقليمي الثالث والعشرون لحركة حقوق الإنسان: آفاق الإصلاح في العالم العربي في واقع ما بعد كوفيد-19

(الآراء والمعلومات الواردة بهذا الكتاب مسؤولة أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن المركز)

مقدمة

مهمة الإصلاح في المنطقة العربية

يوسف أحمد¹

على مدى عقود ممتدة، طُرحت قضية الإصلاح في المنطقة العربية بشكل شديد الإلحاح. بل يُعد الإصلاح جزءاً لا يتجزأ من التاريخ الحديث للمنطقة، والممتد لقرون، رغم تقلب فرص إنجازه وأطره المفاهيمية.

تجلت الحاجة للإصلاح بشكل متكرر؛ بداية من حركة النهضة العربية التي شهدتها القرن التاسع عشر، مروراً بمشروعات بناء الدول العربية بعد الاستعمار منتصف القرن العشرين، وصولاً لزمناً ما بعد الحرب الباردة وما تلاه. ورغم تفاوت درجات نجاح الإصلاح باختلاف الزمن، وتباين أنماط القوى والجهات الفاعلة التي تدفع باتجاهه، وتغير طبيعته المتخيلة؛ بقي الإصلاح الحل المحتوم لاعتلالات المنطقة.

يُمثل الربيع العربي أحدث تجليات الحاجة الملحة للإصلاح، إذ عكست سلسلة الانتفاضات التي عمت العديد من الدول في 2011، الإحباط الحاد الناجم عن عقود من الجمود المؤسسي والفساد وغياب المساواة وتفشي القمع.² بمعنى آخر، نتجت الانتفاضات العربية جزئياً عن عقود من مقاومة الحكام العرب للإصلاح الجاد. ومثل الربيع العربي، بنجاحاته وإخفاقاته، بداية حقبة جديدة من السعي للإصلاح في المنطقة.

1 يوسف أحمد: منسق المنتدى الإقليمي بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومرشح دكتوراه في التاريخ الدولي بالمعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية (IHEID).

2 كوك، ستيفن أ، لورنزو موريتي، وديفيد رودين (2012). «الفساد والربيع العربي». دورية براون للشؤون العالمية 18، رقم 2:21-28. تاريخ الاطلاع، 12 نوفمبر، 2020، <http://www.jstor.org/stable/24590860>

مع ظهور «الموجة الثانية» من الربيع العربي في 2019 (خاصةً في الجزائر والسودان والعراق ولبنان)³ تأكدت حقيقة أن الربيع العربي يُعد تعبيراً عن حقبة، أكثر من كونه مجموعة معزولة من الانتفاضات. فالأنظمة الأكثر تأثراً بالموجة الثانية، هي تلك التي تمكنت من مناورة الموجة الأولى من الانتفاضات في 2011 دون خسائر تُذكر. وبينما شهدت دول «الموجة الثانية» انتفاضات شعبية مصيرية في 2019، كانت دول الموجة الأولى (تونس ومصر وسوريا واليمن وليبيا) منهيكة في المسارات الناجمة عن آثار انتفاضاتها؛ فالحماسة المفعمة بالتفاؤل التي تشكلت في 2011، تهنمت على صحرة الواقع الذي انكشف خلال السنوات التالية.

برزت مقدمات انتكاسات الربيع العربي بشكل واضح بعد النجاحات الأولية في 2011. فالنخب السياسية المتشاحنة قليلة الخبرة، والجهات الفاعلة المناهضة للثورة، والقوى الأجنبية المتدخلة، كانت بمثابة مؤشرات على وعورة الطريق. ولكن مَثَل عام 2014 تحولاً حاسماً في مسار الانتفاضات ومصائرهما؛ حيث انهارت المراحل الانتقالية في اليمن وليبيا واندلعت النزاعات الأهلية، بينما اصطدم العديد من كانت لديهم أوهم إزاء المسار الاستبدادي الذي بدأ في مصر في 2013 بالواقع الذي أصبح أكثر وضوحاً في 2014. وفي غضون عام، لم تعد مغادرة الرئيس بشار الأسد نتيجة محتومة، بعد تدخل روسيا عسكرياً لدعم نظامه المحاصر في سوريا.

وكما شكلا عامي 2011 و2014 علامتين بارزتين في حقبة الربيع العربي -فالأول أشار إلى الآمال العظيمة، والثاني مَثَل بداية انتكاسة حقيقية- شهد عام 2020 اختمار اتجاهات جديدة يُحتمل أن تؤثر على مسار الأمور.

سياق متغير

لا شك أن جائحة كوفيد-19 تعد أحد أهم الأحداث العالمية في التاريخ الحديث. ورغم ذلك، فإن الاتجاهات الجديدة لعام 2020 لم تكن بالضرورة ناجمة عن الجائحة، بل بالأحرى مثلت هذه الاتجاهات الإطار الأكبر الذي احتواها. على سبيل المثال، كان الأمر الأكثر إثارة للاهتمام من اندلاع انتفاضة الجزائر والسودان في 2019، هو حقيقة الماثرة على التعبئة الشعبية بعد إزاحة الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة وعمر البشير عن السلطة، واستمرارها في 4.2020 إذ عكست تلك الماثرة إدراك المتظاهرين في كلتا البلدين لحقيقة أن الإصلاح الجدي لا يمكن اختزاله في الإطاحة برأس النظام.

عكست ديناميات الانتفاضات في الجزائر والسودان، بشكل عام، فهماً أعمق للتحديات المقبلة، بالمقارنة بذلك الذي أبداه المتظاهرون في بلدان الموجة الأولى من الانتفاضات في 2011. ورغم الدور الجوهري للمقومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر والسودان في صياغة مسار تحولاتهما؛ إلا أنه لا يمكن تجاهل دور التراكم المعرفي الناتج عن الانتفاضات

3 المعشر، مروان (2019). هل هذا هو الربيع العربي الثاني؟ مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. 30 أكتوبر. تاريخ الاطلاع، 12 نوفمبر 2020، <https://carnegieendowment.org/2019/10/30/is-this-arab-spring-2.0-pub-80220>.

4 الجزيرة (2020). المئات ينزلون إلى شوارع العاصمة الجزائرية رغم الحظر المفروض على الاحتجاجات. 5 أكتوبر. تاريخ الاطلاع، 15 نوفمبر 2020، <https://www.aljazeera.com/news/2020/10/5/hundreds-protest-in-algiers-despite-ban-on-gatherings>.

دويتشه فيلهه (2020). المحتجون يغمرون شوارع السودان مطالبين بالإصلاح السياسي. 1 يوليو. تاريخ الاطلاع، 12 نوفمبر 2020، <https://www.dw.com/en/protesters-hit-sudan-streets-calling-for-political-reforms/a-54006307>

السابقة في مختلف أنحاء المنطقة. ولم يتضح بعد إلى أي مدى يمكن لهذا التراكم التأثير على الموجة الثانية للانتفاضات، خاصةً بالنظر إلى الإرث الثقيل لعقود من السلطوية ومقاومة الإصلاح من داخل وخارج تلك الدول التي تمر بمراحل انتقالية.

هناك اتجاه آخر واضح وهو تهتقر بعض قوى الثورة المضادة في المنطقة، وتجزر الانقسامات فيما بينها. إذ رأت بعض الدول العربية تهديداً وجودياً في اندلاع انتفاضات 2011 في الدول المجاورة لها. فأصبح هذا التهديد باعثاً مشتركاً لتلك الجهات الفاعلة الإقليمية؛ الأمر الذي أدى -بالإضافة إلى بعض الديناميات الداخلية والتحويلات في النظام العالمي- إلى تشكيل كتلتها مختلفة عبر المنطقة، تسعى للتأثير على نتائج الانتفاضات لتغدو في صالحها.⁵ ولكن بمرور السنين، بدأت الخلافات داخل تلك التكتلات تتكشف، وتتسبب حالياً في تفويض بعض الجهات المناهضة للثورة في المنطقة. على سبيل المثال، فشل هجوم المشير حفتر على العاصمة الليبية في 2019 -والذي كان يهدف لإحكام قبضته على البلاد- بحلول منتصف 2020. الأكثر أهمية، أن الداعمين الخارجيين لحفتر (الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وروسيا وفرنسا) لم يعودوا متفقين بشأن مستقبل ليبيا.⁶

دينامية مشابهة يمكن ملاحظتها في سوريا، حيث تتضح الخلافات داخل نظام الأسد، وبين داعميه الرئيسيين روسيا وإيران، بشكل متزايد.⁷ وفي اليمن، يبدو أن أهداف الإمارات والسعودية متباينة بشكل كبير. ولكن هذا لا يعني بالضرورة تقلص التدخلات في مختلف أنحاء المنطقة؛ فخلال العام الماضي، عززت تركيا وجودها ونفوذها في العديد من الدول العربية، لا سيما ليبيا وسوريا، بينما عززت إيران موطئ قدمها في اليمن. كل هذه الخلافات والتصدعات ليست حديثة النشأة أو حاسمة؛ ومع ذلك فإن مداها والنمط الذي ظهرت به للعيان يتطلب إعادة فحص السياقات الخاصة بها.

الاتجاه الأخير يتعلق برغبة الغرب في الدفع بالإصلاح في المنطقة العربية. فقد زال التأييد الرمزي للربيع العربي من العواصم الغربية سريعاً بعدما ساهمت موجات اللاجئيين من المنطقة، إلى جانب صعود جماعات السلفية الجهادية في العديد من الدول العربية، في تحويل الربيع العربي من سرديّة عن الأمل إلى أخرى عن الفوضى. فتأثير الغرب على الإصلاح في المنطقة العربية لا يمكن وصفه بالاتساق، وقد يتراوح بين كونه إيجابياً أحياناً إلى مغرضاً تماماً في أحيان أخرى. كما يعتمد حجم ونوع التأثير على كل دولة عربية والسياق العام.

ولكن انتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة في 2016 أدى إلى تدمير آفاق الإصلاح في المنطقة بما يتجاوز أي مرحلة سابقة. إذ إن احتضان ترامب الصريح للسلطوية، إلى جانب اعتدائه على النظام الدولي لحقوق الإنسان، شجع المستبدن العرب إلى حد غير مسبوق. يتراوح حجم تأثير فوز جو بايدن مؤخراً في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في 2020، على قضية الإصلاح

5 على سبيل المثال، أنظر ستيفن، مايكل (2017). استرجاع الحرب الباردة العربية: السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011، مؤسسة القرن. 8 فبراير، تاريخ الاطلاع، 25 نوفمبر، 2020، <https://tcf.org/content/report/arab-cold-war-redux>.

6 علاء الدين، رانج، وعماد الدين بادي (2020). رعاة الحرب بالوكالة في ليبيا يواجهون معضلة. بروكينجز. 15 يوليو. تاريخ الاطلاع، 25 نوفمبر 2020، <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/06/15/libyas-proxy-sponsors-face-a-dilemma/>.

7 بروميرج، دانيال (2020). تقاطع الأهداف الروسية والتركية والإيرانية بشأن مستقبل سوريا. المركز العربي في واشنطن العاصمة، 8 سبتمبر. تاريخ الاطلاع، 22 نوفمبر 2020، http://arabcenterdc.org/policy_analyses/russian-turkish-iranian-cross-purposes-on-syrias-future.

في المنطقة العربية بدرجات متفاوتة؛ فقد تصبح فترته الرئاسية قوة داعمة للإصلاح، أو تبرهن في المقابل على محدودية تأثيرها على مستقبله. وبينما يشهد الغرب، خاصةً الولايات المتحدة، تزايداً في عدم الاهتمام بالمنطقة، فإن مجرد حقيقة أن الطغاة العرب لن يتمتعوا مجدداً بدعم ترامب؛ ستؤدي دون شك إلى تغيير في الديناميات والتمهيد لانبثاق اتجاه جديد.

آفاق الإصلاح في المنطقة العربية فيما بعد واقع كوفيد-19

إن الاتجاهات الثلاثة المذكورة آنفاً ليست بالكامل حصيلة عام 2020؛ فمعظمها كان متجذراً خلال السنوات السابقة، ولكن نظراً لتصاعد تأثيرها المحتمل على الأحداث المقبلة؛ لم يعد من الممكن تجاهلها. وفي حين لم ينحسر مد الثورة المضادة القوي الذي اجتاحت المنطقة في السنوات السابقة، إلا أنه بالتأكيد الآن يواجه سياق غير مؤات.

تكشفت تلك الاتجاهات الجديدة بشكل مستقل عن جائحة كوفيد-19، ولم تخضع بعد لتأثيرها بشكل كامل (رغم رجاحة القول بأن الجائحة أثرت على نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية). بعبارة أخرى، اجتاحت كوفيد-19 أرجاء المنطقة العربية، في خضم لحظة من الانسيابية، فتغلغل في السياق الخاص لكل دولة؛ وأثر على آفاق الإصلاح في المنطقة بدرجات متفاوتة. في هذا الإطار، نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان المنتدى الإقليمي الثالث والعشرين لحقوق الإنسان، في الفترة بين 31 أغسطس إلى 7 سبتمبر 2020؛ لاستكشاف آفاق الإصلاح في المنطقة العربية في واقع ما بعد كوفيد-19. وخلال جلسات المنتدى، قدم المتحدثون أوراقهم لجمهور من المدافعين عن حقوق الإنسان والأكاديميين من المنطقة العربية ومن الغرب. وتركز أوراق المنتدى، المنشورة في هذا الإصدار، على مجموعة من السياقات المختلفة في أنحاء المنطقة، بما في ذلك الجزائر والسودان ولبنان ومصر وفلسطين وسوريا واليمن وليبيا.

تباين مجالات ومقاربات وخلاصات أوراق المنتدى. إذ يعالج كل منها جوانب متميزة للسياقات المتنوعة في المنطقة، وتأثيرها على الإصلاح. كما تختلف مفاهيم ومسارات الإصلاح، برغم التشابه الواضح في الديناميات؛ فبينما تغرق بعض الدول في مستنقع النزاع الأهلي، تختبر دولاً أخرى ترسيخاً للسلطوية، وتمر مجموعة ثالثة بمراحل انتقالية دقيقة.

يستعرض يوست هيلترمان بشكل متقن الوضع في مختلف الدول العربية ومدى قابليتها للإصلاح، ويسلط الضوء على وضعية الغرب ودوره. يرى هيلترمان أن كوفيد-19 سيتسبب في تفاقم المظالم التي أدت في الأصل إلى الربيع العربي، ورغم احتمالية حدوث الإصلاح في بعض الدول، إلا أن تزايد القمع أو التغيير الجذري هي الاحتمالات المرجحة.

وحول التأثير المتوقع لكوفيد-19 على الاقتصاد المصري، يقدم ستيفان رول فهماً دقيقاً للوضع المتزعزع في مصر. إذ يطرح رول التساؤل حول؛ كيف ولماذا ساعدت الجائحة الحكومة على إخفاء فشل خطة الإصلاح الاقتصادي، التي حظيت برعاية صندوق النقد الدولي في 2016، وهو الفشل الناتج عن عدم معالجة أوجه القصور الهيكلية في الاقتصاد. ويسلط الكاتب الضوء على الدور السلبي الذي لعبه صندوق النقد الدولي في هذا الصدد. وبالنظر إلى التأثير الجسمي المحتمل لكوفيد-19 على الاقتصاد المصري على المدى الطويل؛ يرحب رول أن ربط المزيد من الدعم الاقتصادي لمصر بتحقيق إصلاحاً حقيقياً سيعتمد بشكل كبير على الحكومات الأوروبية.

التقاطع بين كوفيد-19 والفصل العنصري في فلسطين، هو محور مناقشة يارا الهواري في ورقتها. إذ تعالج الكاتبة التأثير المركب للجائحة على فلسطين محلاً؛ استنزاف الإمكانيات الذي تسبب فيه نظام الفصل العنصري، والإخضاع الاقتصادي لفلسطين، والبطش الإسرائيلي بنظام الرعاية الصحية، وتأثير التشتيت الجغرافي للفلسطينيين. وتنوه الورقة إلى أنه حتى بعد انتهاء الجائحة وإزالة القيود ووقف عمليات الإغلاق على مستوى العالم؛ سيواصل الفلسطينيون العيش في ظل نظام الفصل العنصري القائم منذ عقود.

ورغم أن المنتدى لم يعقد جلسة خاصة بلبنان؛ إلا أن كريم نمور ساهم بورقة في الكتاب تُناقش انتفاضة أكتوبر 2019. تسلط الورقة الضوء على الكيفية التي تعامل بها النظام اللبناني مع موجة الغضب الشعبية غير المسبوقة في أكتوبر 2019. حيث استغل النظام الجائحة، موظفاً القضاء وقوات الأمن في كبح الانتفاضة وحماية امتيازاته. ورغم استبعاد سعى النظام اللبناني لإصلاح حقيقي وجاد؛ فإن نجاحه في الالتفاف على انتفاضة أكتوبر ربما يكون قصير الأمد. إذ أن تنامي السخط الشعبي، خاصة في خضم أزمة اقتصادية حادة؛ يجعل استقرار لبنان موضع تساؤل، ويجعله صعب المنال أكثر مما هو بالفعل.

شهدت جلسة المنتدى الخاصة بالجزائر تقديم ورقتين لكلا من لويذة دريس آيت حمادوش وناصر جابي. في ورقتها، تطرح حمادوش كيفية توظيف السلطات الجزائرية للانتخابات لتأييد الوضع الراهن وإحباط تحقيق أي إصلاح حقيقي، وذلك مع التركيز على أهمية ومغزى الانتخابات الرئاسية في 2019، في مواجهة انتفاضة الشعب الجزائري المعروفة باسم «الحراك». من زاوية أخرى، قدم ناصر جابي فحص دقيق للحراك، مقدماً منظوراً سوسيوولوجياً لتكوينه وتطوره، بالمقارنة مع أمثلة سابقة للتعنت الشعبية في التاريخ الجزائري الحديث. ورغم تأثير كوفيد-19 على فض حشود الحراك، إلا أنه من المرجح أن تؤدي الجائحة إلى تفاقم الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وكذا التحديات التي تواجه المحتجين والحكومة الجزائرية. يشكك كلا المؤلفين في احتمالية حدوث إصلاح جدي على المدى القصير؛ ومع ذلك يشير إلى الانتفاضة كعلامة فارقة في سعي الجزائريين للإصلاح، مقسمةً تاريخ البلاد إلى ما قبل الحراك وما بعده.

كانت المرحلة الانتقالية في السودان محل نقاش المنتدى من خلال الورقة المقدمة من الباقر العفيف مختاره. وتركز الورقة على التحديات والتهديدات التي تواجه المرحلة الانتقالية والديناميات بين الجهات الفاعلة السياسية، مؤكدةً أن إرث عقود من السلطوية في ظل حكم البشير، والجهات الفاعلة المناهضة للثورة والقوى الإقليمية المتدخلة، وعرقلة الجيش للسلطات المدنية؛ كل تلك العوامل تضافرت لتقوض بشكل حاد فرص المرحلة الانتقالية في السودان. ويرى الكاتب أن الأمل لا يزال موجوداً، إذ يُسلط الضوء على أن التعبئة الشعبية التي تواصلت برغم الجائحة، والضغط من المجتمع الدولي؛ يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً في حماية المرحلة الانتقالية وتوجيهها نحو الإصلاح الحقيقي.

يشرح أكرم البني الوضع المعقد بشكل متزايد في سوريا؛ ويستعرض تحول الانتفاضة السلمية إلى نزاع أهلي تم تدويله. مسلطاً الضوء على كيفية مساهمة الجهات الفاعلة المختلفة - خاصةً النظام وداعميه الأجانب والغرب والمعارضة السورية- في إطالة أمد المحنة التي تعيشها سوريا، موضحاً الحقائق التي تشكلت مؤخراً والتي قد تؤثر على مستقبل النزاع، يستخلص الكاتب أن مسار للعدالة الانتقالية تتولى الأمم المتحدة إدارته، هو أفضل حل لسوريا كي تنهي نزاعها المستمر منذ نحو عقد كامل.

وفيما يخص الشأن الليبي، تناقش نداج الأحمر مقدمات وأهمية هجوم حفتر على طرابلس في 2019، مجادلةً بأنه منذ 2011، أسفرت التدخلات الإقليمية والدولية، إلى جانب تفويض جهود السلام متعددة الأطراف وتطبيق المحاسبة، عن انحراف المسار الانتقالي لما بعد 2011، وانتزاعه من قبضة الليبيين. وبينما تتعدد الآمال أن تدفع السيولة الحالية في السياق الليبي، والاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها مختلف أنحاء البلاد، نحو حل النزاع؛ فإن ثمة تحديات كبيرة ينبغي مواجهتها. فالانقسامات الاجتماعية العميقة، والتقسيم الفعلي للبلاد، والافتقار للإرادة السياسية؛ عقبات رئيسية تحول دون حل الأزمة الليبية.

طبقات النزاع في اليمن، كانت موضوع الورقة التي قدمها أحمد ناجي، مقدماً تحليلاً ممتازاً لطبيعة ودوافع الجهات الفاعلة الإقليمية التي تغذي النزاع في البلاد. تؤكد الورقة أن النزاع في اليمن لم يعد خاضعاً لسيطرة اليمنيين، وتسلط الضوء على تعقيدات العلاقة بين الجهات الفاعلة الإقليمية ووكلائها المحليين، فضلاً عن الخلاف المتزايد بين من يُطلق عليهم الحلفاء في النزاع. ويشير الكاتب إلى أن الضغط على رعاة النزاع الإقليميين للتحرك إزاء خفض التصعيد؛ هو مقدمة أساسية نحو حل النزاع ومعالجة دوافعه المحلية.

الخلاصة

رغم أن أوراق المنتدى تعالج سياقات تبدو متباينة؛ إلا أنها تعكس العديد من الأفكار الرئيسية المشتركة، والتي قد تم نشرها بعد انعقاد المنتدى، ونعيد نشرها هنا تكميلاً لهذا الاصدار.

يتعلق أحد تلك الأفكار الرئيسية المشتركة بدور القوى الإقليمية المتدخلة والمجتمع الدولي. حيث سلطت أوراق سوريا واليمن وليبيا الضوء على التأثير المُفسد للقوى الإقليمية على تلك الدول، منذ بدايات الانتفاضات. فبشكل أساسي اختطفت بعض الدول الخليجية وتركيا وإيران عمليات الانتقال، مساهمةً في معاناة العديد من الدول العربية من النزاعات الداخلية. كما كان للقوى الدولية، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول الأوروبية، أدوار تحريكية في العديد من تلك السياقات. مع ذلك، يظل الضغط الدولي ضرورياً وجوهرياً لكبح مزيد من التصعيد ووضع مسار لحل النزاعات، وللإصلاح في نهاية المطاف.

من الضروري أيضاً ممارسة الضغط لضمان عدم انزلاق دول أخرى إلى المسار نفسه، خاصةً السودان؛ نظراً لاحتمالات تدخل القوى الإقليمية في مرحلته الانتقالية. وعلى الصعيد الاقتصادي، من المرجح احتياج كلا من السودان ومصر إلى الدعم من المجتمع الدولي، ولكن ينبغي ضمان أن مثل هذا الدعم سيسفر عن إصلاح حقيقي ومستدام.

فكرة رئيسية أخرى تتعلق بتأثير كوفيد-19 على فرص الإصلاح في المنطقة. وهنا تجدر الإشارة إلى الفرق بين تأثيرات الجائحة على المدى القصير والمتوسط، والمدى الطويل. فقد برهن التأثير الفوري قصير الأمد للجائحة على ضرره بفرص الإصلاح، بل أنه يصب في مصلحة الأنظمة السلطوية. إذ ساعدت الجائحة الحكومة المصرية على إخفاء إخفاقاتها في مجال الإصلاح الاقتصادي، كما ساعدت على فض الاحتجاجات في الجزائر ولبنان. ولكن هذا الإرجاء قد يكون مؤقتاً؛ إذ أن الجائحة ستؤثر حتماً على النظم الصحية المعتلة التي تعاني من نقص التمويل في العديد من دول المنطقة، بشكل ربما يعمق من الاستياء الشعبي ويُظهر

المزيد من الحاجة للإصلاح. كما أنه من المرجح بشكل كبير أن يؤدي التأثير الاقتصادي متعدد الأبعاد للجائحة إلى تضخيم المشاكل الناتجة عن الفساد وعدم المساواة والقمع.

أما آخر الأفكار الرئيسية المشتركة المطروحة في هذه المقدمة، تتمثل في مقاومة العديد من الأنظمة العربية مساعي الإصلاح الحقيقي. فالسلطات في الجزائر، والدولة العميقة في السودان، والأنظمة في لبنان وسوريا ومصر، والفصائل المتحاربة في ليبيا واليمن، كلها ترى الوضع الحالي باعتباره معركة صفرية. فن وجهة نظرهم، أي تنازلات أمام المطالب الشعبية أو محاولات الإصلاح؛ ستعرض مصالحهم للخطر وتفكك قبضتهم على السلطة. ومع ذلك، فإن العقد الماضي كشف عن أن مثل تلك التوقعات تميل إلى التحول لنبوءة تحقق نفسها. إذ لا ينبغي قمع الإصلاح الحاجة الماسة إليه.

ففي أفضل الأحوال، المناورة حول الإصلاح أو سحقه بشكل عنيف يمنح السلطات بعض الوقت، ومع ذلك، فعاجلاً أم آجلاً سيؤدي الإحباط والاستياء الشعبيين للانفجار. فكما طال أمد مقاومة الإصلاح؛ كلما أصبح من المتعذر التحكم في العواقب. بشكل أو بآخر، فإن المنطقة كما نعرفها ستشهد تغييرات جوهرية. ولكن طبيعة تلك التغييرات ستعتمد بشكل كبير على كيفية تعامل الأنظمة العربية والمجتمع الدولي مع التحديات القائمة، وموقع الإصلاح الحقيقي من الصورة الكبيرة.

كوفيد-19 وآفاق الإصلاح العربي¹

يوست ر. هيلترمان²

إصلاح؟ أي إصلاح هذا؟

من المنطقي افتراض أن جائحة كوفيد-19 ستؤدي إلى تحولات عالمية كبرى، ويشمل هذا منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. سترتبط تلك التحولات بانهيار البنية التحتية للرعاية الصحية، والتدهور الاقتصادي، وزيادة إقبال الحكومات على المراقبة، والسيطرة والقمع، ونشوء نزاعات عنيفة جديدة وزيادة الهجرة. وباستثناء انهيار البنية التحتية للرعاية الصحية، لا تعد هذه الظواهر جديدة؛ فطبقاً لتقارير التنمية الإنسانية العربية الدورية الصادرة عن الأمم المتحدة منذ 2002، فإن هذه الظواهر عمت المنطقة لعقود. من هذا المنطلق، فإن الجائحة ليست سوى مُعجل للتوجهات والظواهر القائمة، ومن ثم فهي تسلط الضوء على الحاجة المزمنة والدائمة للإصلاح العربي.

في فترات ما قبل الجائحة، ارتبط سؤال الإصلاح بضعف وترهل الأنظمة الحاكمة بالمنطقة العربية، فضلاً عن مقاومة النظم الأوتوقراطية العنيدة -أو عدم قدرتها على- للتكيف مع عالم يتغير. وحالياً، ثمة أزمة صحية اقتصادية مزدوجة وحادة تهدد بالانسداد الكامل في الشرايين التي تربط الدولة العربية بمواطنيها، مع القضاء على ما تبقى من عقد ضمني غير صريح، دأب على الحفاظ على درجة من الاستقرار. لقد رأينا بالفعل -في انتفاضات 2011 الشعبية وما تلاها من أحداث ما يمكن حدوثه حال

1 تم ترجمة هذه الورقة من الإنجليزية.

2 مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «مجموعة الأزمات الدولية».

انهيار العقد الاجتماعي في الدولة. فالنظم الحاكمة التي تمكنت من حماية نفسها من اضطرابات 2011، أو أعادت تشكيل نفسها بعد الاقتراب من لحظة الانهيار، تواجه الآن التحديات نفسها التي سبق وواجهتها قبل تسع سنوات، إلا أن ما صُنّف حينها كعاصفة كبرى، قد يتحول حالياً إلى إعصار رهيب.

مع انتهاء الإعصار المتوقع، هل ستخرج الدول العربية كدول مرت بعملية إصلاح؟ هذا السؤال يستدعي إلى الذهن جملة من الأسئلة الأخرى. ماذا نقصد بالإصلاح؟ ما موقع الإصلاح على طيف عريض من عملية تجميل خفيفة إلى تغيير كامل وأساسي؟ ما الذي يجب إصلاحه؟ القطاع الأمني والاقتصاد والنظام السياسي وعملية الحكم والإدارة؟ أم كل هذا؟ هل يجب أن يأتي الإصلاح من أسفل إلى أعلى أم من أعلى لأسفل أم خليط من النهجين؟ هل هناك دور للقوى الخارجية في تحفيز إصلاح الدولة العربية؟ ما الظروف السياسية التي تساعد في عملية إصلاح مستفيضة وكاملة؟ ما هي عوامل التحفيز اللازمة لدفع المؤسسات الحاكمة على إصلاح نفسها؟ هل تحتاج الدولة أن تكون في موقع قوة أم موقع ضعف، حتى تُقبل على تفعيل الإصلاح؟ هل بهم إذا كانت الحكومة مرتبطة بدول غربية تفضل الإصلاح حتى يحدث؟ ما الذي يعرقل الإصلاح؟ وكيف يمكن إزالة تلك المعوقات؟ وأخيراً ماذا سيحدث حال فشلت عملية الإصلاح؟

إن إجابة هذه الأسئلة يتجاوز بكثير حجم هذا المقال، ويحتاج إلى تحليل مستفيض وشامل، مبني على الأدلة الإمبريقية المتوفرة. ولكن يكفي هنا تسليط الضوء على بعض الجوانب الرئيسية التي قد تساعد في توضيح فرص الإصلاح الحقيقية للدولة العربية، أثناء وبعد مرحلة جائحة كوفيد-19.

انتفاضات 2011 الشعبية ك لحظة تحول كبرى

أولاً، عند الكلام عن الحاجة إلى الإصلاح، فعلينا ألا نتجاهل أو نقلل من شأن الفروق الأساسية بين الدول العربية المختلفة. قد تكون كلها عربية بالأساس (واللغة العربية هي اللغة الأساسية والإسلام الدين الرئيسي)، وقد تكون بينها جميعاً تاريخ مشترك من الخضوع للاستعمار الأوروبي في مرحلة ما بعد الاحتلال العثماني. لكن تطورها على مدار القرن الماضي تم عبر مسارات مختلفة، من حيث المحددات الجغرافية أو ما يتعلق بالموارد الطبيعية أو نظم الحكم، وطبيعة التفاعل مع العالم الخارجي. ومن خلال استكشاف السبل التي يمكن من خلالها إصلاح المؤسسات الحاكمة المتصلبة وغير المتجاوبة، علينا أن ننظر إلى كل دولة عربية بصفقتها تجربة تطور فريدة من نوعها، ستصل إلى نتائج فريدة من نوعها تخصها وحدها.

إن النتائج شديدة التباين للانتفاضات الشعبية لعام 2011 في مختلف الدول التي تعرضت للانتفاضات، تشير إلى دلالة خاصة في هذا السياق. النتائج الثلاث الرئيسية التي تحققت -الانتقال الديمقراطي (تونس)، وعودة وتجذر النظام عبر تدخل خارجي (البحرين) أو الانقلاب العسكري (مصر) أو الحرب الأهلية (سوريا)، وانهيار الدولة (ليبيا، اليمن)- وكذلك وضع «يبقى الحال على ما هو عليه» الذي نجده في الدول التي لم تتعرض، بعد، لانتفاضة شعبية (الملكيات العربية) أو حيث انطفاً فتيل الاحتجاج، ربما بشكل مؤقت مع اندلاع كوفيد-19 (الجزائر، العراق، لبنان)، أقول أن هذه النتائج الرئيسية قد تشير إلى ترتيبات المستقبل المنتظرة في دول المنطقة الأخرى.

خلال السنوات -إن لم تكن العقود- السابقة على انتفاضات 2011، كانت الدول العربية في حالة من الاستقرار النسبي، لم يؤرقه سوى التقلبات الاقتصادية في بعض الدول والانقلابات في بعضها الآخر، التي استبدلت الشريحة العليا من الحكومة والنخب الحاكمة دون المساس بالنظام الأساسي. فضّلت الدول العربية هذه الترتيبات، بصفتها تصب في صالحها الاستراتيجي، وساعدت في الحفاظ على هذا البرنامج عبر سياسات يحركها ما يُشار إليه عادةً بمسمى «منظور الاستقرار» ويعني أن تفعل الحكومات العربية ما تريده الدول الغربية، في مقابل تجاهل هذه الدول الغربية لقمع المعارضة في الدول العربية.³ هذا أشبه ما يكون بسلوك «الشر الذي تعرفه» بمعنى «الديمقراطية بخير، وفي أفضل حال، ويجب نشرها خطأً وعبر التمويل الرمزي مع ترك النظام القمعي ينفث عن الغضب، لكن مع عدم السماح بتقويض النظام القائم، طالما يخدمنا بالقدر الكافي والمقبول». هذا النهج، في أقصى توصيف له، تمثل في مقولة أن العرب «غير مستعدين للديمقراطية». في الوقت نفسه، تزايد عجز الدول بشكل مطرد عن مواجهة تحديات النمو السكاني. الصفة الأساسية (الأمن والرفاه الأساسي مقابل قبول الحكم الأوتوقراطي) مستمرة في الاهتراء، وستتأخر في النهاية.

لقد كانت الانتفاضات لحظة تحول كبرى في نظام الدولة العربية؛ إذ كشفت عن إفلاس منظور الاستقرار وحجم الضرر الذي قد يسببه. قدمت الانتفاضات دفعة من أسفل لأعلى لكي تصلح الدولة نفسها أو تنهار. وسرعان ما تحولت الهتافات في ساحات التظاهر من «زيد الخبز/العمل/العدالة الاجتماعية» إلى «زيد إسقاط النظام»، عندما عاندت السلطات الحاكمة المطالب الأولى للإصلاح، والتي كانت لتعيد صياغة العقد الاجتماعي، إذا ما تم تنفيذها.

على الجانب الإيجابي، مرت تونس بعملية تحول ديمقراطي، ومضت في طريقها هذا عبر توسيع نطاق المشاركة السياسية، لكن تبقى هذه التجربة غير مكتملة، ومستقبلها غير واضح المعالم.⁴ ربما يقدم لنا مثال تونس الحدود الخارجية لما هو ممكن فيما يتعلق بإصلاح الدولة العربية في هذه المرحلة. لقد رحل النظام المستبد في تونس، لكن الدولة -القوانين والمؤسسات القائمة منذ عهد بن علي- لا تزال باقية. قد يمهد ما حدث الطريق أمام إصلاح الدولة، لكن الحكومة الأكثر اعتماداً على الديمقراطية من شأنها الاستمرار في الكفاح والمعاناة من الصعوبات، طالما كانت الدولة غير قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي عانت منها قبل الانتفاضة.

المستبدون «الشرسون»: مصر وسوريا

كانت التجربة في دول أخرى تعرضت لانتفاضات شعبية أسوأ بكثير. في مصر وسوريا، عادت النظم الحاكمة من الاضطرابات تحدها رغبة بالغة في الانتقام، كل نظام بطريقته العنيفة الخاصة به، مع تفعيل كل ما كان يعيب نظام الدولة العربية في مرحلة ما قبل 2011، مع اعتزام استرداد هذا النظام، فضلاً عن إضافة بعض طبقات الحماية الخارجية الجديدة إليه. ومع عدم قدرة هذه النظم على تلبية التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة، اضطرت بشكل مطرد إلى عزل نفسها عن المعارضة

3 حامد، شادي، «الإسلاموية والربيع العربي وإخفاق سياسة «لن نفعل شيئاً» في الشرق الأوسط»، (Islamism, the Arab Spring, and the failure of America's do-nothing policy in the Middle East)، ذا أتلانتيك، 9 أكتوبر 2015.

4 انظر: مجموعة الأزمات الدولية، تونس: «4 éviter les surenchères populistes» مارس 2020.

الشعبية مع اللجوء إلى نظام الدولة البوليسية القمعية، بل وحتى ما يسميه البعض حالياً بالدولة «الشرسة» وهي نظم سيطرة قمعية هائلة لا تقبل ولو بأقل بادرة من بوادر المعارضة، تلجأ إلى كتم وإسكات أي شخص قد يجرؤ على رفع صوته.⁵ حتى في 2011، رفعت هذه النظم صورة الاضطرابات والنزاع الأهلي لتتغنى المتظاهرين بالعودة للبيوت والبقاء فيها، إلا أن هذه الجهود لم تكفل بالنجاح. وعلى ضوء المظاهرات الإضافية التي خرجت منذئذ، فمن المشكوك فيه تمكّنها مرة أخرى من إقناع الناس بالعدول عن التظاهر بينما يحركهم مزيج من الغضب واليأس.

سوف يعزز الدعم الخارجي من قدرات هذه الدول «الشرسة»، ويجعلها أكثر لامبالاة بالإصلاح، حتى إذا تعرضت للانتقاد بسبب تدابير القمع «المفرط»، مثل قمع الرئيس عبد الفتاح السيسي الغاشم لأي معارضة. لكن الانتقادات الدولية لأساليه خفت صوتها، إذ ربما يعتقد الغرب أن «مصر السيسي» أداة لا غنى عنها لمواجهة التطرف الإسلامي في صورته الجهادية والإخوانية، وأن الانهيار الاقتصادي في مصر سيؤدي إلى انهيارات عديدة في المنطقة وسيؤدي إلى إرسال موجات من الهجرة إلى أوروبا، وعليه فن الأفضّل بقاء «الشر الذي تعرفه». في سوريا، تستمر أوروبا والولايات المتحدة في الضغط على نظام بشار الأسد عن طريق عقوبات، مع سعي الأخير للعودة إلى الصدارة من شبه الهزيمة التي يعانيها. لكن هذه الأطراف بعيدة كل البعد عن السعي لتغيير النظام، ربما خشية أن النظام الضعيف القاتل، أفضل لمصالحهم الاستراتيجية من الفوضى المرتبطة بعدم وجوده.

نظم الملكية المطلقة

ليس جميع المستبدن العرب من نوعية الأسد أو السيسي. بعضهم قد يصبحون مثلهم، لولا قدرتهم على تشتيت السخط الشعبي من خلال تخفيف الأزمات الاجتماعية وتوزيع الدخل القادم من النفط، ما يعني تفعيل التزاماتهم من العقد الاجتماعي القائم. النظم الملكية المطلقة في الخليج، والنظم الملكية التي تتمتع بدرجة أقل من الحكم المطلق، في الأردن والمغرب، يمكنها أن تصبح أكثر قمعاً عما تمارسه من قمع أغلب الوقت، لكنها لا تُطلق يدها الحديدية إلا عندما تتعرض للخطر.

في السعودية، وفي سبيل ضخ طاقة جديدة في المجتمع المعرض للخطر الاقتصادي والضغط الاجتماعي، اتخذ ولي العهد الأمير محمد بن سلمان منذ 2015 سلسلة من التدابير من ضمنها إنهاء تواجد هيئة الأمر بالمعروف بالشوارع، والسماح للنساء بقيادة السيارات، وللشباب بالاختلاط (بما يشمل في الفعاليات الرياضية والحفلات الموسيقية) وملاحقة الفساد، والسعي لتنويع الاقتصاد في نطاق «رؤية السعودية 2030». في السياق نفسه، تم الزج ببعض النشطاء الذين طالبوا بحقوق المرأة في السجن، وملاحقة الفساد بشكل انتقائي ودون مراعاة إجراءات التقاضي السليمة، وترسيخ قبضته على السلطة من خلال القضاء على المعارضة داخل العائلة المالكة وفي صفوف رجال الدين. هذا مثال على الإصلاح، لكنه من النوع القادم من أعلى لأسفل. لقد

5 مفهوم الدولة «الشرسة» قدمه نزيه أيوبي (في التسعينيات)، إشارة إلى الدول التي تعتمد بقوة على القمع لكنها تبقى هشة بطبيعتها. بناءً على بحوث في فترة ما بعد 2011، قال ستيفن هايدمان بأن الدول الشرسة ليست ضعيفة كما قد تبدو، لكنها قادرة على التكيف والمقاومة. أعتقد أن استمرارية نظامي السيسي والأسد وطبيعة انتهاء كل منهما في المستقبل، سوف تُظهر أي من التوصيفين هو الأدق. انظر، نزيه أيوبي، «المبالغة في تقدير الدولة العربية: السياسة والمجتمع في العالم العربي» (Overstating the Arab State: Politics and Society in the Arab World) (نيويورك، تاوريس، 1996)، وانظر ستيفن هايدمان «ما وراء المشاشة: سوريا وتحديات إعادة الإعمار في الدول الشرسة» (Beyond Fragility: Syria and the Challenges of Reconstruction in Fierce States) (واشنطن، بروكينغز، يونيو 2018).

وفر لنفسه بعض الوقت، إلا أن مدى نجاحه في تثبيت وزيادة استقرار الاقتصاد السعودي والحماية من المشكلات الاجتماعية والسياسية، هو سؤال مفتوح لا إجابة له حتى الآن.

السعودية تتمتع بدعم قوي من الولايات المتحدة، التي تغض الطرف عن تجاوزات حاكمها، من اعتداء السعودية على اليمن، ومقاطعة وحصار قطر حليفة الولايات المتحدة، ولي ذراع رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، واغتيال الصحفي جمال خاشقجي؛ وهذا بسبب أهمية السعودية كأكبر منتج عالمي للنفط، وسوق سلاح كبير ودعامة قوية ضد النفوذ الإيراني. أي إصلاحات حدثت كانت على الأرجح تحت تأثير فهم القيادة للتحديات الاقتصادية التي تواجهها المملكة، لا بسبب ضغوط غربية.

على النقيض، فإن الأردن، محدود الموارد، يمثل أكثر لضغوط القوى الغربية، وربما لهذا فهو أكثر إقبالاً على تنفيذ الإصلاحات التي يطالب بها الغرب، والتي من شأنها المساعدة في الحفاظ على السلم الاجتماعي، لكن الأردن يحتفظ دائماً بتلك العصا وراء الباب. لم يسع الأردن في مسار ديمقراطي -بغض النظر عن عقد الانتخابات بانتظام- لكنه شيد صمامات لتفريغ الضغط الزائد، من غضب شعبي، مع تدبير سيطرة أمنية استباقية ووقائية تضرب بجذورها عميقاً في المجتمع، لتعطيل أي تعبير منظم واسع النطاق عن السخط الشعبي. النظام الأردني في اختيار صعب بين إبقاء النظام مغلق وما قد يستتبعه ذلك من انفجار غضب شعبي، أو السماح للأطراف الراديكالية باستغلال المساحات التي قد تتاح إذا ما انفتح النظام لتخفيف الضغط.⁶ الواقع حالياً هو أن الدولة تقدم القليل كل سنة، عندما تكون مضطرة إلى هذا تحت الضغط، ثم تصدر ما منحته في السنة التالية، وهكذا. في يوليو 2020، أغلقت الحكومة نقابة المعلمين وقبضت على مجلس إدارتها، بعد تسع سنوات من سماحها لها بالعمل، لتصبح واحدة من الأمثلة القليلة على دولة آخذة في الانفتاح تحت تأثير الربيع العربي.⁷

الدول التي أوهنتها التدخلات والحرب: العراق ولبنان واليمن وليبيا

ثم إن هناك الدول التي أوهنتها النزاعات والتدخلات الخارجية: العراق ولبنان على وجه التحديد. على السطح، يبدو أن التعددية السياسية ونشاط المجتمع المدني فيها جعلها بمثابة أهداف مغرية للإصلاح، وأمثلة على كيف أن الضغط من أسفل يؤدي إلى بعض الاستجابة من أعلى، لكن هذه مظاهر خادعة. فالحقيقة والواقع يؤكدان أن هذه الدول عاجزة للغاية (ومرتنة في العادة لضغوط خارجية عكسية) بما يحول دون قدرتها على تنفيذ أي إصلاحات ضرورية. كذا، فإن تلك الدول تضم نخب متخندقة لدرجة عدم قبول تسليم أو تشارك الثروة المبنية على أسس المحسوبية.

في العراق، فإن الحاجة الملحة للإصلاح مسألة خاضعة للحوار المفتوح، وتدعو إليها المظاهرات الشعبية المتكررة وتضغط من أجلها القيادة الدينية الشيعية الأبرز، آية الله علي السيستاني. دأب الاتحاد الأوروبي على دعم جهود إصلاح القطاع الأمني، لكن

6 انظر مجموعة الأزمات الدولية، «التردد في تفعيل الإصلاحات في الأردن المنقسم» (Dallying with Reform in a Divided Jordan)، 12 مارس 2012، وانظر: «تحديات الإصلاح السياسي: التحول الديمقراطي الأردني والاضطرابات الإقليمية» (The Challenge of Political Reform: Jordanian Democratisation and Regional Instability)، 8 أكتوبر 2003.

7 الغد، 25 يوليو 2020.

دون تحقق فائدة تذكر، إذ تستمر قوات الأمن في لعب دور في النزاع بين الولايات المتحدة وإيران. كما أن اعتماد الدولة شبه الكامل على عائدات النفط لا يساعد، إذ يغذي الفساد الذي استشرى في الجسد السياسي بالكامل. ومن ثم، فالحديث عن الإصلاح لا يُترجم مطلقاً إلى إصلاح حقيقي، وهو ما يفسر حقيقة أن المظاهرات الشعبية تتضخم وتزيد أحجامها فضلاً عن حجم الغضب فيها عام بعد عام.⁸

في لبنان، مكّنت آليات حركة النخبة القائمة على تواطؤ القيادات السياسية والقطاع المصرفي من تفعيل مخطط احتيالي كبير، عبر تحويل مبالغ هائلة من الأموال الضرورية إلى خارج البلاد، ما أدى بدوره لكساد اقتصادي كبير وإفقار الكثير من السكان. اقترح صندوق النقد الدولي تدابير تصحيحية لتجنب الأسوأ. إلا أن النخب الحاكمة تقاوم المقترحات الداخلية والخارجية، وتحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه من ثروة تحت سيطرتهم عن طريق نقلها للخارج، في حالة من عدم المبالاة بالدولة ورفاه مواطنيها.⁹ هنا أيضاً، فإن التنافس الأمريكي الإيراني والتركيز على دور حزب الله في الحكومة، يعد من العوامل المتسببة في عدم تحقق الإصلاحات المطلوبة.

حتى الآن، تأتي جميع هذه الأمثلة من الدول القائمة والمستمرة؛ الدول التي أفلتت أو تحملت أو عادت تثخن الجراح لكنها لا تزال حية جراء انتفاضات 2011. لكن ماذا عن الدول التي سقطت في نزاعات أهلية بعد الانتفاضات، كما في حالة اليمن وليبيا؟ يبدو جلياً حاجة الدولة للبقاء حتى تتمكن من إصلاح نفسها. لكن المدهش، في هذه البلدان حيث انهارت الدولة، ربما يتضح أنه من الأسهل تحقيق النتائج التي سعى إليها المصلحون لفترة طويلة، عن طريق إعادة البناء بدلاً من الإصلاح، أي إعادة بناء الدولة من مرحلة تكاد تكون مرحلة فوضى عارمة. إعادة البناء هذه ستتطلب التفاوض على عقد اجتماعي بين النخب الجديدة والممثلين المختارين للمواطنين، كما أن النظام الجديد سيكون أكثر عرضة للنفوذ الخارجي والتدخلات الأجنبية، بالإضافة لطموحات الفاعلين المحليين الجدد، كما سيتحتم عليه تحمل عبء إصلاح ما دمرته الحرب. في الوقت الحالي، لا يمكننا إلا تخمين النتيجة التالية: اليمن أو ليبيا ليست قريبة من حدوث انتقال من النزاع العنيف إلى إنهاء الاقتتال وإعادة بناء الدولة.

حالة الجزائر المختلفة

يبقى لنا إذن حالة الجزائر الفريدة من نوعها، وهو بلد عانى من حرب أهلية في التسعينيات بسبب النصر الانتخابي للإسلاميين، وما تلاه من انقلاب عسكري. المرحلة التالية كانت مرحلة هدوء وإعادة بناء، مع بقاء نخب ما بعد الاستقلال نفسها على رأس السلطة، واستمرار الاستبداد وانعدام الشفافية في الحكم.

مرت انتفاضات 2011 على الجزائر مرور العابرين، وكأن مواطنيها يخشون الانزلاق إلى نزاع أهلي مدمر جديد. ثم وبعد ثماني سنوات، في مواجهة محاولة جديدة من النخبة للاحتفاظ بالسلطة عبر أدوات غير ديمقراطية، قرر الشباب الجزائري أن ما

8 انظر مجموعة الأزمات الدولية، «كيف يمكن التكيف مع غضب الصيف في العراق»، 31 يوليو 2018، وروبرت ف. ورت «داخل الكليبتوكراطية العراقية»، نيويورك تايمز، 29 يوليو 2020.

9 انظر مجموعة الأزمات الدولية، «إخراج لبنان من الحفرة»، 8 يونيو 2020.

حدث يكفي (وتحديداً أربع فترات رئاسية لعبد العزيز بوتفليقة الذي يعاني من المرض وكبر السن، مع مطالبته بفترة خامسة) فخرجوا إلى الشوارع. مكثوا في الشارع عدة أشهر، ولم تتم مواجهتهم بكثير من العنف الصريح. أخفقوا في إسقاط النظام، لكن صمموا واستمروا بشكل لم ينجح في فعله الكثير من النظراء العرب بالمنطقة. اختار النظام التفاوض مع المطالب فلجأ إلى معركة انتقائية مع الفساد، فأصاب بعض الأهداف المكروهة الظاهرة، وعبر تغييرات سياسية لبت بعض مطالب المتظاهرين، مثل انتخاب رئيس جديد في ديسمبر 2019، لكن دون تغيير الأسس الرئيسية للنظام الحاكم.

وجاءت جائحة كوفيد-19 لتحد من حركة الجزائريين إلى حد بعيد، ما يبدو وكأنه بمثابة فترة راحة مؤقتة للحكومة؛ إلا أن المظاهرات المتكررة في العراق ولبنان في أواسط 2020 تظهر أنه طالما السلطة الحاكمة فاشلة في التصدي بشكل حقيقي لمظالم الناس، فإن الغضب الشعبي سيستمر، على الأقل إلى أن يتم قعه.¹⁰

الجزائر ليست مثل العراق أو لبنان؛ فهي دولة قادرة على الأداء، وكانت لفترة طويلة حصينة في مواجهة الإصلاح، لكنها أيضاً أعجمت العام الماضي عن استخدام العنف في وجه المتظاهرين السلميين. لعل الجزائر دولة عربية مقبلة على الإصلاح عبر مزيج من التعبير السلمي عن المطالب، ونظام يعي جيداً مقدار الضرر البالغ الذي قد يؤدي إليه القمع الصريح.

كوفيد-19 وفرص الإصلاح

هذه أنباء طيبة للجزائريين، لكن ماذا عن بقية المنطقة؟ المؤكد أن جائحة كوفيد-19 ستترك أثرها على الاقتصاديات التي لم تكن قادرة بالأساس على تلبية متطلبات أغلب السكان الشباب. هناك دول عديدة تعتمد على قطاع عام كبير لامتناس وتحميد الغضب. لكن مع تراجع أسعار النفط وتسبب كوفيد-19 في أشكال أخرى من الضيق الاقتصادي، فإذا يفعل الشباب الساخط في سعيه إلى السعادة أو على الأقل للحصول على سبل مستقرة لكسب الدخل؟ سوف يفعل ما فعله الكثيرون منهم من قبل في مواقف مماثلة: سوف ينضمون -أو سيتم امتصاصهم- إلى مجموعات قتالية، سواء كان ذلك جيشاً أو قوات شبه عسكرية أو جماعات متمردة. أو سوف يحاولون المغادرة، سعياً لبلوغ مكان تتوافر فيه فرص العمل بشكل أكبر، أو قد يحاولون احتلال الساحات العامة ويطلبون بالإصلاح، وإن فشلت مطالب الإصلاح، فسوف يطالبون بالتغيير الجذري.¹¹

الإصلاح هو نتيجة محتملة من نتائج الأزمة الحالية التي تعاني منها الدول العربية، ولكنه ليس النتيجة الأبرز أو الأرجح. فالقمع المتزايد والتغيير الجذري هما نتيجتان أرجح في الحدوث، بحسب الدولة. قد تشير حالة سوق الطاقة العالمية الحالية إلى الاتجاه الذي ستمضي فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عبر المنطقة. وفي الوقت نفسه، فإن تعلم الدروس من الأمثلة المذكورة أعلاه قد يساعد في تشكيل تجارب إصلاح ناجحة في الدول الأكثر تقبلاً وإقبالاً على الإصلاح.

10 انظر مجموعة الأزمات الدولية، (Algerie : vers le déconfinement du hirak?)، 2 يوليو 2020.

11 انظر على سبيل المثال مجموعة الأزمات الدولية: "Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's "Generation 2000"، 8 August 2016. وانظر كرم، زينة، وعبد الزهراء، قاسم: "Virus adds to deep despair felt by war-weary young Arabs"، Associated Press، 26 July 2020.

سيء على الناس وجيد للنظام

آثار كوفيد-19 على الاقتصاد المصري وآفاق الإصلاح¹

ستيفان رول²

تعد جائحة كورونا بمثابة صدمة غير مسبقة للاقتصاد العالمي، حيث يهدد الكساد والتقلبات الاجتماعية دولاً عديدة. في هذا الإطار، يطرح سؤال تأثير هذه الأزمة على النظم السياسية المختلفة نفسه. في حالة النظم السلطوية، توصلنا التقييمات الأولية للموقف إلى نتائج مختلفة. رغم أن بعض الباحثين يرون أن النظم غير الديمقراطية تحديداً ربما تصبح أضعف،³ فهناك آخرون يقدرون أن الجائحة قادرة على تدعيم أركان الحكم السلطوي.⁴

1 تم ترجمة هذه الورقة من الإنجليزية.

2 ستيفان رول هو رئيس قسم الشرق الأوسط وأفريقيا بالمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية.

3 انظر مثلاً: شيزمان، نيك (2020) «يمكن للكورونا أن تسقط حكومات في مختلف أنحاء العالم» (The Coronavirus Could Topple Governments Around the World) فورن بوليسي، 31 مارس، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، <https://foreignpolicy.com/2020/03/31/coronavirus-regime-change-could-topple-governments-around-the-world/>

وانظر كاروثرز، توماس وونغ، ديفيد (2020) «مواطن الضعف السلطوي والجائحة» (Authoritarian Weaknesses and the Pandemic) كارنيغي، 11 أغسطس 2020، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، <https://carnegieendowment.org/2020/08/11/authoritarian-weaknesses-and-pandemic-pub-82452>

4 براون فرانسيس ز، وبريكنماكر، ساسكيا، وكاروثرز، توماس (2020)، «كيف ستعيد الكورونا تشكيل الديمقراطية والحكومة على مستوى العالم» (How Will the Coronavirus Reshape Democracy and Governance Globally?)، مؤسسة كارنيغي، 6 أغسطس، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، <https://carnegieendowment.org/2020/04/06/how-will-coronavirus-reshape-democracy-and-governance-globally-pub-81470>

تسهم هذه الورقة في الحوار من خلال مناقشة حالة مصر، حيث تطرح هنا، أن وعلى الأقل في الميدان الاقتصادي، تمثل جائحة كوفيد-19 فرصة لنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطوي، وليس مصدر تهديد.⁵ فالقيادة السياسية قادرة على استخدام صدمة كورونا التي أصابت الاقتصاد المصري، في إخفاء عيوب وثغرات الإصلاح على مدار السنوات الأخيرة، وجمع قروض جديدة دون شروط ذات وزن، وهو الأمر الذي سيصبح ضرورياً عاجلاً أو آجلاً، حتى في غياب الجائحة. السبب الرئيسي لنجاح هذا النهج هو أن صندوق النقد الدولي تبنى دون تدقيق يُذكر سردية الدولة المصرية الرسمية لتقييم الموقف.

لتوضيح أبعاد هذا الطرح، تصف الورقة فيما يلي أولاً كيف تقلل القيادة المصرية من شأن الآثار السلبية للأزمة وتعرض نفسها بصفتها نجحت في الإصلاح. على هذا الأساس سوف يتم مناقشة مدى بعد هذه السردية الرسمية عن الحقيقة، ولماذا تبناها مجتمع المانحين الدوليين وصدقها، وعلى رأسه صندوق النقد الدولي. وفي القسم الختامي سوف يتم تحليل تبعات هذا الأمر على الفرص الاقتصادية وكذلك الإصلاحات السياسية في مصر على مدار السنوات المقبلة.

السردية الرسمية حول الاقتصاد القادر على الصمود

في 11 مارس 2020 أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كوفيد-19 قد أصبح جائحة عالمية. حينئذ، على أقل تقدير، كان واضحاً أن المرض ستكون له آثار صحية على مستوى العالم وأنه سيتسبب في صدمة للاقتصاد العالمي. وبعد التاريخ المذكور بقليل، وصفت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جيورجيفا الجائحة بأنها «أسوأ حالة تدهور اقتصادي منذ الكساد الكبير».⁶ فالأسواق الناشئة على وجه التحديد ستواجه تحديات كبيرة بسبب خروج رأس المال منها وانهيار النشاط الاقتصادي.

كانت الآثار السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد المصري والوضع المالي للدولة متوقعة منذ البداية. فعوائد السياحة ودخل قناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج تبلغ 14.5 بالمئة من إجمالي الناتج القومي المصري. أي اضطراب في مصادر الدخل هذه متوقع أن تكون له آثار اقتصادية واجتماعية هائلة.⁷

5 الأرقام والإحصائيات الواردة بهذه الورقة حدثت في سبتمبر 2020

6 بيان صحفي لصندوق النقد الدولي (2020)، «الإغلاق الكبير: أسوأ حالة تدهور اقتصادي منذ الكساد الكبير» (The Great Lockdown: Worst Economic Downturn Since the Great Depression)، صندوق النقد الدولي، 11 مارس، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/23/pr2098-imf-managing-director-statement-following-a-g20-ministerial-call-on-the-coronavirus-emergency>

7 للاطلاع على أول تقييم اقتصادي، في مارس/آذار 2020، انظر: برينسغير، كليمينز وعبد اللطيف، عبد الرؤوف، ومريم وفيليت، مانفريد (2020)، «كوفيد-19 والاقتصاد المصري، تقدير آثار التراجع المتوقع في السياحة ودخل قناة السويس وتحويلات المقيمين بالخارج» (COVID-19 and the Egyptian economy) (Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and remittances)، معهد بحوث سياسات الغذاء، ورقة سياسات 04، مارس (واشنطن)، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، <http://ebrary.ifpri.org/utills/getfile/collection/p15738coll2/id/133663/filename/133874.pdf>

المدهش أكثر هو رد الفعل الأول للحكومة المصرية. كانت بيانات المسؤولين مليئة بالتفاؤل إزاء آثار الجائحة على التطورات الاقتصادية والاجتماعية. في بيانها الأول، بعد أيام من كلمة مديرة صندوق النقد الدولي التحذيرية الخطيرة، أعلنت وزيرة التخطيط هالة السعيد عن تراجع ضئيل للغاية في توقعات النمو للسنة المالية 2019-2020، من 5.6 بالمائة إلى 5.1 بالمائة.

وبالنسبة للسنة المالية التالية، أعلنت الوزيرة عن هدف نمو 4.5 بالمائة، وأنه وفي أسوأ الأحوال، سوف ينمو الاقتصاد بواقع 3.5 بالمائة.⁸

كان لا بد من مراجعة هذه التصريحات وخفض نسبة النمو المتوقع المعلنة بعد أقل من ثلاثة أسابيع، لأنها كانت بعيدة للغاية عن الواقع.⁹ ثم تم خفض توقعات النمو مرة أخرى في مطلع مايو، عندما توقعت الوزيرة نسبة نمو لا تزيد عن 3.5 بالمائة للسنة المالية 2019-2020، واثنين بالمائة فقط للعام التالي، إذا استمرت الجائحة حتى نهاية 2020.¹⁰ لكن هذه التقديرات لا تزال متفائلة للغاية على ضوء توقعات الدول الأخرى بالمنطقة، التي توقعت نسب نمو بالسالب.

وكانت تقديرات المسؤولين حول آثار الجائحة على سوق العمل مشرقة ومتفائلة على نفس المنوال. في مايو، قدر الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء أن معدل البطالة المرتبط بكورونا قد زاد بواقع 1.5 بالمائة (من 7.7 بالمائة إلى 9.2 بالمائة) في أبريل.¹¹ بالنسبة إلى عام 2020 بشكل عام، توقعت وزارة التخطيط أن تصل الزيادة إلى 10 بالمائة.¹² وعلى ضوء الانحسار الكبير في سوق العمل في دول أخرى (في الولايات المتحدة زادت البطالة بأكثر من 10 نقاط مئوية في أبريل وحده)، يعد المذكور نسبة تدهور ضئيلة للغاية.

8 رويترز (2020)، «تحديث: مصر تخفض هدف نمو إجمالي الناتج القومي للسنة المالية 2019/20» UPDATE 1-Egypt reduces GDP growth target for FY 2019-20 to 5.1% - minister، رويترز، 26 مارس تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، <https://www.reuters.com/article/egypt-economy/update-1-egypt-reduces-gdp-growth-target-for-fy-2019-20-to-5-1-minister-idUSL8N2BJ69T>

9 وحيدش، نيفين (2020)، «كورونا: لحظة تبين مهمة للمصريين» (Coronavirus: A defining moment for Egyptians)، الأهرام بالإنكليزية، 8 أبريل تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/50/1201/366827/Ahram-Weekly/Egypt/Coronavirus-A-defining-moment-for-Egyptians.aspx>

10 إيجيبت توداي (2020)، «سوف تحقق مصر نمواً بواقع 2% إذا استمرت الكورونا حتى نهاية 2020» (Egypt to hit 2% growth rate if coronavirus continued till end of 2020)، إيجيبت توداي، 3 مايو تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، [:https://www.egypttoday.com/Article/3/85375/Egypt-to-hit-2-growth-rate-if-coronavirus-continued-till](https://www.egypttoday.com/Article/3/85375/Egypt-to-hit-2-growth-rate-if-coronavirus-continued-till)

11 الأهرام بالإنكليزية (2020) «معدل البطالة في مصر يصل 9.2% في أبريل بعدما كان 7.7% في الربع الأول من 2020، الجهاز المركزي» Egypt's unemployment rate rises to 9.2% in April, up from 7.7% in Q1 2020: CAPMAS، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/369332/Business/Economy/Egypt%E2%80%99s-unemployment-rate-rises-to-in-April,-up-f.aspx>

12 السعيد، هالة (2020)، «واقع جديد: تمهيد الطريق نحو مرحلة ما بعد كوفيد-19»، غرفة التجارة الأمريكية في مصر، كلمة في فعالية، 19 مايو، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، <https://www.amcham.org.eg/events-activities/events/1277/a-new-reality-paving-the-way-forward-post-covid-19>

أوضحت الحكومة سبب تفاؤلها إذ ذكرت الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها مصر بدعم من صندوق النقد الدولي بين 2016 و2019. كما لم يكل إطلاقاً المسؤولين المصريون ومحللون مقربون من الحكومة، من عرض هذه الإصلاحات بصفتها إنجازات عظيمة.¹³ طبقاً للسردية الرسمية، فإن تحرير سعر الصرف وإصلاح الموازنة العامة، وعدة إصلاحات هيكلية، جعلت الدولة أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية. وعلى حد قول الرئيس السيسي: «لولا برنامج الإصلاح الاقتصادي (٠٠٠) كانت مصر لتصبح في موقف صعب أثناء أزمة كورونا».¹⁴ وفيما استجد، أصبحت جهود الحكومة موجهة إلى حماية استدامة نتائج الإصلاح من آثار الجائحة.

الواقع يبدو أقم من السردية الرسمية

حقيقي أن مصر نفذت إصلاحات اقتصادية على السنوات الثلاث الأخيرة تركز على استقرار الاقتصاد الكلي. فضمن برنامج مدعوم من صندوق النقد الدولي، عبارة عن قرض بمبلغ 12 مليار دولار، وتمويلات إضافية من مانحين آخرين،¹⁵ تم تحرير سعر الصرف، ما أدى إلى انخفاض العجز في ميزان المدفوعات. كما أن احتياطي البنك المركزي من العملة الصعبة زاد كثيراً. ساعد تقليل الدعم، لا سيما في قطاع الطاقة (في بعض الحالات بأكثر من 40 بالمائة) وزيادة ضريبة القيمة المضافة، في تقليل عجز الميزانية. وفي السنة المالية 2018-2019، أعلنت مصر عن فائض أساسي (فائض ميزانية دون إضافة خدمة الديون).

13 انظر مثلاً، نغ، أيجيل (2020)، «الإصلاح الاقتصادي أعد مصر لأزمة كورونا، على حد قول وزيرة» Economic reforms prepared Egypt for the coronavirus crisis, minister says، سي إن بي سي، 6 مايو، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020،

<https://www.cnbc.com/2020/05/06/economic-reforms-prepared-egypt-for-the-coronavirus-crisis-minister.html>

وانظر منعم، دعاء أ (2020)، «الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية المصرية ساعدت في مناوئة أزمة كوفيد: وزير» Egypt's economic, structural reforms were helpful to counter Covid-19 crisis: Minister، أهرام أونلاين، 17 مايو، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/369473/Business/Economy/Egypt%E2%80%99s-economic,-structural-reforms-were-helpful-.aspx>

14 إيجيت توداي (2020)، «السيسي: برنامج الإصلاح الاقتصادي ساعد مصر في تحمل أزمة كورونا» (Economic reform program helps Egypt withstand coronavirus crisis: Sisi)، 12 يوليو تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، <https://www.egypttoday.com/Article/3/89559/Economic-reform-program-helps-Egypt-withstand-coronavirus-crisis-Sisi>

15 للاطلاع على تفاصيل البرنامج: صندوق النقد الدولي (2017): 'Arab Republic of Egypt. Request for extended arrangement under the extended fund facility, press release; staff report; and statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt. Washington, D.C.: Country Report No. 17/17, January 2017, accessed 14 August 2020 <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/01/18/Arab-Republic-of-Egypt-Request-for-Extended-Arrangement-Under-the-Extended-Fund-Facility-44534>

لكن من غير المؤكد أن الدولة كانت مستعدة بشكل أفضل لكوفيد-19 بسبب برنامج الإصلاح في حد ذاته. ففي ركب تدابير إصلاح الاقتصاد الكلي، كانت هناك ثلاثة تطورات على الأقل لها آثار سلبية للغاية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.¹⁶

أولاً، اعتمدت الدولة المصرية سياسة التقشف التي أثرت بالأساس على الشرائح الأفقر من السكان. فالظروف المعيشية لأغلب المصريين تدهورت بشكل كبير بين 2016 و2019. رغم تشديد الحكومة مراراً على الآثار الإيجابية للإصلاح، على سوق العمل، فالإحصاءات الرسمية لا تعكس الواقع. فالمعدل المنخفض للبطالة مقترن بمعدل المشاركة المتدني للغاية في قوة العمل مقارنة بالمعايير الدولية، ما يعني أن معدل البطالة الحقيقي يرحح أن يكون أعلى بكثير.¹⁷ على كل حال، فإن الإحصاءات الرسمية حتى تُظهر زيادة كبيرة في معدلات الفقر خلال السنوات الأخيرة (من 27.8 إلى 32.5 بالمئة بين 2015 و2018).¹⁸ بل إن البنك الدولي قدّر في أبريل 2019 أن «نحو 60 بالمائة من المصريين إما يعانون من الفقر أو معرضون له، واللامساواة في صعود».¹⁹ وبسبب فيروس كورونا، يرحح أن تزيد معدلات الفقر أكثر.

لم يكن هذا التدهور الكبير في الطرف الاجتماعي عملية تكيف حتمية نتيجة للإصلاح الاقتصادي الذي تأخر كثيراً. إنما يبدو أن موارد الدولة الشحيحة لم يتم التصرف فيها بشكل حكيم، لا سيما أثناء سنوات الإصلاح. بينما أنفقت الدولة ملايين الدولارات على مشروعات بنية تحتية مشكوك في جدواها، مثل بناء عاصمة جديدة أو التوسع في الإنفاق العسكري، كانت الاقتطاعات (الضرورية) في الدعم الاجتماعي غير مصحوبة بقدر كافٍ من الامتيازات الاجتماعية. كما أنه لم يتم استثمار القليل في القطاع الصحي الذي يعاني بحدة من نقص التمويل، ما جعل البلد غير مجهز بالقدر الكافي لحظة انتشار جائحة كوفيد-19.²⁰

16 للاطلاع على تحليل تفصيلي بالسياسة الاقتصادية على مدار السنوات الأخيرة، انظر: ديوان، إسحق/حوري، نديم/صايغ، يزيد (2020)، «مصر بعد الكورونا: العودة إلى المربع الأول» (Egypt after the Coronavirus: Back to Square One) ورقة بحثية، مبادرة الإصلاح العربي، 26 أغسطس 2020، <https://www.arab-reform.net/publication/egypt-after-the-coronavirus-back-to-square-one/>

17 حول القيمة التفسيرية لإحصاءات البطالة في شمال أفريقيا، انظر: هينمان، تيم (2018)، «البطالة في شمال أفريقيا - رجال بلا عمل، ليست هذه هي المشكلة الوحيدة» (Unemployment in North Africa - men without jobs are not the only problem)، سلسلة بحوث KfW الاقتصادية، عدد 224، 24 سبتمبر 2018، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، <https://www.kfw.de/PDF/Download-Center/Konzernthemen/Research/PDF-Dokumente-Fokus-Volkswirtschaft/Fokus-englische-Dateien/Fokus-2018-EN/Fokus-Nr.-224-September-2018-Youth-unemployment-North-Africa.pdf>

18 انظر الأهرام أونلاين (2019)، «32.5 بالمئة من المصريين تحت خط الفقر: الجهاز المركزي» (32.5 percent of Egyptians live below poverty line: CAPMAS)، 30 يوليو 2019، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/341838/Business/Economy/-percent-of-Egyptians-live-below-poverty-line-CAPM.aspx>

19 البنك الدولي 2019: 'World Bank Group to Extend Current Strategy in Egypt to Maintain Momentum on Reforms, Press Release', 30 April, Accessed 14 August 2020، <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/04/30/world-bank-group-to-extend-current-strategy-in-egypt-to-maintain-momentum-on-reforms>

20 مندور، ماجد (2020)، «تدابير الجائحة المصرية الهشة» (Egypt's Fragile Pandemic Measures)، مؤسسة كارنيغي، 8 أبريل، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، <https://carniegieendowment.org/sada/81501>

ثانياً، زادت الدولة بدرجة كبيرة من الديون الجديدة، ضمن عملية الإصلاح. رغم أن احتياطي النقد الأجنبي قد زاد في نفس الفترة، فإن الدين الأجنبي تحديداً زاد بأكثر من 30 بالمائة بين 2016 و2019 (من 79 مليار دولار إلى 103.1 مليار دولار).²¹ على ذلك، تروج الحكومة أن تطور وزيادة الدين قصة نجاح، إذ تشير إلى الانحسار الكلي في نسبة الدين، أي نسبة الدين إلى إجمالي الناتج القومي. لكن ليس من المؤكد إذا كانت الإحصاءات تُظهر عبء الدين الكامل للدولة. يسري هذا تحديداً على دين بمبلغ 25 مليار دولار يُزعم أنه مُنح إلى مصر من الحكومة الروسية على صلة بإنشاء محطة طاقة نووية،²² وكذلك دين المؤسسات العامة.

إضافة إلى المذكور، فإن السردية الرسمية تتجاهل التطور السلبي تحديداً في مستوى سداد الديون. بينما نسبة مدفوعات الفوائد عن الديون إلى العوائد التي تحصلها الحكومة كان 49.6 بالمائة في السنة المالية 2015-2016، فقد بلغت النسبة 56.6 بالمائة عن السنة المالية 2018-2019،²³ وفي السنوات التالية، لا بد من توقع عبء أقساط ديون كبير. هذا يعني أنه مصر في مطلع 2020 كانت قدرتها على المناورة فيما يخص مواردها المالية العامة محدودة، في ملف التعامل مع العواقب الاقتصادية للجائحة.

ثالثاً، ويبدو أن هذه هي المشكلة الأساسية في السياسات الاقتصادية على مدار السنوات الأخيرة، فإن أوجه القصور الهيكلية في الاقتصاد المصري لم يتم القضاء عليها. إجمالاً، في سياق الإصلاح الاقتصادي، اتسع كثيراً دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد، على حساب القطاع الخاص.²⁴ كان الجيش نشطاً بالفعل في الاقتصاد المصري من قبل 2016، وكانت له امتيازات كثيرة. وبعد 2016، اتسع نصيب القوات المسلحة من السوق، على سبيل المثال في قطاعات الإسمنت والحديد المسلح والزراعة.²⁵

21 صندوق النقد الدولي (2019)، «جمهورية مصر العربية، الاستعراض الخامس في سياق الترتيبات الممتدة بموجب التمويل الممتد - بيان صحفي» (Arab Republic of Egypt. Fifth Review Under the Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility-Press Release)، تقرير وبيان المدير التنفيذي، جمهورية مصر العربية، واشنطن العاصمة، تقارير الدولة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، تقرير الدولة رقم 19/311، أكتوبر 2019، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020 <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2019/10/10/Arab-Republic-of-Egypt-Fifth-Review-Under-the-Extended-Arrangement-Under-the-Extended-Fund-48731>

22 رويترز (2016): 'Russia to lend Egypt \$25 billion to build nuclear power plant', 19 May, Accessed 14 August 2020' <https://www.reuters.com/article/us-egypt-russia-nuclear/russia-to-lend-egypt-25-billion-to-build-nuclear-power-plant-idUSKCN0YA1G5>

23 حسابات المؤلف، للاطلاع على إحصاءات الديون انظر الحاشية 17

24 للاطلاع على تحليل متكامل حول دور الجيش في الاقتصاد المصري، انظر: صايغ، يزيد (2019)، «ملاك الجمهورية: تشریح للاقتصاد الخاص بالجيش المصري» (Owners of the Republic: An Anatomy of Egypt's Military Economy) (واشنطن: إدارة مطبوعات كارنيغي للسلام الدولي)، 18 نوفمبر 2019 <https://carnegie-mec.org/2019/11/18/owners-of-republic-anatomy-of-egypt-s-military-economy-pub-80325>

25 نول، جيسيكيا (2017)، «القوات المسلحة المصرية تثبت قواها الاقتصادية» (Egypt's Armed Forces Cement Economic Power)، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2017C05_nll.pdf

يمكن أن يفسر توسع النشاط الاقتصادي للجيش، إلى حد ما، تردد القطاع الخاص في الاستثمار. ففي 2018، كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص يبلغ 7 بالمائة فقط، وهي نسبة قليلة للغاية بالمعايير الدولية.²⁶ ويظهر أيضاً من «مؤشر مديري الشراء» الشهري (PMI) أن النشاط الاقتصادي بالقطاع الخاص لم يزد نتيجة لسياسات الإصلاح. بل ويشير هذا المؤشر إلى استقرار انكماش القطاع الخاص.²⁷

على ضوء المذكور، يتبين أن الاقتصاد المصري كان في حالة سيئة من قبل جائحة كورونا. لقد زادت قدرة الصمود في وجه الصدمات الخارجية بشكل سطحي لا أكثر، هذا إن كانت قد زادت من الأساس. ومع مطلع مارس، تبين أن الاحتياطي النقدي الأجنبي المتراكم لا يمثل آلية للحماية من الأزمة. وفي ظرف شهر واحد، فقدت الدولة أكثر من 10 بالمائة من الاحتياطات الأجنبية.²⁸ وخلال الشهرين التاليين، كان تدفق رأس المال إلى الخارج كبيراً لدرجة أن السيولة أصبحت مهددة على المدى المتوسط.

خداع الحكومة المصرية انطلي بفضل صندوق النقد الدولي

مع حلول أواخر أبريل 2020، تبين على العن أن مصر طلبت من صندوق النقد الدولي مساعدة طارئة بموجب برنامج التمويل السريع. حصلت الدولة على 2.7 مليار دولار في صورة قروض. ولأن المساعدة المذكورة لم تكن كافية، فبعد ثلاثة أسابيع، بدأت الدولة في التفاوض على اتفاق احتياطي بمبلغ 5.2 مليار دولار مع الصندوق.

وفي تبريره للقروض الجديدة، تبنى صندوق النقد الدولي إلى حد كبير سرديّة الحكومة المصرية. فالنجاحات في الإصلاح على مدار السنوات الأخيرة لا بد أن تتوفر لها حماية، بحسب مسؤولي الصندوق في تصريحاتهم.²⁹ وتم إخفاء حقيقة أن هذه النجاحات المزعومة تناوئها بشكل واضح أوجه القصور الكبيرة الموضحة. من ثم، استمر الصندوق في سياسته غير الناقدة إطلاقاً إزاء الحكومة المصرية على مدار السنوات الأخيرة. الحق أن الصندوق قد طالب بإصلاحات هيكلية في برنامج 2016، لكن مطالبه تلك ظلت مبهمّة غير واضحة. بالأساس، لم تتناول التقارير الدورية للصندوق أوجه قصور الإصلاح الهيكلي. وهذا أكثر

26 البنك الدولي (2020)، «مؤشرات التنمية العالمية» World Development Indicators، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020،

<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

27 بين 2016 و2020، ظل مؤشر PMI في القطاع الخاص غير النفطي تحت 50.0، وهي النسبة التي تفصل النمو عن الانكماش. للاطلاع على بيانات شهرية انظر،

http://www.emiratesnbdresearch.com/research/articles/?c=egypt_pmi-pmis

28 رويترز (2020): 'Egypt's foreign reserves drop to \$40.1 bln in March -c.bank' 7 April, Accessed 14 August 2020،

<https://af.reuters.com/article/egyptNews/idAFL8N2BV7LO>

29 بيان صحفي لصندوق النقد الدولي (2020): 'Egypt: IMF Reaches Staff-Level Agreement on a 12-Month US\$5.2 Billion Stand-By'،

Arrangement' Press Release No. 20/236, 5 June, Accessed 14 August 2020

<https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/06/05/pr20236-egypt-imf-reaches-staff-level-agreement-on-12-month-us-billion-stand-by-arrangement>

وضوحاً فيما يتعلق بالتوسع الاقتصادي للجيش، المتعارض بشكل جذري مع هدف إنشاء نظام اقتصادي تنافسي يعتمد على السوق. ورغم تكرار توضيح المحللين لهذه المشكلة، فهي لم ترد في التقارير.

هذه المثالب الواضحة للاتفاق السابق مع صندوق النقد الدولي دفعت مجموعة منظمات غير حكومية إلى كتابة رسالة مشتركة إلى مجلس الصندوق التنفيذي، للمطالبة بإرجاء القرار إزاء الاتفاق الاحتياطي على قرض، ولضمان أن تكون المساعدة المالية بالمقام الأول في صالح الشرائح السكانية الأفقر.³⁰ إضافة إلى المذكور، أعلنت المنظمات عن بواعث قلق عميق إزاء نقص الشفافية وعدم توفر تدابير لمكافحة الفساد، إذ أوضحت المنظمات أن الحكومة المصرية تعمل على التقيؤض المنهج لدور السلطات المختصة بمكافحة الفساد والنظام القضائي، خلال السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، ذكرت الرسالة هيئة المراجعة المركزية، الجهاز المركزي للمحاسبات، التي تم فصل مديرها عن العمل في 2016 بموجب تحركات قضائية متعسفة، وتم سجنه لاحقاً.

لكن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي تجاهل هذه الاعتبارات تماماً. وفي الاتفاق الجديد، الذي تم التفاوض عليه بسرعة فائقة واعتمد في الثامن والعشرين من يونيو 2020، لا توجد إشارة إلى تغيير الصندوق للمسار. مثل اتفاق 2016، شدد الصندوق على الحاجة إلى إصلاحات هيكلية متكاملة وشاملة «لتقوية الشفافية والحكمة والتنافسية»،³¹ لكن في هذه الحالة أيضاً لم يتم الاتفاق على تدابير معينة. على النقيض، ترك للجهاز المركزي للمحاسبات -الذي شككت منظمات المجتمع المدني عن حق في استقلاليته- مهمة مراجعة القروض الجديدة، ما يكشف عن الغياب التام لأي فهم لدى الصندوق لأوجه القصور في الإدارة الحكومية ومسألة سيادة القانون في مصر.

كما أن مسألة كيفية صب المساعدات المالية الجديدة في صالح الفئات المهمشة، تبقى سؤالاً بلا إجابة. وتبدو بيانات وتصريحات الصندوق، وأقوال مثل «مصر بذلت جهوداً كبيرة لتقليل الفقر واللامساواة وتحسين رفاه المواطنين»،³² غير مقنعة على ضوء تزايد نسب الفقر في السنوات الأخيرة.

إن سلوك صندوق النقد الدولي غير المشكك إطلاقاً تجاه الحكومة المصرية قد مهد الأرض أيضاً لأسلوب تعامل المصارف الإنمائية الأخرى وجهات الإقراض الوطنية. فالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ضاعف قروضه تقريباً ثلاثة أضعافها إلى

30 هيومن رايتس ووتش (2020)، «رسالة مشتركة من منظمات غير حكومية إلى صندوق النقد الدولي حول: تعامل الصندوق مع قضايا الحكم والفساد في مصر» (Joint NGO Letter to IMF Re: IMF Engagement on Governance Issues and Corruption in Egypt)، 31 يونيو، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، <https://www.hrw.org/news/2020/06/23/joint-ngo-letter-imf-re-imf-engagement-governance-issues-and-corruption-egypt>

31 صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط ووسط آسيا (2020)، «جمهورية مصر العربية: طلب اتفاق احتياطي لمدة 12 شهر - بيان صحفي»، تقرير وبيان من المدير التنفيذي إلى جمهورية مصر العربية 10، Arab Republic of Egypt : Request for a 12-Month Stand-By Arrangement-Press Release، أغسطس 14 2020، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020،

<https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/08/10/Arab-Republic-of-Egypt-Request-for-a-12-Month-Stand-By-Arrangement-Press-Release-Staff-49683>

32 السابق، ص 20.

مصر، من سنة إلى سنة.³³ أما الحكومة الاتحادية الألمانية -أحد أهم المانحين- فقد أوصت البرلمان الألماني بالموافقة على تدابير تحويل ديون جديدة، وهذا بناء على التقييم الإيجابي لصندوق النقد الدولي. كما أن مؤسسات التصنيف الدولية تأثرت على ما يبدو في تقييماتها للموقف بتعهدات الصندوق بالقروض الأخيرة. رغم أن المؤسسات الثلاث الكبرى مستمرة في تصنيف مصر عند مستوى "speculative investment"، فإن تحليلاتها إزاء آثار كوفيد-19 تبدو متفائلة للغاية. أكدت المؤسسات الثلاث على توقعها بالاستقرار، ما مكن إدارة السيبي من جمع رأسمال جديد من سوق الأوراق المالية الدولية. وفي نهاية مايو، تم تنفيذ أكبر عملية شراء أوراق يورو في تاريخ مصر، ما أدى إلى ضخ 5 مليار دولار إلى خزانة الحكومة.³⁴

لقد روج المسؤولون الحكوميون في مصر لعملية إصدار الأذون الناجحة هذه كمؤشر على ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري، وهو استنتاج مشكوك في صحته، نظراً لغياب أي تدفق استثماري مباشر إلى مصر. أما صندوق النقد الدولي، فقد رأى في عملية إصدار أذون اليورو إثباتاً بأن مصر قادرة على إعادة تمويل نفسها عبر سوق رأس المال.³⁵ وهكذا فقد تجاهل الصندوق حقيقة أن المستثمرين من القطاع الخاص يراعون التزام صندوق النقد الدولي بإزاء الدولة، عندما يتخذون قراراتهم الاستثمارية. بالنسبة للمستثمر الدولي، فالإشارات واضحة: إذا كان الصندوق يدعم مصر، إذن فوقف السيولة في الدولة مستقر، على الأقل على المدى الوسيط.

آفاق الإصلاح غير المشرقة

لقد جاءت جائحة كورونا في اللحظة المناسبة للقيادة السياسية المصرية. فالصدمة الاقتصادية جراء الجائحة تساعد في إخفاء نواقص الإصلاح على مدار السنوات الأخيرة. ومع اعتماد السردية الرسمية بـ «الإصلاح الناجح» دون تدقيق من قبل جهات الإقراض، فهذا هو مصر تأخذ قروضاً إضافية دون الاضطرار للتصدي للنواقص الهيكلية المذكورة في الاقتصاد، ناهيك عن حالة حقوق الإنسان الكارثية وقمع الحريات المدنية. من ثم، فإن النظام السلطوي تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي يبدو أنه قد خرج أقوى بكثير من الأزمة.

33 سمير، نهال (2020)، «مصر تحصل على 531.3 مليون دولار من استثمارات البنك الأوروبي في النصف الأول من 2020» (Egypt receives \$531.3 million in EBRD investments in H1 of 2020)، زاوية، 22 يوليو 2020، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020،

https://www.zawya.com/mena/en/business/story/Egypt_receives_5313mln_in_EBRD_investments_in_H1_of_2020-SNG_180247235/

34 ماغي، ميريت (2020)، «مصر تبيع أذون 5 مليار يورو في أكبر عملية إصدار لها على الإطلاق» (Egypt Sells \$5 Billion Eurobond in Its Largest-Ever Issuance)، بلومبرغ، 21 مايو، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020،

<https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-05-21/egypt-tests-limits-of-investor-appetite-with-eurobond-issuance>

35 انظر (صندوق النقد الدولي 2020)، ص 17: «كما أن عملية إصدار الأذون الدولية الناجحة في مصر في مايو 2020 تؤثر بقدرتها على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية بشروط معقولة، وبقدرتها على سداد التزاماتها للصندوق».

لكن يبقى السؤال: إلى متى سوف يستمر هذا التأثير؟ رغم أن جائحة كورونا قد صبت في صالح القيادة السياسية من خلال أخذ قروض جديدة، فإن الاحتياجات المالية المصرية سوف تبقى كبيرة للغاية خلال الأشهر التالية، بسبب الآثار السلبية للجائحة. هذا واضح بالفعل حالياً في ملف الاحتياطي النقدي الأجنبي.

من بعد الانحسار الحاد في الربيع، بأكثر من 9.5 مليار دولار، زاد الاحتياطي قليلاً بين يونية وأغسطس بمبلغ إجماليه 2.4 مليار دولار. هذا قليل للغاية، نظراً أن في شهري يونية ويوليو وحدهما، كان المفترض أن تحصل الحكومة على 9 مليار دولار من قروض الصندوق ومن إصدار أذون اليورو فحسب. من ثم، يمكن اقتراض أن مصر سوف تستمر في المعاناة من خروج مقدار ليس بالهين من النقد الأجنبي. وفي كل الأحوال، سوف تحتاج الدولة إلى التقديم على برنامج قروض جديد ومتكامل في 2021، قد يناهز حجمه برنامج عام 2016.

وعلى ضوء سياسة الإقراض الحالية للصندوق، فمن غير المتوقع أن يربط المساعدات الجديدة بإصلاحات هيكلية واضحة بمبادرة منه. في الواقع، حقيقة أن مصر هي ثاني أكبر طرف يقترض من الصندوق حالياً تؤكد هذا الاحتمال. على وجه التحديد، ففي الفترة من 2023 إلى 2025، سوف تحتاج الدولة إلى سداد مبالغ كبيرة وأقساط فوائد إلى الصندوق. من ثم، فإن لدى الصندوق مصلحة في ضمان استمرار موقف السيولة في مصر مستقراً خلال الأعوام المقبلة.

لكن لا يمكن للصندوق وحده أن يغطي احتياجات مصر المالية. فجائحة كورونا لها عواقب على الاقتصاد العالمي، وسوف تضع مصر في موقف تنافس مع العديد من الدول الأخرى للحصول على مساعدات مالية. من ثم، فإن وضع برنامج جديد متكامل بقروض جديدة يعتمد بقوة على مشاركة الدول المانحة الأساسية لمصر، مثلما كان هذا شرطاً مسبقاً للحصول على دعم صندوق النقد في 2016.³⁶ يُرجح أن يزيد ضيق تلك الدول بالموقف القائم. فالنظم الملكية في الخليج على سبيل المثال أرجأت بالفعل سداد القروض القائمة على مصر. والسعودية -أكبر جهة إقراض لمصر- تعاني من ضيق موقف الميزانية، ولن تكون لها مصلحة كبيرة في تقديم المزيد من الدعم للموازنة المصرية.³⁷ الأمر نفسه يسري على حالة الصين، التي زادت كثيراً من قروضها إلى مصر خلال السنوات الأخيرة.

إذن، ثمة ثقل كبير لما ستفعله الحكومات الأوروبية. والشروط التي هي جاهزة بموجبها لتقديم دعم ميزانية جديد لمصر خلال السنوات المقبلة ستكون بالضرورة حاسمة في تحديد ما إذا كان نظام السيسي سوف يستفيد من آثار جائحة كورونا على المدى البعيد أم لا.

36 كان على مصر الحصول على 6 مليارات دولار تمويلات إضافية قبل أن يوافق الصندوق على قرض بمبلغ 12 مليار دولار. رويترز (2016): Egypt says has mustered 60 pct of \$6 bln required to secure IMF deal', 18 October 2016, Accessed 14 August 2020

<https://www.reuters.com/article/idUSL8N1CO5D8>.

37 انظر على سبيل المثال، يونغ، كارين (2020)، «مخاوف الاستثمارات الخليجية، ووصول أزمة كوفيد الاقتصادية إلى مصر» (Gulf investment woes, COVID economic crisis converge in Egypt)، المونيتور، 7 أغسطس 2020، تم الاطلاع 14 أغسطس 2020، <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/08/gulf-investment-covid19-woes-egypt-saudi-china-qatar.html>

مواجهة جائحة كوفيد-19 في ظل نظام الفصل العنصري في فلسطين¹

يارا هوارى²

الفصل العنصري في فلسطين

في مستهل عمليات الإغلاق التي تزامنت مع تفشي جائحة كوفيد-19، كانت تعليقات الفلسطينيين تتمحور حول أن العالم حالياً بات يفهم طبيعة حياة الكثيرين منهم، إذ أن قيود مثل حظر التجول وإغلاق الأماكن العامة وعدم القدرة على السفر أو صعوبته، علاوةً على القلق المتواصل؛ ليست إلا بعض من سمات حياة الفلسطينيين، لا سيما في الضفة الغربية وغزة. هذا بالإضافة إلى حقائق أخرى جديدة سلطت الجائحة الضوء عليها، بما في ذلك ماهية السلطة القائمة والزيادة الملحوظة في غياب المساواة، وفي ذلك لا تُعد فلسطين استثناءً.

كان للنظام الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، وآلية الفصل العنصري المهيمنة في إطاره، تأثير ضار على قدرة الفلسطينيين على مواجهة هذه الجائحة. فرغم أن استخدام مصطلح الفصل العنصري لوصف الممارسات الإسرائيلية الهادفة للسيطرة والمهيمنة،

1 تم ترجمة هذه الورقة من الإنجليزية.

2 يارا هوارى محللة رئيسية لشبكة السياسات الفلسطينية.

كان شائعاً بين الفلسطينيين منذ التسعينيات، إلا أنه اكتسب مؤخرًا رواجاً أوسع، بسبب استخدامه من قبل المحللين والأكاديميين الدوليين ومنظمات حقوق الإنسان؛ لوصف النهج الإسرائيلي للسيطرة على الشعب الفلسطيني.

لا يصف مصطلح الفصل العنصري نظام الفصل بدقة فحسب، بل يؤكد كونه جريمة في إطار القانون الدولي، على نحو مغاير لمصطلح الاستعمار الاستيطاني. وفي الوقت ذاته، يؤكد الكثيرون أن مصطلح الفصل العنصري لا ينكر إطار الاستعمار الاستيطاني، وإنما هو تمة له، من خلال تحديد آلية السيطرة التي يوظفها مشروع الاستعمار الاستيطاني.

الفصل العنصري نظام يُستخدم لفرض هيمنة جماعة من الناس على جماعة أخرى. ويُقدّم القانون الدولي العرفي ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تعريفاً لجريمة الفصل العنصري باعتبارها «أية أفعال لا إنسانية... تُرتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وتُرتكب بنية الإبقاء على هذا النظام»³. ورغم ارتباط الفصل العنصري تاريخياً بجنوب أفريقيا، إلا أنه لا يزال قابل للتطبيق عالمياً، بما يتحدى المفهوم الخاطئ للفصل العنصري، كحالة استثنائية لا وجود لها في الوقت الراهن.

يسمح التعريف بفهم الفصل العنصري كنظام يمكنه تبني خصائص متنوعة، ويظهر في صور مختلفة، من ضمنها السياسات الاقتصادية. وينقسم نظام الفصل العنصري بشكل عام إلى قسمين: الفصل العنصري الكبير والفصل العنصري الصغير. إذ يشير الفصل العنصري الكبير إلى النظام الضمني للفصل والتمييز العنصريين، وعلي الرغم من صعوبة رؤيته، فهو يُمثل عصب الوضع القائم. أما الفصل العنصري الصغير، فيشير إلى أجزاء الفصل العنصري سهلة الرؤية؛ مثل لافتات «غير مسموح للسود» وفصل منابع المياه في جنوب أفريقيا. ويستخدم النظام الإسرائيلي كلا القسمين، على النحو الموضح في هذه الورقة.

شهد عام 2017 لحظة فارقة في خطاب الفصل العنصري في فلسطين، وذلك عندما نشرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا» تقريراً أعده ريتشارد فولك وفيرجينيا تيلي بعنوان: «الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني ومسألة الفصل العنصري»⁴. فقد صرّح التقرير بأنه منذ البداية «أسست إسرائيل نظاماً للفصل العنصري يهيمن على الشعب الفلسطيني بشكل كامل»⁵. كان هذا الاستنتاج هاماً ومحددًا، إذ أنه لم يتناول فقط الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة في 1967، بل شمل أيضاً أولئك الموجودين في دولة إسرائيل والذين يعيشون في المنفى. كما قدم التقرير شرحاً تفصيلياً لكيفية فرض إسرائيل لنظام الفصل العنصري والحفاظ عليه بحق كل فئات وجماعات الفلسطينيين. إلا أن سحب التقرير بعد نشره

3 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،

https://www.icc-cpi.int/nr/rdonlyres/ea9aef7-5752-4f84-be94-0a655eb30e16/0/rome_statute_english.pdf

4 فولك، ريتشارد وفيرجينيا تيلي (2017)، الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الفصل العنصري، الإسكوا، صفحة 3، تاريخ الاطلاع 27 أكتوبر 2020، https://electronicintifada.net/sites/default/files/2017-03/un_apartheid_report_15_march_english_final_.pdf

5 المصدر السابق، صفحة 1.

بوقت قصير لم يكن مفاجأة بعد الضغط الهائل من الولايات المتحدة وإسرائيل؛ الأمر الذي أسفر لاحقاً عن استقالة الأمانة العامة للإسكوا، ربما خلف.⁶

كان تقرير «الإسكوا» غير مسبوق؛ باعتباره تقرير صادر عن هيئة أممية، طالما انتظرته العديد من المنظمات الحقوقية والمثقفون الفلسطينيون منذ أمد طويل، ربما منذ تفكيك نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في مطلع التسعينيات. ومؤخراً، عارضت تلك المنظمات فكرة أن إسرائيل «في طريقها» لتصبح دولة فصل عنصري بسبب خططها المتعلقة بالضم الرسمي، بل يؤكدون أن إسرائيل تأسست كدولة فصل عنصري منذ نشأتها. في الواقع، يصف النظام الإسرائيلي نفسه كأمة يهودية في خطابه وقوانينه الأساسية، التي تعمل بمثابة دستور الدولة.

وطالما أن الأمة اليهودية ودولة إسرائيل هما الشيء نفسه، فإن إقصاء غير اليهود ليس مجرد نتيجة منطقية بل أيضاً سياسة ممنهجة. فهذا التقسيم للمواطنين أنفسهم إلى فئتين (اليهود وغير اليهود)؛ يُجسد تعريف الفصل العنصري ذاته. وفضلاً عن ذلك، قسّمت إسرائيل الفلسطينيين إلى أربعة فئات اجتماعية وسياسية محددة، استناداً إلى مواقعهم الجغرافية، ويتم تنفيذ ذلك بشكل أساسي من خلال آلية بطاقات الهوية: المواطنين الفلسطينيون في إسرائيل، والفلسطينيين في شرق القدس، والفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، واللاجئين الفلسطينيين في الشتات. وقد سبق وأعتبر تقرير «الإسكوا» أن «التفتيت الاستراتيجي للشعب الفلسطيني هو الطريقة الرئيسية التي تفرض إسرائيل من خلالها نظام الفصل العنصري»⁷. كما أن تنظيم الحيز المكاني بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط يبرهن بوضوح على وجود نظام الفصل العنصري، إذ يقطن غالبية المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في قرى وبلدات مخصصة للعرب فقط، ويعيش قليل منهم فقط في «مدن مختلطة».

لم يأت مثل هذا الفصل بحض الصدفة كما أنه لا يُعد نمطاً سوكانياً «طبيعياً»، بل هو نتاج خطة سياسية لمنع الفلسطينيين من العيش داخل مناطق معينة. ومن ثم، يصبح بإمكان النظام حرمانهم بشكل فعال من الخدمات والرعاية. ففي الضفة الغربية، على سبيل المثال، يتم عزل الفلسطينيين في جيوب صغيرة، فيما يتم تحويل غالبية مواردهم الطبيعية إلى سكان المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. هذا الفحص السريع لتنظيم الحيز المكاني يكشف عن هدف إسرائيل لحشد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين في أقل مساحة ممكنة من الأراضي. كما يكتسب هذا التحيز المكاني أهمية إضافية في سياق جائحة كوفيد-19 في فلسطين، خاصةً فيما يتعلق بقدرة الفلسطينيين على مواجهتها.

بشكل واقعي، يتشابه الوضع في فلسطين مع غيره من البلدان حول العالم في مكافحة انتشار الجائحة؛ إلا أن سياق السيطرة الاستعمارية الاستيطانية القاسية لنظام الفصل العنصري يُمثل تحدياً إضافياً هائلاً. فقد كان لهذا النظام المطلق من الهيمنة والفصل تأثيراً مباشراً وضاراً، ليس فقط على قدرة الفلسطينيين على الوصول للرعاية الصحية، ولكن أيضاً على جودة الرعاية ذاتها. ومع ذلك، فبموجب القانون الدولي، تتحمل إسرائيل، كقوة احتلال معترف به، مسؤولية ضمان حصول الفلسطينيين على

6 رويترز (2017)، مسألة أممية كبيرة تستقيل بعد سحب تقرير «الفصل العنصري» الإسرائيلي، 17 مارس، تاريخ الاطلاع 27 أكتوبر 2020،

<https://www.reuters.com/article/us-un-israel-report-resignation/senior-u-n-official-quits-after-apartheid-israel-report-pulled-idUSKBN16O24X>

7 فولك، ريتشارد وفيرجينيا تيلي (2017)، الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الفصل العنصري، الإسكوا، صفحة 3، تاريخ الاطلاع 27 أكتوبر 2020، https://electronicintifada.net/sites/default/files/2017-03/un_apartheid_report_15_march_english_final_.pdf

أقصى قدر ممكن من الرعاية الصحية. ولم تخفق إسرائيل في ذلك فحسب، بل أعاقت حصول الفلسطينيين على الرعاية الطبية على نفقتهم الخاصة.

استنزاف الإمكانيات الطبية والحرمات من الخدمات

في الضفة الغربية وقطاع غزة، استنفد نظام الفصل العنصري القدرات الطبية بشكل خطير. ويعاني النظام- المعتمد على المنح- من نقص في المعدات والأدوية والعاملين؛ بسبب المدهامات العسكرية والقيود على الواردات وغيرها من الأمور. وحالياً، يوجد نحو 255 سريراً في غرف العناية المركزة في الضفة الغربية، في مقابل عدد سكان يقترب من ثلاثة ملايين نسمة، و120 سريراً في غزة التي يبلغ عدد سكانها مليونين. ويبلغ إجمالي الأسرة بالمستشفيات على الجانبين 6440 سريراً.⁸

وبالمثل في القدس الشرقية، يواجه السكان الفلسطينيون إهمالاً منهجياً من قبل النظام الإسرائيلي منذ الاحتلال في 1967، والضم غير القانوني في 1980؛ الأمر الذي جعلهم غير مؤهلين للتعامل مع الجائحة، فضلاً عن عدم السماح لوزارة الصحة الفلسطينية بالوصول للقدس الشرقية. وذلك أصبح الفلسطينيون مضطرين للاعتماد على النظام الإسرائيلي لتوفير الخدمات والتمويل، وهو ما لا يحدث بالشكل المطلوب؛ إذ يتم تحويل معظم الموارد للمواطنين الإسرائيليين اليهود في المدينة.

وبالإضافة إلى هذا العنف تجاه نظام الرعاية الصحية في الضفة الغربية وغزة، فإن النظام الإسرائيلي أيضاً انخرط على نحو أكثر مروعة في هجمات ضد الفلسطينيين الذين يحاولون مواجهة الفيروس. الأمر الذي أسفر عن تدمير عيادات بشكل كامل، مثل عيادة وادي الأردن التي دُمرت أواخر مارس،⁹ وأخرى تم تدميرها في الخليل¹⁰ -أكثر المناطق تضرراً في الضفة الغربية- أواخر يوليو. وفي منتصف أبريل، داهمت السلطات الإسرائيلية وأغلقت عيادة في حي سلوان بالقدس الشرقية، يتم تشغيلها بشكل تطوعي، واعتقلت العاملين بها؛ نظراً لإجرائهم اختبارات كوفيد-19 التي تبرعت بها السلطة الفلسطينية.¹¹ في وقت سابق من

8 هوارى، يارا وعلاء الترتير (يونيو 2020)، فلسطين وكوفي-19: معايير عالمية وقيود محلية، متاح على:

<https://www.prio.org/utility/DownloadFile.ashx?id=2082&type=publicationfile>

9 بيان صحفي صادر عن منظمة بتسليم (2020)، إسرائيل تُصادر خياماً طبية في شمال الضفة الغربية، 26 مارس، تاريخ الاطلاع 2 نوفمبر 2020،

https://www.btselem.org/press_release/20200326_israel_confiscates_clinic_tents_during_coronavirus_crisis

10 باتيل، يمني (2020)، مالك الأرض يقول أن السلطات الإسرائيلية هدمت موقع اختبار كوفيد-19 على قطعة أرض تم التبرع بها، موندويس، 23 يوليو، تاريخ

الاطلاع 2 نوفمبر، <https://mondoweiss.net/2020/07/israel-destroys-covid-19-testing-clinic-in-hebron-as-cases-soar/>

11 حسون، نير (2020)، إسرائيل تغلق عيادة فلسطينية لفحص فيروس كورونا في القدس الشرقية، هآرتس، 15 أبريل، تاريخ الاطلاع 2 نوفمبر،

<https://www.haaretz.com/israel-news/premium-israeli-police-raid-palestinian-coronavirus-testing-clinic-in-east-jerusalem-1.8767788>

العام، اعتقلت السلطات الإسرائيلية متطوعين فلسطينيين¹² كانوا يسعون لتوزيع الإمدادات على المناطق الأكثر فقراً في القدس الشرقية.¹³

أما بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل، وهم جماعة مهمشة ومهملة بشكل منهجي، فقد فاقت الجائحة من سوء أوضاعهم. إذ يعيش معظمهم في مناطق ذات كثافة سكانية عالية وجيوب معزولة عن السكان اليهود الإسرائيليين، ما يتيح للنظام الإسرائيلي حرمانهم من الحصول على الخدمات الملائمة، بما في ذلك الخدمات الصحية. ورغم أن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل يبلغ عددهم نحو مليوني نسمة، ويمثلون 20٪ من إجمالي السكان؛ فإن 47٪ من بينهم يعيشون تحت خط الفقر، ويواجهون المزيد من انعدام الأمان في خضم هذه الأزمة الصحية العامة. وفي النقب، لا يمكن 80 ألف فلسطينياً من الوصول إلى الخدمات الطبية، بينما يعيش 56 ألف في قرى غير معترف بها، وليس بإمكانهم الحصول على مياه نظيفة وآمنة.

لقد بات التهميش المتعمد للمواطنين الفلسطينيين جلياً بشكل أكبر، بسبب سياسات النظام الإسرائيلي لمواجهة كوفيد-19. ففي مستهل الجائحة، لم تنشر وزارة الصحة الإسرائيلية الإرشادات المتعلقة بالفيروس باللغة العربية،¹⁴ وبدأت بعدها في نشر وثائق محدودة باللغة العربية بعدما أعرب المجتمع المدني الفلسطيني وجماعات حقوق الإنسان عن غضبهم. أيضاً تم إجراء عدد محدود من الاختبارات واقتفاء أثر الإصابات في المناطق الفلسطينية؛ الأمر الذي يعني أن المعدلات الحقيقية للإصابة غير معروفة. وفي غضون ذلك، تكافح تلك المناطق من أجل استمرار تقديم الخدمات الصحية، لدرجة أن المجالس المحلية الفلسطينية أضربت في مايو الماضي؛ احتجاجاً على فشل النظام الإسرائيلي في تقديم رواتب الطوارئ التي وعدت بها للتعامل مع الفيروس.¹⁵

سياسات السلطات الفلسطينية لمواجهة الجائحة

كانت استجابة السلطة الفلسطينية، في كلا من الضفة الغربية وغزة، فعالة في بداية الأمر؛ حيث فرضت إغلاقاً صارماً وحظر تجوال خلال الفترة من مارس إلى مايو 2020. وظل عدد الإصابات تحت السيطرة، والتزم عموم السكان بالقيود المفروضة. وقد أشار المحللون إلى ارتفاع شعبية السلطة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أشاد المجتمع الدولي بالسلطة

12 باتيل، ميني (2020)، بعد أسابيع من تجاهلها لمواطنيها الفلسطينيين، إسرائيل تُصعد من اختباراتها في المدن العربية، 3 أبريل، تاريخ الاطلاع 2 نوفمبر 2020، <https://mondoweiss.net/2020/04/after-weeks-of-ignoring-its-palestinian-citizens-israel-to-step-up-testing-in-arab-towns/>

13 المرجع السابق

14 عراف، سبي (2020)، إسرائيل لم تنشر إرشادات بشأن فيروس كورونا باللغة العربية - لذلك بادر الفلسطينيون، مجلة +972، 17 مارس، تاريخ الاطلاع 2 نوفمبر 2020، <https://www.972mag.com/coronavirus-guidance-arabic-israel/>

15 خوري، جاك ونويل شبيجل (2020)، إضراب المجالس العربية الإسرائيلية احتجاجاً على حزمة مساعدات فيروس كورونا، هآرتس، 5 مايو، تاريخ الاطلاع 27 أكتوبر 2020،

<https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israeli-arab-councils-strike-in-protest-of-inadequate-coronavirus-aid-package-1.8821694>

الفلسطينية على وجه الخصوص لكفاءتها و«تعاونها» مع إسرائيل. حتى أن نيكولاي ملادينوف المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، أصدر بياناً وصف فيه هذا التعاون بـ«الممتاز».16

في الواقع، كان «التعاون» الإسرائيلي تنسيقاً إسرائيلياً للأنشطة الحكومية في الأراضي (COGAT)، بما «يسمح» بوصول الحد الأدنى من الإمدادات الطبية الممنوحة دولياً، إلى الضفة الغربية وغزة، كما هو الحال مع الشحنة التي أرسلتها منظمة الصحة العالمية للسلطة الفلسطينية خلال أبريل،¹⁷ واحتوت على 3 آلاف اختبار و50 ألف كمامة، وهو ما كان أقل بكثير من الاحتياج الفعلي في الضفة الغربية. ولكن منظمة الصحة العالمية تجاهلت الإشارة إلى التزام إسرائيل، كدولة احتلال، بتوفير الاحتياجات الصحية للسكان المحتلين، بموجب القانون الدولي.

في أعقاب «الموجة الأولى» من الجائحة -التي استمرت من مارس حتى يونية- تم إعادة فتح الضفة الغربية وغزة لشهر قبل إن يتم إغلاقهما مجدداً مع بدء الموجة الثانية. لكن بحلول شهر أغسطس، قررت المطاعم والمقاهي في الضفة الغربية، بشكل جماعي، ت حدي الإغلاق وفتحت أبوابها أمام الزبائن. منذ ذلك الحين، تم فتح أماكن عامة أخرى، فضلاً عن بداية العام الدراسي الجديد. ومن جانبها، فرضت سلطة حماس في غزة سلسلة من الإغلاقات، مع وجود ارتفاع في الحالات بعد أول حالة عدوى مجتمعية في أواخر أغسطس.¹⁸ واليوم، يبدو أن السلطات الفلسطينية في كلا من الضفة الغربية وغزة، لديها استراتيجية محدودة للغاية للتعامل مع الفيروس، بغض النظر عن الدرجات متفاوتة للإغلاق في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ومع ذلك، فبعد أن باتت التداعيات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية أكثر وضوحاً، فمن غير المرجح أن تتمكن السلطات الفلسطينية من فرض المزيد من عمليات الإغلاق.

في الواقع، إن الاقتصاد الفلسطيني ليس اقتصاد دولة مستقلة ذات سيادة، بالأحرى يمكن وصفه باعتباره «اقتصاد مُحْتَل». فقد أسفرت اتفاقيات «السلام» التي تم عقدها في أوائل التسعينيات، كجزء من اتفاقات أوسلو، إلى إخضاع الاقتصادي الكامل لفلسطين في ظل نظام الفصل العنصري. وكان بروتوكول باريس لعام 1994 مدمراً بشكل خاص.¹⁹ حيث فرض اتحاداً جبركياً غير متكافئ؛ وسمح للشركات الإسرائيلية بالوصول المباشر إلى السوق الفلسطينية، في مقابل تقييد دخول البضائع الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية؛ الأمر الذي منح دولة إسرائيل السيطرة على جمع الضرائب، كما ساهم في ترسيخ استعمال الشيكال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وترك السلطة الفلسطينية حديثة التشكيل، دون وسائل لفرض رقابة مالية أو لتبني سياسات

16 أخبار الأمم المتحدة (2020)، مبعوث الأمم المتحدة يشيد بقوة التعاون الإسرائيلي الفلسطيني،

<https://news.un.org/en/story/2020/03/1060572>

17 جيوزالم بوست (2020)، إدارة تنسيق الأنشطة الحكومية في الأراضي تسلّم السلطة الفلسطينية 3000 مجموعة اختبار فيروس كورونا و50000 كمامة، 25 مارس، تاريخ الاطلاع 2 نوفمبر 2020،

<https://www.jpost.com/middle-east/cogat-delivers-3000-coronavirus-test-kits-50000-masks-to-pa-622371>

18 الجزيرة (أغسطس 2020)، غزة في حالة إغلاق بعد أول حالة عدوى مجتمعية لفيروس كوفيد-19،

<https://www.aljazeera.com/news/2020/8/25/gaza-in-lockdown-after-first-covid-19-community-transmission>

19 عرفة، نور (2018)، كيف أعاقّت اتفاقات أوسلو النمو الاقتصادي الفلسطيني، الساحة الفلسطينية، 18 سبتمبر، تاريخ الاطلاع 2 نوفمبر 2020،

<https://palestinesquare.com/2018/09/18/how-the-oslo-accords-stunted-palestinian-economic-growth/>

الاقتصاد الكلي. وكنيجة لذلك، وبالإضافة إلى ممارسات الفصل العنصري، يعيش نحو 30٪ من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة تحت خط الفقر.²⁰ وبحلول نهاية شهر أبريل وحده، وصلت التوقعات إلى انضمام 80 ألف أسرة جديدة إليهم.²¹ ويفاقم الفقر من حالة انعدام اليقين وهشاشة الحياة أثناء الجائحة، إذ يعاني بشكل أكبر الذين يعيشون في مستويات اجتماعية واقتصادية أدنى.

تُمثّل أيضًا الهندسة الجغرافية للفصل العنصري تحديًا هائلًا للسلطة الفلسطينية خلال الجائحة. حيث مَنع التوسع الاستيطاني المستمر بلا هوادة في الضفة الغربية، أن يتجاور الفلسطينيون جغرافيًا، وجعل الأمر بمثابة أرخبيل من المناطق الفلسطينية شبه المستقلة أكثر من كونها منطقة واحدة.

يُصرّح للسلطة الفلسطينية بالعمل في المنطقة (أ) وبشكل محدود في المنطقة (ب)، ما يترك المنطقة (ج) التي تُشكّل 60٪ من الضفة الغربية دون خدمات أساسية. هذا الواقع الجغرافي يضاعف من صعوبة الحياة والحركة اليومية، ويفاقم الأمر خلال الجائحة، حيث تُركت العديد من المناطق في الضفة الغربية دون تعليمات وإمدادات طبية أو قدرة على الوصول إلى المستشفيات. ومن ثم، لم يكن بمقدور السلطة الفلسطينية سوى الاعتماد على المبادرات التطوعية، التي تتولى توزيع الإمدادات في المناطق التي لا يمكنها الوصول إليها.

في غضون ذلك، تظل غزة مغلقة بشكل كامل وتخضع لحصار مفروض عليها لما يقارب عقد ونصف، مع قدرة ضئيلة للغاية على الدخول إليها والخروج منها. ويعني استنفاد القدرات الطبية بشكل خطير، أن السلطات في غزة يجب أن تعتمد بشكل مفرط على المساعدات الدولية. وبالفعل، شاركت «الأونروا» بدور كبير في جهود الصحة العامة، وتحويل مدارس إلى مراكز للحجر الصحي، وتوصيل الطعام للمنازل، وتوفير الخدمات الطبية عن بعد.²² كما أطلقت الأونروا، أيضًا نداءً لجمع 95 مليون دولار في أوائل سبتمبر، من أجل جهود الإغاثة من الجائحة. ومع ذلك، فإن دخول المعدات والإمدادات الطبية الضرورية؛ يعتمد على إرادة النظام الإسرائيلي بالسماح بذلك. وقد سبق واستخدم النظام الإسرائيلي ذلك كورقة مساومة؛ إذ وضعوا حرجًا شروطًا لتوفير الإمدادات المنقذة للحياة في مقابل الحصول على تنازلات سياسية. وحاليًا تتأهب السلطات في غزة للأسوأ القادم، مع تزايد الإصابات، وفي ظل عدم وجود مؤشرات على أن نهاية الحصار تلوح في الأفق.

20 الجهاز الفلسطيني للإحصاء، تقرير موجز حول الفقر (2019)،

http://www.pcbs.gov.ps/Document/pdf/txt_e_poverty2017.pdf?date=16_4_2018_2

21 فراخ، ليس (2020)، دوامة كورونا وواقع الفقراء في رمضان، معهد الدراسات الفلسطينية، 27 أبريل، تاريخ الاطلاع 2 نوفمبر 2020،

https://www.palestine-studies.org/ar/node/1649999#_ftnref6

22 مجموعة الأزمات (2020)، المخاوف الجديدة من فيروس كورونا في غزة، 9 سبتمبر، تاريخ الاطلاع 2 نوفمبر 2020،

<https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/israelpalestine/b78-gazas-new-coronavirus-fears>

الخلاصة

من الجليّ أن نظام الفصل العنصري الإسرائيلي له تأثيرات وخيمة على قدرات الفلسطينيين لمواجهة جائحة كوفيد-19. ليس فقط بسبب بنية العنف المستمرة، ولكن أيضاً من خلال التفتيت الاستراتيجي للسكان الفلسطينيين، والذي يُعد آلية رئيسية لحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية في الصحة. ومع تكرار الإغلاق وحظر التجوال وتقييد الحركة، بدأ الناس عبر العالم في اختبار جزء يسير من واقع الحياة اليومية للفلسطينيين. وإن كانت الجائحة ستمر وتعود الحياة لوتيرتها الطبيعية بالنسبة للكثيرين؛ إلا أن الفلسطينيين سيواصلون الحياة في ظل واقع الفصل العنصري المفروض عليهم منذ عقود عديدة.

غطرسة أجامنون

عام الثورة والجماعة واختطاف الدولة اللبنانية¹

كريم نمور²

أسفر الانهيار الاقتصادي في لبنان خلال عام 2019، إلى ما اصطلح على تسميته «انتفاضة أكتوبر»، والتي ضمت سلسلة من الانتفاضات الشعبية غير المسبوقة، وشكّلت تهديداً لوجود النظام اللبناني الحالي. في المقابل، أظهر النظام عناداً صارماً إزاء التخلي عن السلطة والامتيازات العديدة التي حظى بها دون وجه حق. علاوةً على ذلك، شكّل فيروس كوفيد-19 في بداية 2020، طوق نجاة للنظام الذي كان في أضعف لحظاته، فاستغل الجماعة في ردع ما تبقى من الانتفاضة، مؤكداً قبضته على البلاد، بينما يعزز السياسات نفسها التي أدت للانهيار الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته البلاد في المقام الأول.

كان المحاربون مستقلين على الشاطئ يمتلكهم شعور عارم بالألم؛ إذ يعاني المعسكر اليوناني من الجمود، وتكدس الجثث المتعفنة التي غمرت رائحتها النتنة المكان، وتُركت لتنهشها الكلاب الضالة والطيور آكلة الجيفة. كان ذلك بفعل الإله أبولو، الذي أثارت

1 تم ترجمة هذه الورقة من الإنجليزية.

2 كريم نمور، محام وباحث لبناني، وعضو مجلس إدارة المفكرة القانونية، ومقدم برنامج «البودكاست القانوني». متخصص في الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية، وخاصةً سياسات وحقوق متعاطي المخدرات، والأشخاص المنتمين لمجتمع الميم، وحقوق العمال والنقابات، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، والإسكان والعمران. انضم إلى المفكرة القانونية في 2010 كعضو جمعيتها العمومية، وكأحد الكُتاب والباحثين المساهمين فيها، وتم انتخابه عضو مجلس إدارتها منذ 2016.

غطرسه الملك أجامنون حنقه. فبعدما نهب الملك أجامنون بلدة صغيرة بالقرب من مدينة طروادة- أثناء الحرب سيئة السمعة التي عُرفت بسببها المدينة- اتخذ ابنة كاهن معبد أبولو كغنيمة حرب، ورفض تلبية توسلات أبيها المستميتة بإعادتها. وبسبب غضب أبولو من تصرفات الملك؛ ابتلى الجيش اليوناني بالطاعون. إلا أن أجامنون استمر في عناده، رافضاً الاعتراف بعواقب أفعاله. فقال عنه أخيل متأملاً أفعاله: «لقد أخفق أجامنون في النظر خلفه أو في التنبؤ بما قد ينقذه هو وجيشه».³

الأمر نفسه ينطبق على القادة الذين يخفقون في تقييم الماضي، وبالتالي يفشلون في التخطيط للمستقبل. إذ تذكرنا قصة أجامنون في الإلياذة بالوضع القائم في لبنان الحديثة، ليس فقط بسبب ظهور الجائحة الشبيهة بالطاعون، والتي ترسم أوجه التشابه بين الأسطورة والواقع المعاصر، بل أيضاً لأن النظام اللبناني استحضر شخصية أجامنون عبر نظام حكمه محاكياً ملحمة هوميروس.

في الوقائع التالية، سأكشف كيف واجه النظام في لبنان- مثل أجامنون- غضب شعبه الذي خرج في انتفاضة شعبية غير مسبوقه مثلت تهديداً لبقائه، وكيف أظهر النظام عناداً لا يلين في رفض مغادرة السلطة والتخلي عن الامتيازات العديدة التي نالها دون وجه حق. وكيف مثل ظهور جائحة كوفيد-19 مطلع العام الجاري طوق نجاة للنظام في أضعف لحظاته. إذ استغل النظام تلك الفرصة لردع ما تبقى من الانتفاضة، وتأكيد قبضته على البلاد، بينما عزز في الوقت ذاته السياسات نفسها التي قادت للانهباء الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته البلاد في المقام الأول.

وهكذا، يتردد صدى أفكار أخيل حول أجامنون، بشأن جهله «ما قبل وما بعد».

الحرائق واستفزاز واتس آب

سجل 14 أكتوبر 2019 أكثر أيام العام حرارةً في لبنان، وساعدت مستويات الرطوبة المنخفضة مساءً والرياح العاتية في إشعال الحرائق، التي انتهت بتخريب مناطق واسعة في جميع أنحاء البلاد. وفي اليوم التالي، استيقظ اللبنانيون على مشهد الغابات متفحمة ومغمورة بدخان أسود وكأنها نهاية العالم.

كان السياق المهيمن على النقاش العام هو الفشل الصارخ للحكومة في السيطرة على تلك الحرائق وإخماد النيران. وفي اليومين التاليين، ساد شعور عام بالفاجعة، وتفاقم الغضب من الحكومة، جراء تعاملها مع الكارثة. وفي 17 أكتوبر 2019، أعلنت الحكومة اللبنانية عن حزمة جديدة من الضرائب، في مقدمتها ضريبة على استخدام خدمات الاتصال عن طريق الإنترنت، مثل تطبيق واتس-آب، تصل إلى 6 دولارات أمريكية شهرياً.⁴ وهو ما أثار موجة من الاحتجاجات، خرج على إثرها آلاف المواطنين للشوارع؛ تنديداً بالمقترح الحكومي للضرائب الجديدة. وسرعان ما تحولت هذه الاحتجاجات لانفاضة امتدت لشهرين، يُشار لها باسم «انتفاضة أكتوبر».⁵

3 هوميروس، الإلياذة، الكتاب الأول.

4 مقترح من وزير الاتصالات آنذاك، والرئيس الحالي للمنظمات الاقتصادية اللبنانية، محمد شقير.

5 شبيب، كريم وآبي سيول (2019)، «لما نزل المحتجون في لبنان إلى الشوارع»، فورين بوليسي، 2 نوفمبر، تاريخ الاطلاع 15 يوليو 2020،

<https://foreignpolicy.com/2019/11/02/lebanon-protesters-movement-streets-explainer/>

في البداية، بدأ اقتراح ضريبة «واتس-آب»، والذي تم التراجع عنه سريعاً بسبب الغضب الشعبي، مبرراً لنزول الناس للشوارع، لا سيما بالنظر إلى حقيقة أن مثل هذا الإجراء يستهدف الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً في بلد ترتفع فيه تكلفة خدمات الهاتف العادية للغاية وعلى نحو لا يتلاءم مع الحد الأدنى للأجور. علاوةً على ذلك، خلّفت الحرائق المدمرة، التي أشرنا إليها، شعوراً عاماً بالوحدة الوطنية -ولو بشكل مؤقت- بسبب فشل الحكومة في مواجهة كارثة طبيعية بشكل فعّال وفي الوقت المناسب. إلا أن هذا لا يُفسّر وحده الحجم الذي بلغته الانتفاضة.

الانهيار الاقتصادي

بدأ الانهيار الاقتصادي، الذي انتهينا إليه اليوم، يتجلى بوضوح في المجال الخاص للشعب اللبناني حينما توقفت المصارف عن سداد ديونها للمودعين، فضلاً عن عدم اتخاذ البنك المركزي أية خطوات لمخزها، وهو ما سمح للمصارف بانتشال حقوق المودعين، وارتكاب ما أطلق عليه نزار صاغية «أكبر اعتداء جماعي»⁶ ضد مئات الآلاف من أفراد الشعب.

على الجانب الآخر، رفض المشرعون التدخل، مما أسفر عن فرض المصارف أمراً واقعاً، وممارسة رقابة تقديرية على رأس المال، استهدفت غالباً الطبقة الوسطى والفئات الاجتماعية منخفضة الدخل. بينما بقي المودعون ذوي النفوذ والصلات الجيدة، وخاصة المرتبطون بالنخب في المؤسسات السياسية والاقتصادية، قادرين على استرداد أموالهم ونقلها للخارج.⁷

يشبه الوضع الذي استقرت عليه ميادين المال والاقتصاد اللبناني مخطط بوزني، مما نتج عنه عجز في الدولارات الأمريكية. وبنهاية 2019، لم يعد بإمكان المودعين استرداد أموالهم، مما أسفر عن تدني قيمة الليرة اللبنانية، نظراً لارتباط قيمة الليرة بالدولار منذ أواخر التسعينيات، وتزايد معدل التضخم بشكل متسارع.⁸ في الوقت نفسه، بدأ الناس يفقدون وظائفهم، إذ تشير التقديرات أنه نهاية 2019، فقد اللبنانيون 160 ألف وظيفة،⁹ وانخفضت الأجور بشكل كبير يصل للنصف أحياناً.

هذا الوضع الاقتصادي الأليم أدى، بشكل أساسي، إلى «انتفاضة أكتوبر» في كل أنحاء البلاد، بعدما نزلت الجموع للشوارع، آملين في تحويل ديناميات السلطة للعمل ضد النظام.

6 صاغية، نزار (2020)، «أوبرا لبنان متغيرة الوجه»، المفكرة القانونية، 30 يونيو، تاريخ الاطلاع 15 يوليو 2020،

<https://www.legal-agenda.com/en/article.php?id=6970>

7 كورنيش، كلوي (2020)، «مدير مالي سابق: المصرفيون هربوا 6 مليار دولار من لبنان»، فاينانشيال تايمز، 13 يوليو، تاريخ الاطلاع 16 يوليو 2020،

<https://www.ft.com/content/df234c78-a945-4199-befe-0272259dc755>

8 زيب، محمد (2020)، «هل يوجد مخرج من الانهيار؟»، مقابلة مع البودكاست القانوني، 10 يوليو، تاريخ الاطلاع 11 يوليو 2020،

<https://soundcloud.com/qanuni-podcast/s02-e24>

9 كورنيش، كلوي (2020)، «نهاية الحفل: لماذا تظل أزمة الديون اللبنانية عرضة للخطر»، فاينانشيال تايمز، 31 ديسمبر 2019، تاريخ الاطلاع 30 أبريل 2020،

<https://www.ft.com/content/078b2e4a-266a-11ea-9305-4234e74b0ef3>

المقاومة والعصيان المدني

مع خروج الناس للشوارع، ترددت الهتافات المفعمة باللحنات تجاه النخب السياسية عبر لبنان بشكل غير مسبوق. وشرع المتظاهرون في أفعال تتدرج تحت وصف العصيان المدني؛ مثل قطع الطرق الرئيسية والهجوم على المحال التجارية، في وسط بيروت، المملوكة لأعضاء من النخب، وكذلك الاعتداء على المصارف.

وفيما بدا انتصاراً أول لـ «انتفاضة أكتوبر» أضطر سعد الحريري رئيس الوزراء لتقديم استقالته في 29 أكتوبر 2019، بعد إخفاق حكومته في السيطرة على الأوضاع وإخماد الانتفاضة. وفي انتصار آخر، وبعد أسبوعين انتُخب المحامي ملحم خلف رئيساً لنقابة المحامين في بيروت في 17 نوفمبر 2019، ليغدو أول محامي مستقل، غير منتمي لأي مجموعة سياسية، يُنتخب لهذا المنصب منذ عقود.¹⁰

ورغم تلك المؤثرات، ظل النظام عنيداً -مثل أجاممنون في ملحمة هوميروس- رافضاً قراءة مزاج الشارع أو السعي لتسوية معه.

غطرسة النظام

في أعقاب استقالة سعد الحريري، تم تعيين حسان دياب كرئيس للوزراء، وتشكيل حكومة جديدة تحت قيادته في 21 يناير 2020. وحاول النظام تقديم الحكومة الجديدة باعتبارها مستقلة، تتألف من وزراء تكنوقراط، ومهمتها إدارة الأزمة الاقتصادية، والإشراف على الإصلاحات في البلاد. إلا أن الانطباع العام على الأرض، كان يعتبرها أشبه بـ«حصان طروادة» للنظام، تخلص مهمتها في ضمان الإحكام على زمام السلطة.

يستند فهم هذا النظام بشكل أفضل إلى فهم أحد أركانه الرئيسية، وهي الأوليغارشية اللبنانية.¹¹ تتألف الأوليغارشية في لبنان من بضعة عائلات حاكمة، بعضها كان جزءاً من النظام الإقطاعي أثناء العهد العثماني في لبنان، بينما تكوّن البعض الآخر من الطبقة البورجوازية التي تشكلت خلال الخمسينيات والتسعينيات، وتمتعت بالنفوذ والامتيازات في ميادين السياسة والإدارة والمال.¹² والأوليغارشية مجموعة متجانسة، يرتبط العديد من أعضائها بعضهم البعض، سواء بالزواج أو بالأنشطة التجارية. ومن خلال المناصب ذات الامتيازات، وملكية الأراضي والشركات، بالإضافة للسلطة السياسية -المؤمنة بنظام انتخابي وضع ليضمن بقاء النخبة الحاكمة- استطاعت الأوليغارشية احتكار عملية صنع القرار في البلاد واختطاف الحياة العامة.¹³ وقد ظهر ذلك

10 أي من خارج المؤسسة.

11 تجدر الإشارة هنا إلى أن النظام يتكون كذلك من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية -السياسية أحياناً- صاحبة النفوذ، والتي قد يمتد دورها إلى ما وراء الحدود اللبنانية -على سبيل المثال، حزب الله. ومع ذلك، لا تتناول هذه الورقة هؤلاء الفاعلين، بسبب المساحة المحدودة، وستركز بشكل أساسي على الأوليغارشية التي ظل دورها سائداً طوال تاريخ لبنان الحديث.

12 على سبيل المثال أصحاب المصارف ورجال الأعمال وأصحاب العمل، وما إلى ذلك.

13 طرابلسي، فواز (2012)، تاريخ لبنان الحديث (منشورات بلوتو: الطبعة الثانية).

بجلاء في الدور الذي لعبته اثنتان من المؤسسات الرئيسية في الدولة خلال الانتفاضة وفي أعقاب الانهيار الاقتصادي، هما مؤسسة القضاء والمؤسسة الأمنية.

يتعرض استقلال القضاء لاستهداف منهجي من قِبَل الأوليغارشية، إذ تعمل على إضعافه بنيوياً من خلال قيود التمويل، والتدخل السياسي في تعيين وتبديل القضاة، وكذلك عبر الفساد المباشر.¹⁴ ونتيجةً لذلك، أظهر القضاء -وخاصة من خلال مدعيه العموميين- في أعقاب انتفاضة أكتوبر والانهيار الاقتصادي في 2019، انحيازاً واضحاً وإزاء حماية النظام وبقائه.

ظهر هذا الانحياز أولاً في ممارسات النيابة والقضاء خلال الانتفاضة؛ إذ تم إلقاء القبض على المتظاهرين بشكل تعسفي ومنهجي، ثم مقاضاتهم بقليل من الأدلة أو دونها، على جرائم جنائية. وبالغت النيابة بشكل صارخ في طبيعة التهم، ففسرت إغلاق الطرق، على سبيل المثال، بأنه «إثارة للنعرات الطائفية»، كما اعتبرت أن إلقاء بعض الأشياء على قوات الأمن «شروع في قتل» وهكذا.¹⁵

أما انحياز القضاء لصالح الدولة اللبنانية الحاكمة فقد تجلّى في دوره لحماية التكتلات الاقتصادية للنظام. فحينما رفع المدعين دعاوى قضائية ضد المصارف، في ضوء الممارسات غير القانونية التي تمثلت في امتناعها عن رد الأموال للمودعين، منح القضاء المصارف أحكام لصالحهم. بل وأغلقت محكمة النقض (أي المحكمة العليا) طريق التقاضي، بعدما حوّل مكتب النائب العام التمييزي، القاضي غسان عويدات، التحقيق في ممارسات المصارف إلى اجتماعات ودية معها.¹⁶ هذا بالإضافة إلى عدد من القواعد المنظمة لعلاقة المصارف مع المودعين، وفرت للمصارف عملياً التغطية القضائية التي كانت تسعى إليها؛ لضمان التنصل من مسؤوليتها إزاء المودعين، وهو ما وصفه نزار صاغية بأنه «أكبر فضيحة قضائية».¹⁷

برهن الجهاز الأمني بدوره على نجاح الأوليغارشية في احتكار المجال العام والانفراد بعملية صنع القرار، بعدما حرّفت الأوليغارشية دور قوات الأمن من الخدمة العامة إلى الخدمة الخاصة. فباتت قوات الأمن تعمل وكأنها ميليشيا خاصة تابعة للأوليغارشية، ما انعكس في سلوكها أثناء التعاطي مع الانتفاضة، لا سيما استخدامها غير المسبوق للعنف المفرط بحق المتظاهرين، والذي وُصف في بعض الحالات بأنه سلوك يصل حد أعمال التعذيب.¹⁸ كما عملت المؤسسة الأمنية كحارس أمن خاص للأوليغارشية، ما ظهر بجلاء بعد تعيين وزارة الداخلية لأفراد من قوى الأمن الداخلي في حماية فروع المصارف من المودعين المحتجين.¹⁹

14 كما اتضح بشكل خاص في ترشيحات القضاء في 2017.

15 فرنجية، غيداء (2020)، «أين القضاء من عنف الأجهزة»، مقابلة مع البودكاست القانوني، 16 فبراير، تاريخ الاطلاع 23 يوليو 2020،

<https://soundcloud.com/qanuni-podcast/season-2-episode-2>

16 رئيس الجهاز المخول إليه بموجب القانون الدفاع عن الحقوق العامة للمجتمع.

17 صاغية، مرجع سابق.

18 فرنجية، مرجع سابق.

19 صاغية، مرجع سابق.

الحقوق الطبيعية وديناميات السلطة

رغم رسوخ النظام القوي في البلاد، استطاعت الانتفاضة إضعافه مستندة للحقوق الطبيعية. إذ ينبغي النظر لسلوك المتظاهرين، بالنسبة لأعمال الشغب والعصيان المدني، ضمن منظومة القمع البنيوي التي ابتكرها النظام اللبناني لضمان بقاءه. فنظراً لاختطاف النظام للقانون الوضعي واستغلاله لخدمة أهدافه،²⁰ لجأ المحتجون للحقوق الطبيعية لتحويل ديناميات السلطة. ومن ثم، لا تعد أعمال العصيان المدني بمثابة جرائم جنائية، وإنما تتحول لطبيعة مختلفة ذات مظاهر ثلاثية:

1. شكل من المقاومة المشروعة، استلهاماً من العقيدة اليونانية-الرومانية «قتل الطاغية»، بعدما تم تطوير مفهوم المقاومة المشروعة خلال عصر النهضة. ومع الثورة الفرنسية، تحول إلى حق مقاومة الطاغية المسيء لمركزه، خاصة إذا أكد هذه الإساءة بالتعدي على القانون الوضعي وتحريفه.²¹ ومن ثم باتت المقاومة المشروعة تعبيراً عن الحق الطبيعي (التأصل في الإنسان) في العمل على إصلاح القانون الوضعي، الذي يحرفه الطاغية لصالحه. وهكذا، فإن ما يُنظر إليه كجريمة جنائية في الظروف العادية - كأعمال الشغب وقطع الطرق وتحطيم نوافذ المتاجر.. وما إلى ذلك - يفتقر إلى عنصر «النية الإجرامية»، بعدما تم استبدالها بـ «النية التصحيحية» وهكذا تغدو «الجريمة»، «حقاً».²²

2. شكل من أشكال العدالة الشعبية الخاصة، ظهر بشكل أساسي إما بسبب عدم فاعلية مؤسسة العدالة (لعجز الوصول إليها، أو طول أمد عملية اتخاذ القرار، أو فسادها) أو بسبب الانحياز القضائي إزاء النظام كما ذكرنا آنفاً. ولا يُنظر للعدالة الخاصة في هذه الحالة كعمل مناهض للجمهورية، ولكنها، تعبير آخر عن حق طبيعي تُستخدم وظيفته التصحيحية لمعالجة فساد نظام القانون الوضعي.²³

3. شكل من الدفاع المشروع عن النفس، تبرره الطبيعة غير الشرعية لجريمة النظام بحق الشعب كما أظهرنا أعلاه، وطبيعة الجريمة القائمة والمتواصلة، ويقتضيه الدفاع عن النفس، نظراً لعجز مؤسسات الدولة وعدم فاعلية إحباطها لهذه الجريمة.

أثناء حركة 2015، شهدنا هذا التحول في ديناميات السلطة من خلال التعامل مع ملفات المحتجين الذين تمت محاكمتهم، إذ برأ القضاة الجنائيون المحتجين، استناداً إلى أن أفعالهم خلال الاحتجاجات كانت تعبيراً عن حق طبيعي، تفتقر لعنصر «النية الإجرامية» الذي يبرر الإدانة.²⁴ ومن ثم، خسر النظام كل النفوذ الذي، ربما، كان يملكه على الأرض.

20 أي قوانين صاغها أعضاء في الأوليغارشية، وتم اختطاف مؤسسات الدولة (مثل القضاء وقوات الأمن) من قبلها، وهكذا.

21 دسمونز، إريك (2010)، حق المقاومة في قاموس الثقافة القانونية (Quadrige/ LAMY-PUF).

22 إنسيناس دي موناجوري، رافائيل (2005)، العصيان المدني: مصدر من مصادر القانون؟ (RTD Civ)، ص 73.

23 آلاند، دينيس (2010)، العدالة الخاصة (الحق في أن ينصف المرء نفسه)، قاموس الثقافة القانونية، (Quadrige، LAMY-PUF).

24 صاغية، نزار (2019)، أبرز الأحكام القضائية في لبنان - 2018، المفكرة القانونية، 3 مايو، تاريخ الاطلاع 23 يوليو 2020.

<https://www.legal-agenda.com/article.php?id=5538>.

كان جزء من القضاء يمارس دوراً مختلفاً عن جناح النيابة، دوراً مجتمعيًا فريدًا لضمان احترام قيم الجمهورية، بعيداً عن التحيز للنظام، بالشكل الذي أظهره بعض أعضائه رفيعي المستوى. ورغم ذلك، كان هذا كله على وشك بلوغ النهاية مع ظهور جائحة كوفيد-19.

ظهور الجائحة

مثلت جائحة كوفيد-19 طوق النجاة للنظام اللبناني في أضعف لحظاته، واستغلها في ردع ما تبقى من الانتفاضة، ولتأكيد قبضته على البلاد. في 15 مارس 2020، أصدرت الحكومة مرسوم «التعبئة العامة»²⁵ والذي نص على سلسلة من التدابير الهادفة للحد من تفشي الفيروس، في مقدمتها بقاء المواطنين في منازلهم، عدا حالات «الضرورة القصوى». كما تم حظر كافة أنواع التجمعات في الأماكن العامة والخاصة، وإغلاق كافة المنافذ الجوية والبحرية والبرية، وجميع المؤسسات والإدارات العامة والخاصة. عقب ذلك، أصدر مكتب رئيس الوزراء قراراً بتعليمات تطبيق مرسوم التعبئة العامة، يطلب فيه من القوات الأمنية التطبيق الصارم لأحكام المرسوم، واتخاذ التدابير العاجلة لمحاكمة منتهكيه.

تبدو تلك التدابير متوافقة مع الاتجاه العالمي؛ ومع ذلك يمكن لنا تسجيل الملاحظات التالية:

1. لم يقدم مرسوم التعبئة العامة تعريفاً لمفهوم «الضرورة القصوى» الذي يسمح للسكان بمغادرة منازلهم دون أن يشكل ذلك انتهاكاً لسياسة العزل الذاتي. وبالتالي، ترك المجال واسعاً لتفسير المفهوم، وهو ما قد يسفر عن سوء المعاملة أو فساد قوات الأمن المنوط بها تطبيق المرسوم. في الواقع، أثار ذلك الكثير من الأسئلة بشأن ما تعنيه «الضرورة القصوى» في هذا السياق.
2. أعادت التدابير الحكومية استخدام المنطق العقابي لمواجهة الأزمات الصحية. واستندت لمواد القانون الجنائي في مقاضاة منتهكي مرسوم التعبئة العامة. وتتطلب مواد القانون الجنائي أن تسفر أفعال الجاني عن إصابة الآخرين بشكل مباشر، ويستبعد حدوث ذلك بمجرد مغادرة المنزل. وقد أدى ذلك إلى عكس مبادئ القانون الجنائي، حيث أصبح الشخص «مذنباً حتى تثبت براءته».
3. في الواقع، شجعت الحكومة مواطنيها على إدانة أي شخص ينتهك التدابير الحكومية، بحيث يشرع الجيران والأصدقاء والأصدقاء وغيرهم في حفظ النظام وإدانة بعضهم البعض، مما خلق ثقافة مبنية على الخوف من الآخر. فأصبح المواطنون عملاء، وانتشرت عيون النظام في كل مكان، وتحولت البلاد لسجن شاسع مفتوح. وفاقم الوضع الخطابات الأبوية ونبرات التهديد التي وجهتها وسائل الإعلام المحلية، ووزير الداخلية في مخاطبتهم للشعب اللبناني.²⁶

25 المرسوم رقم 6198 الذي يقضي بالتعبئة العامة في البلاد، بتاريخ 15 مارس 2020.

26 معوض، جميل (2020)، وظيفة الوباء والملع في السياسة، مقابلة مع البودكاست القانوني، 29 مارس، تاريخ الاطلاع 23 يوليو 2020،

<https://soundcloud.com/qanuni-podcast/s02-e08>.

4. النظام اللبناني وضع المنطق العقابي والتطبيق الصارم له في المقدمة، بدلاً من المسؤولية المشتركة، وهو ما يؤدي بدوره للتضييق على الحرية الشخصية. ووصم المرض والمصابين به. وتفاقت هذه المشكلة بشكل أكبر، نتيجة مخاوف الجمهور ووسائل الإعلام المتأججة من كوفيد-19.

5. لا يمكن عزل إنتاج الخوف عن دوره السياسي. فالخوف أداة سياسية قوية، لا سيما لنظام واهن، تمثلت أولى خطواته الرمزية في تدمير خيام المتظاهرين وسط بيروت، بذريعة تفشي كوفيد-19 وحماية الصحة العامة.

6. يعد الخوف عاملاً مثاليًا لما تُطلق عليه نعومي كلاين نظرياً «عقيدة الصدمة»، ووفقاً لمساعي الأنظمة الحاكمة لاغتنام فرصة الأحداث الصادمة -مثل كارثة طبيعية أو حرب- لاعتماد سياسات راديكالية (نيوليبرالية) لم تكن لتمر بدون هذا الحدث الصادم.²⁷ في الواقع، إن مثل هذه الأحداث مواتية للاستغلال السياسي؛ إذ تخفت مقاومة الأفراد وتضعف حين يعانون من الصدمة أو الخوف.²⁸

7. تُشكّل جائحة كوفيد-19 حدثاً مثيراً للفرع، استخدمه النظام اللبناني لاعتماد «أفكار راديكالية». وتشمل الأمثلة على ذلك، اقتراح استخدام مكافآت نهاية الخدمة للموظفين في تغطية تكلفة الرواتب خلال شهور العزل،²⁹ وهو ما يجرد الموظفين بشكل أساسي من حقوقهم، أو الإنهاء الجماعي للخدمة بشكل منهجي، دون موافقة وزارة العمل وبما ينتهك الإجراءات القانونية المعمول بها.

لقد نجح توظيف الخوف المختلق من جائحة كوفيد-19 في إضعاف الانتفاضة وإعادة ترسيخ النظام وسيطرته على مقاليد السلطة في البلاد. ومثل أجامنون، بدا أن النظام قد نجا وانتصر في حربه.

انتقام كليتمنسترا

لم يكن أجامنون قادراً على الاستمتاع بانتصاره لفترة طويلة؛ فبمجرد عودته لمنزله واجه انتقام زوجته كليتمنسترا، بسبب تضحيته بابلتهما في بداية حملة طروادة، وانتهى به الأمر مقتولاً على يديها. فهل سيغدو ذلك مصير أجامنون اللبناني أيضاً؟ كيف ستعلن كليتمنسترا اللبنانية عن نفسها؟ قد يتطلب الأمر انطلاقة انتفاضة جديدة، وتأقلم أفضل مع لبنان ما بعد كوفيد-19.

27 كلاين، نعومي (2007)، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث (كندا: نوف).

28 هذا ليس مجرد مفهوم نظري، ففي الواقع، صاغه ميلتون فريدمان بنفسه، وأستخدم للمرة الأولى في تشيلي، مع صعود أوجستو بينوشيه قبل أن يتم استخدامه في جميع أنحاء العالم.

29 بوساطة وزير الاتصالات السابق في لبنان والرئيس الحالي للمنظمات الاقتصادية اللبنانية محمد شقير.

في الواقع، ربما يختمر هذا الآن، إذ تتحول الانتفاضة للشكل الافتراضي على الإنترنت، وتتطور الاحتجاجات إلى أشكال بديلة.³⁰ بالإضافة إلى الخروج للشوارع في مناسبات عدة رغم تدابير العزل. ومع ذلك، لا يزال أجامنون اللبناني عنيداً يتردد صدى غطرسته في المجال العام.

في 4 أغسطس 2020، بعد يومين فقط من كتابة الفقرة أعلاه، وقع انفجار بيروت؛ أحد أضخم الانفجارات غير النووية في التاريخ، إذ دمر الانفجار أجزاء واسعة من العاصمة، وأسفر عن مئات الضحايا اللبنانيين، وإصابة الآلاف. وفي غضون ساعات من الانفجار أشارت أصابع الاتهام للنظام، مُحملةً إياه مسؤولية التفجير الذي أهلك نصف المدينة، وبدأت الأخبار تتوالى بشأن وجود أطنان من نترات الأمونيوم شديدة الخطورة، مخزنة دون مبالاة في مرفأ بيروت، دون اتخاذ تدابير الأمان الملائمة.

وسرعان ما انهارت دعوات «الانتقام» على مواقع التواصل الاجتماعي عبر البلاد. وفي نهاية المطاف، خرج المواطنون للشوارع في 8 أغسطس 2020، حيث نُصبت لأول مرة مشائق رمزية معلق عليها مجسمات ورقية لكافة القادة السياسيين وأمرأء الحرب. وفي مواجهة ما بدا إحياءً للانتفاضة أكتوبر -في نسخة بديلة وأكثر عدوانية- قمع النظام الاحتجاج بطريقة عنيفة وغير مسبوقة، فاستهدف المحتجين بالذخيرة الحية؛ وأسقط مئات الجرحى.³¹ وسرعان ما صدر مرسوم بإعلان حالة الطوارئ في بيروت، وتسليم السلطة للجيش. واستقالت حكومة دياب في 10 أغسطس. وفي 31 أغسطس تم تعيين مصطفى أديب، وهو دبلوماسي وثيق الصلة بالنظام، رئيساً للوزراء ليشكل حكومة جديدة.

لقد بدا أن أجامنون اللبناني منفصل تماماً عن مزاج الشارع، يتخذ خطوات غير فعالة ورمزية، بهدف تهدئة الغضب المتنامي ضده، محاولاً بشكل يائس إبقاء السلطة في قبضته. ولكن الغضب تصاعد بشكل متزايد، في إشارة قطعية لا مفر منها مع النظام. ونتيجة تراجع الثقة في التحقيق الرسمي حول انفجار 4 أغسطس، وفي ظل غياب الثقة في مؤسسات الدولة، تبدلت الهتافات في الشوارع، وبدلاً من الدعوة للاستقالة أو تغيير النخب الحاكمة، نادى الهتافات بالانتقام والقصاص.

إن مجاز انتقام كليمنسترا الذي كتبه فقط قبل يومين من انفجار بيروت، قد تشكل في شوارع لبنان أعقاب الانفجار. ويبدو أن مصير أجامنون اللبناني معلق بخيط رفيع، وستخبرنا التطورات خلال الشهرين المقبلين -لا سيما بعد إعادة فتح المدارس- ما إذا كان ذلك الخيط سينقطع.

30 مثل استعمال السيارات الخاصة في إغلاق الطرق وهكذا.

31 هيومن رايتس ووتش (2020)، لبنان: استعمال القوة الفتاكة ضد المتظاهرين، 26 أغسطس، تاريخ الاطلاع 4 سبتمبر 2020،

<https://www.hrw.org/ar/news/2020/08/26/376192>.

الانتخابات الرئاسية في الجزائر

هل يمكن أن يستمر الوضع السياسي القائم؟¹

لويذة دريس آيت حمادوش²

لم يصمد النظام السياسي في الجزائر منذ الانتفاضة الشعبية عام 1988 إلا بفضل جملة من العوامل، منها قدرته على إجراء انتخابات (رئاسية وتشريعية ومحلية واستفتاءات شعبية). بعبارة أخرى، عدّد النظام عمليات الاقتراع بهدف الحفاظ على استقرار البلاد عبر استمرار الوضع السياسي القائم. لذلك ليس من قبيل الصدفة أن يكون المحرك المباشر للانتفاضة الشعبية التي انطلقت في فبراير 2019 هو عزم السلطة على إجراء انتخابات رئاسية في 15 أبريل من السنة نفسها. إذ كان الحافز لهذه الحركة الاحتجاجية هو ترشيح رجل متهالك أنهكه مرض طويل، لولاية خامسة، فكان الترشح الذي أفاض الكأس.

تمت الانتخابات بعد سبعة أشهر من اقتراحها في 12 ديسمبر 2019، وأصبح بمقتضاها عبد المجيد تبون الرئيس السابع لجمهورية الجزائر المستقلة. لكنها كانت أكثر الانتخابات إثارة للجدل في تاريخ البلاد. فهل يمكن للرئيس الحالي إدامة الوضع السياسي القائم؟ وهل يمكن للحراك الذي وجد نفسه أمام أمر واقع جديد أن يفرض انتقالاً ديمقراطياً؟ من أجل الإجابة على هذين

1 تم ترجمة هذه الورقة من الفرنسية.

2 أستاذة التعليم العالي في كلية العلوم السياسية بجامعة الجزائر-3

السؤالين، تتركز هذه الورقة على ثلاث أفكار رئيسية: استعمال الانتخابات تقليدياً كوسيلة لاستمرار الوضع السياسي القائم، ونقاط الضعف في انتخابات 12 ديسمبر غير المسبوق، وأخيراً انتخابات 12 ديسمبر كوسيلة للإبقاء على الوضع السياسي القائم.

توظيف الانتخابات، كأداة للمحافظة على الوضع القائم

فترة ظهور التعددية هي الفترة الوحيدة التي كان من الممكن أن تضع أي نظام سياسي قائم محل تساؤل، لكن المسار التعددي في الجزائر توقف سنة 1992،³ أما الانتخابات التي تتم على فترات منتظمة فكانت مجرد تأكيد لنتائج معروفة مسبقاً.⁴ ومنذ الانتخابات التعددية المعترف بها سنة 1995، أرتكز الاقتراع على محورين أساسيين للتعبئة واكتساب الشرعية: محور الاقتصاد الريعي، والمحور السياسي والأمني.

محور الاقتصاد الريعي

ارتكز الجمود السياسي على انتخابات أضحت فرصة لضخ أموال هائلة، أفقياً وعمودياً. فعلى المستوى العمودي، تفيض الحملات الانتخابية بالوعود التي يقدمها المرشحون، ومعظمهم باقين في مواقعهم. نخلال انتخابات 2004 و2009، باشر المرشح عبد العزيز بوتفليقة عدة جولات داخلية لتقديم وعود حول التنمية والنمو والرفاه، وعود لم تُحقق خلال فترات رئاسته السابقة. وفي عام 2014، كان بوتفليقة غائباً خلال حملته الانتخابية، لكن تكفلت أحزاب التحالف الرئاسي بالوعود التي لم تتأثر بغيابه، بل على العكس، وعد حوالي ستة من هذه الأحزاب أن الولاية الرابعة للرئيس ستضمن الاستمرارية لإتمام منجزاته. وتحسباً من ارتدادات الانتفاضات العربية الأخيرة (2011) وكذلك من الحرب الدائرة رحاها في مالي، وعد هؤلاء بإيلاء المناطق الجنوبية التي تمثل 80 بالمائة من مساحة البلاد اهتماماً خاصاً، فهذه المناطق ورغم احتياطي ثروتها المهم، تشكو من تراجع اقتصادي هيكلي.⁵

لم تمنع الأزمة الاقتصادية والسياسية سنة 2019 المرشحين من تقديم وعود براقية.⁶ فقد وعد عبد العزيز بلعيد، من جبهة المستقبل، بإصلاح جذري للقطاع البنكي وفتح الاستثمارات للقطاع الخاص، بما في ذلك القطاعات المحتكرة، مثل النقل الجوي، إلى جانب مراجعة هيكل الأجور وزيادتها، دون تدقيق حول طريقة تمويل تلك الميزانية الإضافية. ووعده علي بن فليس، قائد حزب طلائع الحريات، بتسوية معاشات التقاعد الضعيفة ورد الاعتبار المادي لأولئك الوطنيين الذين جابهوا الإرهاب في التسعينيات. أما عبد القادر بن قرينة من حزب البناء الوطني، فقد وعد أن الجزائر ستتمو بشكل يجعلها تنهي التبعية الغذائية للخارج، كما وعد بحل مشكلة مياه الشرب، وخاصة في الجنوب.

3 يفصح، عبد القادر (1992) «الجيش والسلطة من 1962 إلى 1992»، مراجعة حول عوالم المسلمين والبحر الأبيض 65، - ص 77-95.

4 التلمساني، رشيد (2012) «الاستبداد الانتخابي» توملت-2-1 ص 149-171

5 امدلو، سميرة (2014) «التوقعات العالية في خضم الشكوك المالية»، الوطن، 21 ابريل

6 الجزائر ايكو (2019) «وعد المرشحين الجديدة»، 24 نوفمبر 2019، تاريخ الاطلاع 1 مارس، 2020 <https://bit.ly/3kOp4Za>

وعن هذه المنطقة الجنوبية الشاسعة أيضاً، وعد عز الدين الميوبي، مرشح جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، بتحقيق حلم الصحراء الذي سيحوّل هذه المنطقة، الغنية بثرواتها ولكنها الأكثر تهميشاً، إلى قاطرة اقتصادية للبلاد، وأن يجعل منها صمام أمان الاقتصاد الجزائري. وفي سبيل ذلك، وعد بقروض دون فوائد للقطاعات الاستراتيجية، مثل الزراعة، مع ضمان الدعم المستمر لأصحاب المشاريع الشباب. أما عبد المجيد تبون الذي أصبح رئيساً بعد الانتخابات الأخيرة، فركز على الوعود الاقتصادية، ومنها القضاء نهائياً على أزمة السكن والبطالة، وإدماج 400 ألف موظفاً.

وبالإضافة للوعد، أعادت الانتخابات الأخيرة إنتاج النظام السياسي القائم من خلال تشكيلات سياسية متحيزة، وسمحت بظهور فاعلين جسدوا تحالف مجالي السياسة والمال. فحزب تجمع أمل الجزائر، على سبيل المثال، الذي يقوده عمار غول، والذي أنشئ في 2012 وظل عضواً ضمن التحالف الرئاسي إلى عام 2019، قد جمع بين رجال الأعمال والبورجوازية الإسلامية القريبة من حركة مجتمع السلم والنظام السياسي القائم.

على المستوى الأفقي وعلى المنوال نفسه، أضحت الحملات الانتخابية عنواناً أساسياً للجمود السياسي وإعادة إنتاج المحسوبة للنظام القائم. والحقيقة أنه منذ حوالي 15 عاماً، أصبحت الحملات الانتخابية، رغم أنها مقننة ومنظمة⁷ مصدر إثراء وارتشاء واسع النطاق، بسبب تدخل أرباب الأعمال في اللعبة السياسية من ناحية،⁸ وافتقار صارخ لمراقبة تمويل الانتخابات من ناحية أخرى. وقد بلغ هذا الملف حدّ الفضيحة التي قوضت مصداقية الفعل السياسي بصفة عامة، وصورة الأحزاب والمسؤولين المنتخبين بصفة خاصة.

انخراط السياسي والأمني

يمثل انخراط السياسي والأمني الدعامة الثانية التي يستند عليها الجمود السياسي منذ سنة 1995، حين ربط أصحاب السلطة بين الانتخابات والاستقرار. استقرار الدولة لا النظام. واستغلوا كل فرصة للتذكير بأن انتخابات 1990 «السيئة» هي التي هددت استمرارية واستقرار الدولة، وأن الانتخابات «السليمة» هي التي أنقذتها. واستقرت انتخابات 1995 كرمز، لأنها أجريت في مناخ عام اتسم بالعنف المتطرف، لذلك سوّغها انخراط السياسي الرسمي على أنها التزام سياسي مواطني ضد التطرف العنيف.

في عام 1999، حاولت السلطات تغذية صورة الانتخابات المنقذة للدولة من خلال شخصية عبد العزيز بوتفليقة، وبما أنه غير متورط في الصراعات السياسية في التسعينيات، فقد رُوّج له باعتباره رجل الدولة القادر على ضمان استقرار الجزائر، وإعادة الصورة المشرفة التي كانت عليها البلاد في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، حينما كان في السلطة. وفي عام 2012 أُجريت

7 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2017) «المرسوم التنفيذي رقم 17-118»، العدد 19، 26 مارس، تاريخ الاطلاع 25 فبراير 2020،

<http://www.interieur.gov.dz/images/financement-dees-campagnes-lectorales.pdf>

8 دريس، شريف (2014) «الجزائر 2014: من الانتخابات الرئاسية إلى ظهور الزعماء في اللعبة السياسية»، عام المغرب العربي - Année du Maghreb، ص. 149 - 164.

انتخابات تشريعية أخرى بالهجوم الأمنية ذاتها مستندة فقط للبعد الأمني، وخاصة أنها جاءت في سياق يسوده التوتر، حيث تزامنت مع موجات انتفاضات أدت لسقوط بعض الأنظمة العربية التي كانت تُعتبر قوية ولا تُهزم.

وأمام الخشية من «تأثير الدومينو»، ضاعف المسؤولون من إجراءات التهذئة والحيطرة على المستويين المالي والسياسي،⁹ ولكن أمام الأثر المحدود لهذه الإجراءات وأمام توقع معدلات قياسية في الامتناع عن التصويت، اختار الرئيس بوتفليقة وحلفاؤه استراتيجية هي الأشد تخويلاً، ووجهت رسائل متعددة تؤكد بالأساس أن الربيع العربي مجرد مؤامرة لتمزيق الدول وتقسيم الأوطان. وبما أن الجزائريين مهددون ومستهدفون، فعليهم مواجهة الوضع من خلال جبهة موحدة مع قياداتهم، ولن يكون ذلك إلا عبر المشاركة المكثفة في الانتخابات. ولكن كان التصويت في الانتخابات هو التحدي الأكبر، حيث ركزت الأطراف الفاعلة في الأغلبية الرئاسية حملتها على الاقتراع أكثر من تركيزها على برنامجها الخاص. وقد ذهب رئيس الدولة بعيداً، حين شبه المشاركة في الانتخابات بالانخراط في حرب التحرير من أجل استقلال البلاد.

قدّم ترشح عبد العزيز بوتفليقة سنة 2014، عبر حجج أمنية متناقضة. فقد واصل مناصروه ربط الولاية الرابعة باستقرار الدولة، لا النظام، منبهين إلى أن كل تغيير على رأس السلطة قد يفاقم المخاطر التي تهدد البلاد. آنذاك، كانت الحرب تدور رحاها في سوريا، وفي الجارتين ليبيا ومالي، وهذا كله غدى هذا الخطاب. وعلى العكس، اعتبر المعارضون أن هذه الولاية الرابعة ستديم النظام على حساب استقرار الدولة. ودافع ائتلاف المقاطعة الذي يضم شخصيات سياسية وأحزاب سياسية من مشارب أيديولوجية مختلفة عن فكرة مفادها أن استمرار وجود شخص على رأس السلطة لا يستطع الكلام منذ سنتين وبالكاد يظهر أمام العموم لا يمكنه مواصلة قيادة البلاد.

خلال عام 2019، عاد الخطاب السياسي والأمني أقوى من ذي قبل، وتوسع الخطاب الخاص بأن الانتخابات لم تكن إلا طريقة لاستدامة النظام على حساب الدولة، نخرج من ساحة المعارضة الضيقة إلى العموم. وجاء ترشح بوتفليقة، الرئيس الذي لم يتوجه بخطاب إلى شعبه منذ سبع سنوات، ليدق ناقوس الخطر على الساحة الوطنية عامة؛ أنه الترشح الزائد لتكريس جمود لم يعد يحتمل. وعلى النقيض، فإن استمرار الجمود والضعف الجسدي والسياسي للرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح¹⁰ أعاد إلى الواجهة مسألة الانتخابات، التي تحددت في 12 ديسمبر 2019، وسط استقطاب حاد.

الانتخابات الرئاسية عام 2019: أوجه قصور غير مسبوق

لم تتجاوز نسبة المشاركة في هذه الانتخابات الرئاسية 41.3 بالمائة، وهي أدنى نسبة للمشاركة في انتخابات رئاسية في الجزائر. كما شهدت هذه الانتخابات انقسامات داخلية برزت للعموم. وحاولت العملية الانتخابية تقديم خارطة طريق تهدف إلى نسف كل مسار ديمقراطي ومحاوله لاستدامة النظام السياسي القائم.

9 دريس آيت حمادوش ولويزا وشريف دريس (2012) «حول مرونة الأنظمة الاستبدادية: التعقيد الجزائري»، عام المغرب العربي، Année du Maghreb، ص. 301-279.

10 خلف عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الوطني، عبد العزيز بوتفليقة الذي استقال يوم 2 أبريل 2019، وقد آسمت فترة حكمه بهشاشة جسدية بسبب حالته الصحية وهشاشة سياسية. في المقابل اثبت قائد صالح، رئيس أركان الجيش، أنه رئيس الدولة الفعلي حتى وفاته في 25 ديسمبر 2019.

امتناع عن التصويت واحتجاجات غير مسبقة

عادة تشهد الانتخابات الرئاسية نسب تصويت أعلى من الانتخابات التشريعية، وبمتابعة الممارسة السياسية الجزائرية ندرك أن السلطة التنفيذية التي يجسدها رئيس الجمهورية تمتلك أدوات الحكم، وأن الانتخابات التشريعية تظل أقل تحفيزاً للمشاركة في الانتخابات. ويعطينا التوزيع الجغرافي للمشاركة في التصويت عبر مختلف الولايات صورة واضحة عن الظاهرة التي هي في الواقع غير جديدة (راجع/ي جدول 1).

أن النظام الجزائري أظهر لأول مرة منذ عقود عجزاً عن حشد الدعم. فحملات الخمسة مرشحين للرئاسة لم تستهوا المواطنين، والأسوأ أن اللامبالاة والانقسامات الداخلية قد عصفت بالأجهزة التقليدية للأحزاب، وبجبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، إلى حد أن المرشح عبد المجيد تبون لم يتقدم للانتخابات باسم جبهة التحرير رغم أنه عضو لجنهتها المركزية. أما الأحزاب الأخرى، مثل تجمع أمل الجزائر والتجمع الوطني الديمقراطي فقد اضمحلت. وهل يمكن أن يكون الأمر غير ذلك وقائديهما في السجن من أجل قضايا تتعلق بالفساد واستغلال النفوذ واختلاس الأموال؟

من الواضح أن مثل هذه الأحزاب قد أصبحت محرجة بالنسبة للرئيس الجديد،¹¹ الذي يبحث عن شرعية لم تمكنه منها صناديق الاقتراع. ولكن هل الامتناع الهائل عن التصويت خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة هو المسئول وحده عن فقدان الشرعية بالنسبة للرئيس الجديد؟

نظام سياسي منقسم

كانت السمة الجوهرية التي تميز النظام السياسي الجزائري هي المسؤولية المشتركة بين المدنيين والعسكريين،¹² فالرئيس هو الوجه المدني للنظام، لكن عليه أن يتقاسم السلطة مع فاعلين آخرين، بالتحديد رئيس أركان الجيش وأجهزة المخابرات. لكن منذ تسلم عبد العزيز بوتفليقة مقاليد السلطة في 1999، أستنزف هذا المبدأ الأساسي، من خلال ترتيبات متعاقبة في دوائر السلطة. فخصن بوتفليقة السلطة الرئاسية¹³ وعزز سيطرته على أجهزة الدولة عبر الحصول على تأييد أركان الجيش وقائده الراحل أحمد قايد صالح، وكذلك رجال الأعمال، مع تحييد أجهزة المخابرات من خلال إحالة مديرها محمد مدين، الملقب بالجنرال توفيق، إلى التقاعد. لكن إصرار فريق الرئيس على الترشح لولاية الخامسة وظهور الانتفاضة الشعبية قوّضت هذا التحالف بين الرئاسة وأركان الجيش. ومنذ 2 أبريل 2019، تاريخ استقالة عبد العزيز بوتفليقة، أخذ الجيش على عاتقه إدارة الأزمة. ووجد نفسه، منذ استلامه للسلطة بمفرده، أمام أزمة سياسية ذات أبعاد معقدة ومتعددة.

11 عيشون، عبد الغني (2019) «جبهة التحرير الوطني FLN والتجمع الوطني الديمقراطي RND: نهاية أحزاب السلطة»، الوطن، 15 ديسمبر، تاريخ الاطلاع 18 مارس 2020، <https://bit.ly/2HZGJi9>.

12 عدي، لاهواري (1996) «تناقضات الجزائر المساوية»، مجلة الديمقراطية 7 (3)، ص. 94-107، تاريخ الاطلاع 20 يناير 2012، <https://bit.ly/35UkIt7>.

13 دريس، شريف (2014) «ولاية بوتفليقة الرابعة: استكمال ملاذ السلطة الرئاسية»، عام المغرب العربي 11 Année du Maghreb، ص. 215 - 228.

وبما أنه فرض نفسه كسلطة قرار، فقد وضع الراحل أحمد قائد صالح خارطة طريق شعارها رفض كل انتقال ديمقراطي. ومتابعة لهذه الخريطة أتخذ العديد من الاجراءات بشأن هياكل الدولة، المدنية والعسكرية والأمنية. ولعل أهمها محاكمة رجال أعمال مقربين من محيط الرئيس ووزراء ورؤساء أحزاب، بتهم تتعلق باختلاس أموال عمومية وفساد، بالإضافة إلى مثول محمد مدين، مدير المخابرات وخلفه البشير طرطاق، وشقيق الرئيس ومستشاره، سعيد بوتفليقة، أمام المحكمة العسكرية بتهمة التآمر ضد سلطة الدولة.

غير أن الحراك الذي مكّن الجيش من التخلص من الهياكل المؤثرة في القرار السياسي (الرئاسة والأجهزة السرية ورجال الأعمال)، قد أصبح عاملاً مقيداً لقيادة الأركان، وذلك بإصرار الجزائريين على الخروج للشارع. ولأن هذه القيادة أرادت أن تحتل الصدارة وتكون اللاعب السياسي الوحيد على الساحة، فقد اتخذت اجراءات أقل شعبية من مكافحة الفساد سابقة الذكر، وذلك عبر إيقافات وأحكام تعسفية بالسجن، منها محاكمة رافعي الرايات الأمازيغية أو إيقاف بعض الزعماء السياسيين على غرار كريم طابو وفضيل بومالة وسمير بلعربي ووجوه سياسية عديدة أخرى.

ومن الواضح أيضاً أن أحمد قائد صالح حاول المناورة بالقبول بتغييرات أجراها الرئيس المؤقت السابق عبد القادر بن صالح.¹⁴ فهل فعل ذلك بغاية تمهيد الطريق للمرشح الذي أراد المراهنة عليه في انتخابات 12 ديسمبر 2019؟ وإن لم تكن لنا معلومات موثقة ودقيقة تسمح بتأكيد هذه الفرضية، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن انتخاب عبد المجيد تبون لم يفسر ألبتة الإشكالية المعقدة، وهي من يتولى حقاً السلطة في البلاد؟

يُعتبر انهيار المؤسسات جراء منظومة وصفها رئيس الوزراء الأسبق مولود حمروش بأنها «معادية للوطن»¹⁵، تركة ثقيلة سيكون على الرئيس حملها. فقد عمل الرئيس بوتفليقة على نسف مبدأ الحكم المشترك الذي وضعت أسسه منذ الاستقلال، مما أدى إلى انهيار المؤسسات وإرساء نظام حكم فوق دستوري. ولا خيار أمام الرئيس الجديد سوى التأقلم مع نظام الحكم هذا، عبر الإبقاء على بعض المسؤولين الكبار، من وزراء وولاة وسفراء ورتب عالية في الجيش عينوا في فترة كان بوتفليقة يحكم دون منازع،¹⁶ ولا بد له من المحافظة على المسافة بين الرئاسة وبين المؤسسة الأمنية والعسكرية.

الانتخابات الرئاسية في 2019: استمرار النظام السياسي

ترتكز فرضية استمرار النظام السياسي الحالي على مصدرين، الأول تقليدي ويتعلق بالمعطي الأمني، والثاني مستجد ويخص مكافحة الفساد والذي لا يخلو من البعد الأمني أيضاً.

14 بوبكر، أمل (2020) «تأثيرات مظاهرة: كيف تعيد حركة احتجاج الحراك تشكيل السياسة الجزائرية»، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، 27 فبراير، تم الاطلاع عليه في 19 مارس 2020، <https://bit.ly/383Nave>.

15 حمروش، مولود (2019) «النظام الجزائري مناهض للوطن»، الوطن، 4 سبتمبر، تاريخ الاطلاع عليه 19 مارس 2020، <https://bit.ly/34MtcTG>.

16 بوبكر، ص. 6.

استحضار السجل الأمني

وقت انتخابات 12 ديسمبر 2019، كانت الجزائر رسمياً دون رئيس منذ ثمانية أشهر، لكنها كانت فعلياً بلا رئيس منذ 6 سنوات. وكانت الحجة الأولى التي يقدمها المدافعون عن تلك الانتخابات أن «الدولة لا يمكنها أن تبقى دون رئيس» وقد وُصف الفراغ الدستوري والمؤسسي بأنه تهديد بالغ لاستقرار الجزائر. واعتماداً على ذلك وقع تبرير التوجه إلى انتخابات رئاسية «بأسرع وقت ممكن» على أنه ضرورة للأمن الوطني. ضرورة رددتها بالدرجة الأولى السلطة العسكرية التي أصبحت السلطة السياسية الفعلية في البلاد. إذ فرض نائب وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش سلطته تدريجياً ليصبح رئيس الدولة الفعلي، وهو الذي حدد ملامح التهديدات وقرر الإجراءات الأمنية التي يجب أن تطبق، ورسم الجدول السياسي وحدد تاريخ الانتخابات الرئاسية.

وواصل الحراك اعتراضه على الاقتراح الذي يعتبره قد جمع كل الظروف الموضوعية للمحافظة على الجمود السياسي القائم، دون الاعتراض على مبدأ الانتخابات نفسه. إذ يرى المحتجون أنه لم تتخذ أية تدابير جديّة قادرة على ضمان شفافية الفعل الانتخابي. وبالنتيجة اقتضت قائمة المرشحين على شخصيات قريبة من السلطة السياسية القائمة، ضامنة لاستمرار الوضع السياسي القائم. وعلى أية حال، فالمتوقع أن المرشح الفائز لن يكون سوى وزيراً أو وزيراً أول في حكومات بوتفليقة، بدعوى المحافظة على الدولة واستقرارها.

اتّسمت فترة ما قبل الانتخابات الرئاسية بعودة قوية لإدارة الحراك أمنياً. فمن منظور سياقي، أجريت الانتخابات في الوقت الذي أغلقت فيه وسائل الإعلام وخضعت للرقابة والخطاب الواحد، في حين وجدت أحزاب المعارضة نفسها غير قادرة على النشاط وعلى تنظيم اجتماعات عامة، لأن السلطة رفضت منح التراخيص الضرورية.

كما استخدمت القضايا الدولية في الاعتبار الأمنية، وقد عزز هذا السجل ملفان الاتحاد الأوروبي وليبيا. ففي الحالة الأولى، كان قرار البرلمان الأوروبي الذي يدين الممارسات الاستبدادية للسلطات الجزائرية هو السبب،¹⁷ وقد استغلت السلطات هذا الحدث لتسويق خطاب مفاده أن الجزائر مستهدفة من جديد بضغوط دولية وتدخل أجنبي خطير. وقد عوّلت السلطة من خلال حملتها على حساسية الجزائريين تجاه هذه القضية لإقامة جبهة موحدة حول السلطة ولاتهام الحراك بكونه أداة للتدخل الأجنبي. وقد أثبتت هذه المحاولة في النهاية عدم جدواها، بل وحتى محاولات حشد المواطنين في مظاهرات مساندة للسلطة باءت بالفشل، بل على العكس أدان الحراك نفسه مبادرة البرلمان الأوروبي، معتبراً أن المسألة داخلية وأنه يرفض كل أشكال التدخل. أما بخصوص الملف الليبي، فقد وقع تسويق تفاهات والمواجهات والهجمات التي شنها المشير خليفة حفتر غرب ليبيا على أنها تستهدف الجزائر.

17 قرار البرلمان الأوروبي بشأن وضع الحرباء في الجزائر، 27 نوفمبر 2019،

https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/RC-9-2019-0193_EN.html.

استعادة مطالب الحراك

باستثناء الأسابيع الأولى للحراك، أدعى كبار المسؤولين في الدولة رسمياً الدفاع عن الانتفاضة الشعبية. ولم يتوقف رئيس الدولة عن ترديد مساعيه لتحقيق مطالب الحراك كما صرّح رئيس الأركان بأن المؤسسة العسكرية ترافقه وتحميه. وحتى خلال الحملة الانتخابية، حاول المرشحون الحديث باسم الحراك، والتأكيد أن برامجهم منبثقة عن مطالبه الشرعية.

وبالتوازي مع هذه التصريحات، شنت السلطات حملة غير مسبقة لمكافحة الفساد. فأوقف وحُكّم وسُجن مسئولين في قضايا سياسية ومالية، مثل رئيسي الوزراء الأسبقين، أحمد أويحيى وعبد الملك سلال، ووزير الطاقة والمناجم الأسبق عبد السلام بوشارب، المحكوم عليه غيابياً، ووزير الصناعة السابقين يوسف يوسف ومحبوب بدة، والمدير العام للأمن الوطني سابقاً عبد الغاني هامل. ومن ضمن رجال الأعمال الذين وقع تتبعهم أو محاكمتهم علي حداد وإسعد ربراب وحسن العرابوي والأخوة رضا وعبد القادر- كريم وطارق كونيناف. وصدرت الأحكام بتهم الحصول على امتيازات غير مشروعة وإساءة استغلال السلطة وهدر متعمد للمال العام وغسيل الأموال والإدلاء ببيانات كاذبة وتمويل غير مشروع للحملة الانتخابية والأحزاب السياسية. يضاف إلى هذا محاكمة مسئولين عسكريين كبار على غرار محمد مدين وعثمان طرطاق، ومحاكمة شقيق الرئيس المعزول ومستشاره سعيد بوتفليقة، ومحاكمة لويذة حنون، رئيسة حزب سياسي، بتهمة التآمر من أجل المساس بسلطة الجيش والدولة.

لكن تصريحات المسؤولين السياسيين المتعلقة بتسكهم بمطالب الحراك لم تأت بالتأثير المرجوة، بسبب الهوة الشاسعة بين الخطاب والوقائع على الأرض، وإجراءات غلق منافذ العاصمة من قبل قوات حفظ النظام، ومحاكمة نشطاء الحراك وقيادات رأي، وغلق وسائل الإعلام أمام تعدد الآراء في حين تُعطى مساحة كبيرة لخطابات الكراهية والعنصرية.

أما بخصوص مكافحة الفساد، فقد كُسر طوق محذور الحصانة المطلقة، فحتى وإن تمت الملاحقات القضائية من قبل عدالة غير مستقلة عن السلطة السياسية بشكل واضح، فإن الناس عاشوا ما لم يكن يصدق من قبل، وهو أن يتم إيقاف ومحاكمة وسجن مسئول مدني أو عسكري رفيع المستوى.

وأخيراً بدأ الرئيس عبد المجيد تبون في العمل على مراجعة الدستور، امثالاً للوعود التي أطلقها في الحملة الانتخابية، ولكن مشروعه أثار انتقادات حادة في شكله ومضمونه من قبل المعارضة المؤسسية (أحزاب مثل حركة مجتمع السلم، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال) وكذلك من قبل نشطاء الحراك. تعلق هذه الانتقادات، بالدرجة الأولى، بالطريقة التي تمت بها المراجعة الدستورية، والاعتماد على خبراء وقع تعيينهم كلياً من طرف الرئاسة، ثم بالظرف، إذ تمت في ظروف خاصة: أزمة صحية وجرر صحي وغلق للفضاء الإعلامي، وكذلك بالمسار الذي تميّز بوجود برلمان غير شرعي واستفتاء دون ضمانات شفافة.

أضف إلى هذا، أن مشروع الدستور يكرس علنياً لاستمرار اختلال التوازن بين السلطات، إذ يقترح نظاماً رئاسياً دون ضوابط، برئيس مهيمن على كل السلطة التنفيذية مع صلاحيات مؤثرة على السلطتين التشريعية والقضائية.

الخلاصة

عرفت الجزائر في تاريخها السياسي المعاصر عدة انتفاضات. وبطبيعتهم يثور الجزائريون (إمازيغن) بحثاً عن حرية كثيراً ما كانوا يخفقون في انتزاعها، إلا أن الانتفاضة الشعبية التي بدأت في فبراير 2019 لها خصائص لم تكن موجودة في أي من الحركات السابقة:

1. فهي سلمية بينما كانت الانتفاضات السابقة عنيفة إلى حد ما.
2. شارك فيها كل الأجيال، بينما كان يتزعم الانتفاضات السابقة شباب.
3. تتم بمشاركة وطنية بينما ارتكزت الانتفاضات السابقة في جهة أو بعض الجهات.
4. تنظم فعاليتها ذاتياً من أجل استمرارها بينما كانت الحركات السابقة تلقائية أو مؤقتة.

هذه الخصائص لا تعني بالضرورة أن الحراك سينجح في فرض تغيير عميق للنظام السياسي، على الأقل على المدى المنظور، إلا أن الحراك الآن يعني أن المجتمع الجزائري قد تطور بشكل يجعله يفرض حقيقة مفادها أن هناك ما قبل وما بعد 22 فبراير 2019. فالنظام الجزائري في حاجة أن يتجدد ويجد طاقات جديدة حتى يمكنه الاستمرار. فهل باستطاعته ذلك؟ هذا هو السؤال الذي سيحمل المستقبل جوابه.

جدول 1: نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية (12 ديسمبر 2019)

41.14 بالمائة مقارنة بـ 51.70 سنة 2014		النسبة الوطنية
مناطق الاحتجاج (بالمائة)		معاقل النظام (بالمائة)
الشتات	تيزي وزوو: 0.4	ادرار: 61.24
باريس: 4.49	بجاية: 0.18	الاغواط: 56.48
ليون: 13.44	البويرة: 17.06	بشار: 56.20
ليل: 11.33	الجزائر العاصمة: 19.68	تمنراست: 55.07
مرسيليا: 11.9	بومرداس: 21.32	تيارت: 54.68
برلين: 5.2	برج بوعرييج: 32	سعيدة: 54.32
	عنابة: 33	سيدي بلعباس: 53.43
		معسكر: 51.24
		عين تموشنت: 54.34
		البيض: 60.61
		اليزي: 54.76
		الطارف: 52.35
		تندوف: 64.14
		نعامة: 55.19

الحراك الذي غير الجزائريين دون أن يُغيّر النظام السياسي

ناصر جابي¹

في تاريخ الحركات الاجتماعية الاحتجاجية

عرّفت الجزائر خلال فترة ما بعد الاستقلال، تحديداً منذ بداية عقد الثمانينيات، عدداً من الحركات الاجتماعية الاحتجاجية والاحتجاجات الشعبية مثل احتجاج أكتوبر 1988². هذه الحركات والاحتجاجات التي حملت الطابع الشعبي وتأثرت بالثقافة السياسية الجزائرية المتجذرة، لم تنجح في بلوغ التغيير السياسي، الذي بقي خافتاً ومسكوتاً عنه ضمن مطالبها. الأمر الذي سهّل على النظام السياسي التكيف مع تلك الحركات «النام» التي يغلب عليها الطابع الشفهي³ عن طريق حزمة من الإجراءات، جمعت بين الطابع السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وقد ساعد في ذلك طابع الاقتصاد الوطني الريعي؛ خاصةً في الفترات التي تحسنت فيها أسعار البترول والغاز، المصدران الأساسيان لميزانية الدولة.

1 أستاذ سوسيولوجيا بجامعة الجزائر-2

2 شهدت أحداث أكتوبر 1988 الكثير من الاختراق السياسي من قبل مراكز قرار داخل السلطة، التي استغلّتها لتصفية حساباتها فيما بينها، وتوجيه الأحداث بما يخدم مصالحها.

3 ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري، دار الشهاب، الجزائر 2012.

لجأ النظام الجزائري -إلى جانب سياسة شراء السلم الاجتماعي هذه- إلى تغيير واجهته المدنية كلما زاد الضغط عليه من قبل هذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية. كما حاول النظام قدر الإمكان التركيز على قراءة غير سياسية لهذه الحركات -رغم تعامله معها كحركة سياسية في المقام الأول- مستغلاً ضعفها التنظيمي وغياب من يتحدث باسمها. فلجأ على سبيل المثال لتعديل الدستور والإطار القانوني المنظم للحياة السياسية والحزبية قبيل الربيع العربي في 2011، محاولاً الإفلات من ضغطه كموجة تغيير سياسية انطلقت على حدوده الشرقية.⁴

على الجانب الآخر، أظهرت هذه الحركات الاحتجاجية، من خلال ضغوطها الدورية، مدى قدرة النظام الجزائري على مقاومة مساعي الإصلاح السياسي، سواء كانت المساعي من داخله ومن مؤسساته الرسمية، أو كانت ضغوط اجتماعية وسياسية من خارجه من خلال هذه الحركات الاحتجاجية متفاوتة القوة، والتي يتمكن النظام كل مرة من تخطي ضغوطها بأقل قدر ممكن من الأضرار. ومع الوقت، اتضح ضعف المؤسسات المدنية (كالحكومة والبرلمان) لهذا النظام السياسي، وعجزها عن صناعة واتخاذ القرار لصالح المؤسسة العسكرية التي تحتكر القرارات المهمة، حتى وإن تركت الإعلان عنها والترويج السياسي لها للمؤسسات المدنية كالرئاسة والحكومة أو الحزب الأحادي الحاكم سابقاً. فهذه المؤسسات المدنية تمثل الواجهة التي يمكن التخلي عنها تحت الضغط، وإدخال تغييرات على قياداتها وطرق تسييرها، دون المساس بجوهر السلطة الفعلية. وهو ما حدث عدة مرات لقيادات تلك المؤسسات المدنية التي خضعت لعمليات تدوير واسعة وشبه دائمة، أخذت شكل عقوبات أحياناً، بعد تحميلها مسؤولية الفشل.

اتسمت الحركات الاجتماعية في الجزائر بعدة خصائص، من بينها عفويتها وضعف تنظيمها،⁵ خاصة بعدما غاب عنها كل النخب السياسية والحزبية التي كان بإمكانها التدخل لتنظيمها ومنحها معان ودلالات سياسية، سواء لحظة التشكيل أو أثناء فترة الاحتجاج ذاتها. الأمر الذي جعل هذه الحركات قابلة لتكرار نفسها على شكل موجات متتالية في مختلف أنحاء البلاد.

في بدايات ظهورها في منتصف الثمانينيات، ارتبطت هذه الحركات بالمدن الكبرى في الشمال، ثم انتشرت في مختلف المدن بما فيها مدن أقصى الجنوب، مروراً بمدن الهضاب العليا، على شكل موجات متحركة. هذه المدن عرفت في تلك الفترة تحولات عميقة على المستوى السوسيو-ديموغرافي، وزاد حجمها وتنوع مشكلاتها، وعلى رأسها أزمة السكن والبطالة،⁶ وتدهور الخدمات من كل نوع والكثير من أشكال العنف الحضري. فشهدت بروز الكثير من الفوارق الاجتماعية بين أبناء ثقافة مساواتية، يصعب عليهم تقبل مثل هذه الفوارق التي نتجت عن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تم تدشينها خلال هذه الفترة المضطربة سياسياً وأمنياً.

لم يكن ضعف التنظيم هو السمة الغالبة الوحيدة على هذه الحركات الاجتماعية التي زاد عددها وحجمها بداية من منتصف الثمانينيات، بالتزامن مع تدهور أسعار البترول واضطراب أداء النظام السياسي الذي استفحلت أزمة شرعية رجاله ومؤسساته

4 المرجع السابق

5 ناصر جابي، الجزائر، من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001

6 كل استطلاعات الرأي التي تمت في الجزائر خلال هذه الفترة تؤكد هذا. أنظر على سبيل المثال:

https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/Algeria_Report_Arabic_Public-Opinion_2019-1.pdf

وخطابه السياسي، وهو يحاول إصلاح مؤسساته دون توافق بين هذه المؤسسات ومراكز القرار المختلفة. وتزامن ذلك مع تفاقم مشاكل المدن الكبرى والمتوسطة التي انتقل للعيش فيها أغلبية السكان -تضم ثلثي الجزائريين.

فقد أفرزت هذه الحركات فاعلاً جماعياً جديداً تربع على رأسها، هو شباب الأحياء الشعبية الفقيرة، وتحديدًا الذكور، الذين تمكنوا من قيادة هذه الحركات، بكل ما يتسموا به كجيل من قلة خبرة وتجربة سياسية وثقافة سياسية تؤمن بالفعل المباشر، فضلاً عن نشأتهم الاجتماعية التي لم تعرف إلا التوجهات السياسية الأحادية.

هذا الجيل تجربته السياسية الأولى كانت مع حركات الإسلام السياسي، التي استطاعت الاقتراب والتعبير عن هذه السوسيولوجية التي ميزت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، قبل التحول لاحقاً إلى العنف بشروط خاصة عاشتها الجزائر أثناء فترة العنف السياسي المرتبطة بعملية الانتقال السياسي الفاشلة في التسعينيات، حيث كان لحركات الإسلام السياسي دوراً مهماً فيها.⁷

في تلك التجربة، تم التعويل بشكل مبالغ على الانتخابات وتغيير الغطاء القانوني، دون السعي نحو توافق يجمع القوى السياسية الحاضرة على الساحة السياسية الجديدة المضطربة، وفي غياب شبه كلي لثقافة تداول السلطة والقبول بالآخر المختلف. وقد ساد الساحة السياسية آنذاك الطرح الثقافي والهوياتي، في غياب شبه كلي للمشاريع السياسية التي لم تتمكن التعددية الحزبية الجديدة من إفرانها في هذا الوقت القصير؛ مما صعب بدوره من إمكانية الوصول إلى حلول وتوافقات سياسية بين نخب سياسية جديدة لم تتمكن من التعرف على بعضها البعض، سواء خلال مرحلة العمل الحزبي السري -بالنسبة للقليل من الأحزاب التي كانت تحظى بتجربة حزبية سابقة- أو بعد الإعلان عن التعددية الحزبية خلال هذه المدة القصيرة والمضطربة. كانت النتيجة المنطقية لتلك التجربة هي دخول البلد في نفق سياسي وأمني لم يتعاف منه بشكل نهائي بعد، له تكلفة بشرية ومادية كبيرة، لأكثر من عقد كامل.

اتكست هذه التجربة السياسية قصيرة الأمد التي تعامل معها الشباب كحركة اجتماعية وليس كحزب سياسي.⁸ وغاب الشباب مجدداً عن المشهد السياسي -طبقاً لاستطلاعات الرأي وقتها-⁹ بعدما كان الشأن العام جلّ اهتمامه. إذ ظهرت في تلك المرحلة الكثير من مؤشرات الانكفاء عن الذات والعودة للإيمان بالحلول الفردية والحنين إلى الماضي.¹⁰ بالإضافة إلى السابق، كثر الطلب على الهجرة للخارج بكل الطرق، والتركيز على منطلق الربح المادي الفردي/العائلي، ورفض الانخراط في كل أشكال العمل السياسي الرسمي كالمشاركة في الانتخابات الدورية أو الانخراط في الأحزاب السياسية والجمعيات.

7 ناصر جابي، مآزق الانتقال السياسي في الجزائر، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012.

8 الحزب السياسي الذي مثل التيار الديني الجذري -الجبهة الإسلامية للإنقاذ. كان أقرب لمنطق الحركة الاجتماعية من الحزب السياسي. للمزيد طالع: ناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخب، دار الشهاب للنشر، الجزائر 2008.

9 استمر عدم اهتمام الشباب بقضايا الشأن العام حتى انطلاق الحراك كما عكست نتائج استطلاعات الرأي مثل المؤشر العربي أو البارومتر العربي

10 كان من بينها ظهور تيارات سلفية بين الشباب على غرار التيار المدخلي.

وتزامنت هذه التحولات الاجتماعية أيضاً مع ركود كبير على المستوى السياسي،¹¹ عبر عنه إصرار الرئيس بوتفليقة الذي وصل للحكم في 1999 على طلب عهدة رابعة في 2014، وخامسة في 2019 رغم مرضه في 2012 الذي منعه من الحديث والحركة والسفر. كانت رئاسة الجمهورية قد استعادت الكثير من صلاحياتها كمرکز قرار بعدما بهت بشكل كبير منذ بداية التسعينيات عقب استقالة الرئيس بن جديد وتعيين مجلس الدولة الجماعي المكون من خمس شخصيات برئاسة الوجه التاريخي محمد بوضياف، الذي اغتيل قبل مضي ستة أشهر من الحكم. دخلت الجزائر بعده مرحلة تعيين رؤسائها، إلى أن عادت إلى المسار الانتخابي في 1997 بانتخاب الجنرال ليامين زروال، الذي لم يكمل عهده الانتخابية الرئاسية، واستقال بشكل مفاجئ في 1998، مفسحاً المجال لانتخابات رئاسية مبكرة في 1999 فاز بها عبد العزيز بوتفليقة الذي استمر في الحكم لمدة عشرين عاماً، وردت القوة إلى موقع رئاسة الجمهورية كمرکز قرار بصلاحيات دستورية¹² واسعة وممارسة أوسع على الأرض، حتى مرض الرئيس في 2012.

والسؤال، متى تم الاستيلاء على مراكز صناعة القرار داخل النظام السياسي الجزائري من قبل ما أتفق على تسميته لاحقاً بـ «القوى غير الدستورية» والمتمثلة في أخو الرئيس ومستشاره الشخصي؟ هذا المستشار الذي أحاط نفسه بـ «أوليغارشية» مالية/سياسية برزت كمرکز قرار مهم خلال هذه المرحلة.

في هذه المرحلة، تعددت موارد الدولة، واستفحل الفساد بكل أشكاله. فدافعت تلك القوى باسماته عن العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة وهو في حالة عجز عن أداء مهامه الدستورية. فكانت هذه هي الجرعة الزائدة التي لم يستطع الجزائريين ابتلاعها لإحساسهم بإهانة كبيرة، فضلاً عن خوفهم على مصير البلد.

سوسيولوجية وديموغرافية حراك 22 فبراير

كان من المنتظر أن تكون هناك ردة فعل شعبية في مواجهة هذا الانسداد السياسي، حتى بعد الحملة الرسمية الإعلامية والسياسية التي هدفت إلى إثارة خوف الجزائريين من سيناريو العنف -مثلما في ليبيا وسوريا- حال إصرارهم على الخروج للشارع والتعبير عن غضبهم. ولكن رد الفعل الذي انطلق يوم الجمعة 22 فبراير 2019 كان مفاجأة للجميع. إذ لم يكن من المنتظر خروج الجزائريين في هذا اليوم، ولأكثر من عام كامل، في عشرات المدن بسلمية مطلقة للمطالبة بتغيير نظامهم السياسي، في سوسيولوجية وديموغرافية مختلفة كميّاً ونوعياً عما كانت تعرفه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، قبل هذا التاريخ.

أخذ الحراك شكل مسيرات شعبية تخرج بشكل أسبوعي كل يوم جمعة، تضم بينها مختلف شرائح المجتمع، بينما اقتصرت مسيرات يوم الثلاثاء على الطلبة في الغالب، قبل أن يلحق بها الكثير من المواطنين من سكان المدن الجامعية. بالإضافة ليوم الأحد الخاص بالجزائريين المهاجرين في فرنسا وكندا وبريطانيا. كل تلك المسيرات اشتركت في رفع شعارات تركّز على مطالب سياسية تم الاتفاق عليها سريعاً، وتمثل بالأساس في القطيعة مع النظام السياسي الذي تحول إلى خطر على الأمة والدولة، طبقاً

11 لقاء أحزاب المعارضة الذي تم في يونيو 2014 كون الاستثناء.

12 عدل الرئيس بوتفليقة الدستور لتديد الفترات الرئاسية، بما يتيح له السيطرة على صلاحيات واسعة على حساب الحكومة والسلطين التنفيذية والقضائية.

لمؤشرات عدة.¹³ فقد ركزت المطالب على تحرير العدالة، والإعلام، ومنح حريات فردية وجماعية أوسع للجزائريين، بالإضافة إلى محاربة الفساد المستشري، ومن ضمنه الفساد المالي/السياسي الذي ارتبط بالانتخابات. الطابع المدني للدولة واحترام نتائج الانتخابات السياسية كانا من أهم المطالب التي رفعها الجزائريون في مسيراتهم التي دافعوا خلالها عن الوحدة الوطنية، ورموزهم التاريخية المرفوعة صورهم في المسيرات.¹⁴

وقد اتفق أبناء وبنات الحراك على استبعاد كل المطالب الفئوية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، ورفض طرح كل القضايا الخلافية التي تزيد من تعميق الشروخ الهوياتية والثقافية. ومن المثير أنه رغم عدم التجانس السوسولوجي الذي ميز المشاركين في المسيرات الشعبية من حيث السن والمواقع الاجتماعية والجنس، إلا أن الحراك تميز بثلاث صفات مركزية حافظ عليها لأكثر من سنة، سلميته وطابعه الشعبي ووطنية انتشاره.

ورغم بعض الاحتكاكات المحدودة مع قوات الأمن عند انتهاء المسيرات في آخر اليوم، والتي تطورت لاحقاً لعمليات اعتقال لناشطين، تمكن الحراك من الحفاظ على سلميته التي لا يمكن تفسيرها إلا بالعودة إلى سوسولوجية وديموغرافية المسيرات، التي تميزت بمشاركة قوية لمختلف الفئات الشعبية بما فيها الفئات الوسطى الحضرية والمرأة والشباب.¹⁵ عكست هذه المسيرات بصدق سوسولوجية وديموغرافية المجتمع الجزائري، بما ميزها من حضور شعبي كبير في المدن الكبرى والمتوسطة. كما عرفت نقاشات سياسية وفكرية متنوعة، ساهم فيها أسبوعياً كل من حضر هذه المسيرات الشعبية وخاصة الشباب، الذين عادوا بقوة للاهتمام بالشأن العام، معبرين عن مواقفهم من القضايا التي انتقلت من الطرح الشفهي والشعارات إلى الطرح الكتابي بسرعة خارقة، بدايةً من المسيرات الأولى لشهر مارس 2019، كدليل على النضج التنظيمي الذي شهدته المسيرات.

أسمت المسيرات في بداياتها بعفوية كبيرة قبل أن تعرف تنظيمياً ذاتياً عبّر عن نفسه في رفع الشعارات المكتوبة وتنظيم الندوات داخل المسيرات، مما زاد من قوة تنظيمها وحافظ على تنوعها الفكري والسياسي. هذا التنوع عبّر عن نفسه من خلال الاقتراحات المكتوبة التي بادرت بها فعاليات من داخل الحراك، في مختلف المنعطفات السياسية التي مرّ بها الحراك لأكثر من سنة.¹⁶ وقد انتقلت هذه الاقتراحات والنقاشات بسهولة إلى الأوساط الاجتماعية المختلفة، رغم تبني وسائل الإعلام العمومية والخاصة الأطروحات الرسمية كاتجاه سائد، الأمر الذي عرّض العاملين بالإعلام لبعض المضايقات خلال المسيرات، ولكنه زاد الطلب على الوسائط الرقمية التي تأكد حضورها القوي بعد تعليق المسيرات وتفشي وباء كورونا الذي فرض تقليص كبير في الأنشطة السياسية، بما فيها الرسمية، ناهيك عن تلك التي ارتبطت بالحراك.

13 من بين هذه المؤشرات مستوى الفساد المالي والسياسي الكبير الذي أبرزته محاکمات بعض الوجوه السياسية ورجال الأعمال من الأوليغارشية خلال 2020.

14 أثناء المسيرات التي دامت أكثر من سنة تم الاحتفال بوفاة/ميلاد الكثير من الوجوه التاريخية ومجاهدي الثورة وقياداتها من كل التراب الوطني بما فيها الوجوه التي لا يوجد إجماع حولها دائماً لدى كل التيارات السياسية والفكرية، كتعبير عن الوحدة الوطنية التي عبر عنها الحراك الشعبي.

15 الحضور في الكثير من الأحيان كان يغلب عليه الطابع العائلي الذي يجمع ثلاثة أجيال في بعض الأحيان.

16 أنتجت فعاليات الحراك المختلفة عدة أوراق سياسية واقتراحات بحلول شاركت فيها شخصيات معروفة من مختلف الطيف السياسي والفكري.

الأحزاب والنقابات والجمعيات في الحراك

كان من المنطقي أن تتخذ أحزاب السلطة المكونة للتحالف الرئاسي¹⁷ وبعض الأحزاب المحسوبة على المعارضة مواقف معادية من الحراك الشعبي. فتغيب تماماً عن المسيرات الشعبية التي رفعت مطالب بحل الأحزاب ومحاسبة مسؤوليها المتهمين بالفساد.¹⁸ وقد استمر الحراك في موقفه المعادي للأحزاب السياسية، وتوسع ليشمل بعض الأحزاب المعارضة أو شبه المعارضة، حتى وصل الأمر لطرد قياداتها الوطنية المعروفة من بعض المسيرات، فضلاً عن التعنيف اللفظي من بعض المتظاهرين لقياداتها، ملقن اللوم على هذه الأحزاب لمواقفها السياسية السابقة، وخاصة المشاركة في الانتخابات ومؤسسات النظام.¹⁹ هذه العلاقة المضطربة بين الحراك والأحزاب، تطورت لاحقاً نحو نوع من الانفراج، إذ استطاعت بعض الأحزاب تنظيم ندوات داخل المسيرات الشعبية بشعاراتها وبحضور قياداتها، مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية- الذي استغل وجود مقره في وسط العاصمة للتواجد داخل المسيرات.

ورغم استمرار غياب أغلبية الأحزاب ككيانات عن مسيرات الحراك، إلا أن الحراك حافظ على تنوعه السياسي الذي شمل كل أطراف المشهد الفكري والسياسي الجزائري المعروفة. الأمر نفسه ينطبق على الجمعيات والنقابات المستقلة،²⁰ التي أيدت الحراك ودعت إلى إضراب عام لم يرق إلى مستوى النجاح المطلوب.²¹ تلك النقابات تبنت المطالب السياسية للحراك على حساب المطالب الاقتصادية الاجتماعية التي تعودت على رفعها لسنوات قبل الحراك،²² وذلك بعد اقتناعها بمدى أهمية اللحظة السياسية الفارقة التي تمر بها الجزائر، وخوفاً من إمكانية استعمال النظام السياسي لمطالبها الاقتصادية والاجتماعية الفئوية للقفز على المطالب السياسية التي تبنتها فئات واسعة من الجزائريين أثناء الحراك. وفي مقابل المشاركة القوية لقيادات ومناضلي النقابات في المسيرات، بقيت مشاركة قيادات الأحزاب السياسية متواضعة غير منتظمة، إذ فضلت الأحزاب المشاركة الفردية لمنخرطيها كمواطنين قبل كل شيء.

عجز الحراك عن إفراز قيادات تمثله معترف بها، تدير الحوار مع السلطات العمومية، مثلما حدث في التجربة السودانية على سبيل المثال. الفكرة كانت حاضرة، إلا أنها لم تحظى بالإجماع اللازم بسبب عوائق الثقافة السياسية الشعبية المعادية للنخب في الجزائر تاريخياً. هذه الثقافة كانت حاضرة في عدة محطات سياسية مهمة في تاريخ الجزائر؛ كحرب التحرير، وقبلها مرحلة الحركة الوطنية

17 تم تكوين التحالف الرئاسي من أربعة أحزاب سياسية على رأسها حزب جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي بالإضافة لحزب حركة أمل الجزائر المنشق عن حركة مجتمع السلم الإخوانية والحركة الشعبية لعمارة بن يونس.

18 وهو ما حدث لاحقاً بعد سجن الأمين العام لجبهة التحرير، والأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، ورئيس حركة أمل الجزائر، والأمين العام للحركة الشعبية، ممثلو التحالف الرئاسي المؤيد للعهد الخامس، لأسباب متعلقة بالفساد وتمويل حملة الرئيس الخامسة قبل إلغاء الانتخابات ذاتها.

19 كنت شاهداً أكثر من مرة أثناء المسيرات عما تعرضت له وجوه سياسية وقيادات حزبية من تعنيف لفظي من قبل الشباب بمسيرات العاصمة.

20 عكس الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي اتخذ كعادته مواقف معادية للحراك.

21 تمت الدعوة إلى هذا الإضراب العام في 29 أكتوبر 2019.

22 ناصر جابي (2020) «نخارطة النقابية في الجزائر في زمن الحراك: واقع وتحديات مستقبلية»، مبادرة الإصلاح العربي، 6 مايو، <https://bit.ly/3pdf256>

التي استأثر بقيادتها عناصر شعبية على حساب النخب المتعلمة ضعيفة الحضور في المجتمع الجزائري، ذلك المجتمع الذي عانى من مرحلة الاستعمار الاستيطاني الطويل،²³ بما لها من انعكاسات واضحة على تاريخه الاجتماعي والثقافي.

ونتيجة قلة الخبرة السياسية لدى النخب، والتنوع السياسي للحراك وزخمه الشعبي الكبير، كان من الصعب إفراز نخبة ممثلة له في هذا الوقت القصير. كما عملت قوى من داخل الحراك وخارجه بالتواطؤ مع مراكز قرار رسمية سياسية وإعلامية على شيطنة النخب وتعطيل بروزها بحجج مختلفة.²⁴

مراحل الحراك

على مدى أكثر من عام، منذ انطلاق الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019 وحتى تعليق المسيرات منتصف مارس 2020، مر الحراك بعدة محطات سياسية مهمة.

في فترته الأولى -التي استمرت حتى الإعلان عن تأجيل الانتخابات الرئاسية لمرتين في إبريل ويوليو 2019 إثر استقالة بوتفليقة- تميز الحراك بنوع من التحالف الموضوعي بين المؤسسة العسكرية وبين المكون الشعبي، كانعكاس للموقف الشعبي من المؤسسة العسكرية التي تحظى بقدر كبير من الشرعية لا يمكن فهمها إلا بالعودة إلى تاريخ هذه المؤسسة. ويفسر هذا التحالف عدم تعرض المؤسسة العسكرية والأمنية للحراك خلال الشهور الأولى وتسميته إعلامياً بـ «الحراك المبارك».

إلا أنه وبمجرد أن طالب الحراك بمشروع سياسي مختلف عن ذلك الذي تبنته المؤسسة العسكرية، بدأ الوضع يتغير. فقد تطلعت المؤسسة العسكرية إلى إجراء انتخابات رئاسية دون القطيعة مع آليات تسيير النظام القديم ومؤسساته، والاكتفاء بتغيير واجهته السياسية الممثلة في بوتفليقة كرئيس للجمهورية ومحيطه السياسي والمالي «الأوليغارشية» الذين طالتهم حملات التوقيف بتهم تتعلق بالفساد والرشوة.

وبذلك دخل الحراك مرحلته الثانية، رافعاً شعارات سياسية نوعية تنادي بمدنية الدولة وضرورة العبور بمرحلة سياسية انتقالية، ومجلس تأسيسية، ثم المطالبة بانتخابات توافقية رفضتها السلطات العسكرية، بل واتهمت كل من طالب بها بالخيانة. وقد نجحت المؤسسة العسكرية في فرض انتخابات رئاسية نظمتها في 12 ديسمبر 2019 دون توافق وبنسبة مقاطعة عالية استجابة لدعوات الحراك بالمقاطعة.

في هذه المرحلة، دخلت الساحة السياسية في نقاشات هوياتية وثقافية هددت تجانس الحراك، بدلاً من النقاش حول البرامج السياسية المترامنة مع التحضير للانتخابات. ومنعت السلطات حمل الراية الأمازيغية أثناء المسيرات الشعبية، كتحاول عزل منطقة

23 مقارنةً بالمغرب وتونس، قاد الحركة الوطنية الاستقلالية في الجزائر مصالي الحاج العامل المهاجر في فرنسا صاحب المستوى التعليمي الابتدائي، في مقابل بورقيبة المحامي خريج جامعة السوربون في تونس، وعلال الفاسي أستاذ جامعة القرويين بفاس.

24 تراوح الموقف الرسمي من قضية التمثيل بين القول في البداية ألا أحد يستطيع الادعاء بتمثيل الحراك كحركة شعبية، وبين رفض أي بروز لأي وجه من داخل الحراك واتهامها بعدم الشرعية، وصلت إلى حد تنشيط حملات شيطنة وسجن لاحقاً لكل من اشتمت منه رائحة البروز من داخل الحراك.

القبائل وأبنائها عن المشاركة في مسيرات العاصمة. كما شنت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات واسعة طالت الكثير من الوجوه السياسية التي برزت أثناء الحراك من مختلف مناطق البلاد، بتهمة رفع الراية الأمازيغية أثناء المسيرات الشعبية في العاصمة.²⁵

أتمت هذه المرحلة من عمر الحراك بالحضور القوي للتيارات الديمقراطية، حسب التقسيم الإعلامي/السياسي للساحة السياسية في الجزائر.²⁶ وبعد مقاطعة المسيرات، أصدرت التيارات المحافظة إعلاناً²⁷ ترفض فيه الشعارات السياسية المطالبة بمدينة الدولة وضرورة المرحلة الانتقالية، كما رفضت الانتخابات الرئاسية التي دعت لها السلطة الفعلية الممثلة في المؤسسة العسكرية وعلى رأسها قائد الأركان، قايد صالح، الذي تحول إلى الرجل السياسي الأول خلال هذه المرحلة، التي زاد فيها الحضور العسكري رمزياً وسياسياً على حساب المؤسسات الأخرى، فتعرض للكثير من النقد، خاصة من المشاركين في المسيرات الشعبية الأكثر تركيزاً على مطلب مدينة الدولة.

هذا التغيير في شعارات الحراك لم يمنع التيارات الأخرى بما فيها الإسلامية (سواء حركات الإسلام الإخوانية أو ما تبقى من الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحركة رشاد) من استمرار المشاركة في المسيرات. ولكن هذه التنظيمات لم تستطع استغلال رمزية انطلاق المسيرات من الكثير المساجد بعد صلاة الجمعة، إذ حافظ رواد المسيرات على الطابع المدني لشعاراتهم قبل وبعد أداء الصلاة.

لا يمكن لأي تيار سياسي الادعاء بالدعوة للحراك عند انطلاقته، أو السيطرة عليه من حيث الحضور أو الشعارات والتنظيم، فالحراك شعبي بامتياز، ضم كل الفئات، بما في ذلك الحركة الطلابية التي برزت من جديد كإحدى مفاجآت الحراك. فقد أعاد الحراك الحياة السياسية إلى الجامعة الجزائرية. وعبر المسيرات الأسبوعية كل يوم ثلاثاء، رفع الطلاب والطالبات، في كثير من المدن الجامعية، المطالب وشعارات الحراك، في حراك طلابي ساهم في منح شرعية لحضور المرأة في المسيرات بكثافة كبيرة، وخاصة داخل المدن الجامعية الصغيرة والمتوسطة، نظراً لنسبة الحضور العالية للبنات في الجامعات التي انتشرت بعد الاستقلال خارج المدن الكبرى.

في الوقت نفسه حاولت بعض التيارات النسوية بالعاصمة وبعض المدن الكبرى، كمدينتي وهران وقسنطينة، الاستفادة من الحراك الشعبي للبروز مجدداً على السطح، وكسر المنطق النخبوي لنشاطها الذي اكتفت به لوقت طويل. هذه المحاولة النسوية واجهت بعض التحفظ في البداية من بعض القوى المحافظة الذكورية، إذ رأت في هذه المشاركة النسائية انحرافاً عن مسار الحراك السياسي الذي يمتلك الأولوية المطلقة في الوقت الحالي، مقابل المطالب الفئوية الخاصة بالنساء والتي يمكن تأجيلها حتى لا تضعف الحراك وتشوشه. وربما يرجع هذا للطابع الديني الغالب على مناقشات معظم قضايا المرأة. كان الحراك في أمس الحاجة لتوحيد صفوفه؛ للدفاع عن مطالبه أمام نظام سياسي وإعلامي يحاول التشويش عليه، وخلق بؤر توتر هوياتية وثقافية قد

25 الغريب أن منع الراية الأمازيغية لم يحدث في منطقة القبائل التي كان يستحيل تدخل قوات الأمن فيها؛ لقوة التجنيد الشعبي فيها.

26 تنقسم الساحة السياسية إلى ثلاثة تيارات كبرى، التيار الوطني الذي يمثله جبهة التحرير تاريخياً والكثير من الأحزاب الجديدة، والتيار الإسلامي الذي يمثله أبناء المدرسة الإخوانية وأحزاب أخرى تمثل ما تبقى من تيار الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأخيراً التيار الديمقراطي الذي يمثل أحزاب اليسار والتيار الأمازيغي، الذين نظموا أنفسهم في تحالف حزبي من سبعة أحزاب، تحت مسمى البديل الديمقراطي.

27 صنفت نفسها كتيار نوفبري-باديسي قريب من الأطروحات والمواقف التي دافعت عنها القيادة العسكرية. تعلق الأمر بالمخيمات السياسية أو الشعارات.

تساعد على اختراقه وكسر ديناميكيته الشعبية. هذا الموقف تغير لاحقاً، حيث استطاعت تلك المجموعات النسوية التعبير داخل مسيرات الحراك عن مواقفها النسوية النوعية،²⁸ دون أن تتمكن من جذب الكثير من المواطنين إلى مواقفها الفكرية المتأثرة بالطرح النسوي الذي لم يبرح الطرح النخبوي الضيق. وهو الوضع نفسه في الكثير من التجارب العربية المشابهة.

شهد الحراك مشاركة كبيرة للنساء على اختلاف انتماءاتهن وفتنهن الاجتماعية، حيث ضم ربات البيوت، وبنات الطبقات الوسطى المتعلمة، ومن المهن الحديثة كالطبيبات والمعلمات والمهندسات والصحفيات. كل هؤلاء يحضرن إلى المسيرات كصديقات/زميلات أو أفراد من العائلة نفسها، على اختلاف أعمارهن. نساء تم استقباهن بشكل إيجابي داخل المسيرات، لتكون إحدى مفاجآت الحراك الشعبي،²⁹ الذي عبر عن لحظة أخلاقية فارقة في حياة الجزائريين.

فرضت ظروف انتشار وباء كورونا تعليق المسيرات الشعبية في منتصف مارس 2019، دون أن تحقق مطالبها التي ما زالت معلقة، باستثناء رحيل بوتفليقة ورفض العهدة الخامسة، وفتح بعض ملفات الفساد. لم ينجح الجزائريون في تحقيق الكثير من المطالب التي خرجوا من أجلها في فبراير 2019، لكنهم نجحوا في التعرف على أنفسهم وعلى بعضهم البعض، وقلصوا من منسوب الخوف الذي كان يحكم علاقاتهم ببعضهم البعض، وبمؤسسات دولتهم الوطنية، بعد نقاشات سياسية وفكرية دامت لأكثر من عام.

هذه النقاشات سمحت للشباب، خاصةً، بمستوى عال من الفهم السياسي لم يكن متاحاً لهم؛ كجيل عاش في ظل نظام الحزب الواحد طيلة حياته. وأضاف الشباب الكثير من الحيوية والصدق على النقاشات السياسية التي انطلقت في الجزائر خلال هذه الفترة، فهم لم يعرفوا مرحلة العمل السياسي الأحادي والسري، ولم ينشئوا على السياسية الاقصائية، والشكوك والريبة بين الناس.

لقد استطاع الحراك كديناميكية اجتماعية قوية تخفيف هذا الوضع والقضاء عليه، متبنياً نوعية النقاشات السياسية المتسمة بالكثير من الحرية والطلاقة، بعد أن اكتشف الجزائريون لغتهم الدارجة التي وظفوها بقوة كوسيلة تواصل سياسي بينهم، إلى جانب الفرنسية والأمازيغية، ما ساهم بدوره في زيادة معدل التفاهم.

بعض الاستنتاجات

مثل الحراك الذي انطلق في فبراير 2019 نقلة نوعية في التاريخ السياسي للجزائر والجزائريين؛ بقوة تجنيده الشعبي السلمي الذي انطلق في مختلف مناطق البلاد يطرح مطالبه السياسية، والتي ركز خلالها على تغيير آليات تسيير النظام السياسي، والعلاقة بين المواطن والدولة، مطالباً بحريات أكثر فردية وجماعية، واستقلال الإعلام والقضاء، بالإضافة إلى مدنية الدولة.

28 احتفى مربع النساء بأسوار الجامعة المركزية بوسط العاصمة حيث ينظم نقاشات كل يوم جمعة.

29 عكس ما عرفته بعض الحالات العربية اختفت في المسيرات كل مظاهر التحرش بالنساء والبنات، وتعامل الشباب بلباقة مع النساء.

هذا الحراك الشعبي استبعد طواعية كل المطالب الفئوية الاقتصادية والاجتماعية، رغم عدم التجانس الاجتماعي الذي ميز القوى الاجتماعية المشاركة فيه.

ولكن لم يتمكن الحراك من تحقيق مطالبه التي خرج من أجلها بعد أكثر من عام كامل من المسيرات. فلم يستطع التنويع في أشكال التجنيد، أو إفراز نخبة سياسية ممثلة للحديث باسمه مع نظام سياسي أثبت مرة أخرى قدرته على رفض الإصلاح، مكتفياً بإصلاحات شكلية على واجهته المدنية. تم تعليق المسيرات بعد تفشي وباء كورونا، والآن النظام والحراك كلاهما في ترقب لمرحلة ما بعد الوباء. وقتها سيجد النظام السياسي نفسه في ظروف اقتصادية واجتماعية أكثر سوءاً، أما الحراك فسيواجه تحديات كثيرة لم يتمكن من حلها في سنته الأولى، كمسألة تمثيله وتنظيمه وإنجاز أهدافه التي تنتظر التحقيق.

تحديات الانتقال السياسي في السودان: الديناميكيات بين الفاعلين السياسيين وبين الأجهزة الأمنية المختلفة

الباقر العفيف مختار¹

مقدمة

اعتمد نظام الرئيس عمر البشير على القبضة الأمنية والرشوة السياسية والمالية فأقام دولة زبائنية بامتياز، ودعمها بحراسة مجموعة كبيرة من الأجهزة الأمنية الرسمية والشعبية، العننية والسرية، وكذا الميليشيات القبلية التي وظفها لتخوض له حروب الوكالة رخيصة الثمن ضد المواطنين الذين اعتبرهم «أعداء» في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق. ظن البشير أنه ممسك بخيوط هذه الأجهزة يحركها كيفما يشاء، يستخدمها في إخافة بعضها الآخر ليظل محافظاً على بقائه، إلا أن هذه الأجهزة هي التي حسمت نهايته. فقد رفض قائد مليشيا الجنجويد الفريق محمد حمدان دقلو (المعروف بحميدتي) أوامره بضرع المتظاهرين السلميين، كما قررت لجنة البشير الأمنية أنه صار عبئاً على الدولة وقررت إزاحته عن السلطة. وهكذا أوتي الحذر من مأمنه.

1 كاتب وباحث سوداني

حاولت لجنة البشير الأمنية تقديم نفسها كبديل له، وأن يستمر النظام دون رأسه. فأطلقت على نفسها المجلس العسكري الانتقالي، وعينت الفريق بن عوف رئيساً والفريق كمال عبد المعروف نائباً للرئيس. ولكن الشعب أدرك الخدعة، ورفض المجلس العسكري الانتقالي، ورفع المتظاهرون شعار «تسقط ثاني» أي مثلما سقط البشير أولاً يسقط بن عوف ثانياً. وبالفعل سقط بن عوف قبل أن يكمل 48 ساعة في الحكم وسقط معه نائبه. وتولى البرهان رئاسة المجلس العسكري. إلا أن الرفض والاحتجاجات تواصلت حتى تخلص المجلس من أربعة جنرالات آخرين جميعهم من الإسلاميين. أعقبت فترة تولي البرهان رئاسة المجلس في أبريل 2019 حالة استقطاب كبيرة، تعرض خلالها المجلس العسكري لضغوط الشارع الثائر من جانب، وضغوط الدولة العميقة من الجانب الآخر، خاصة في شقها العسكري والأمني والمصالح الاقتصادية الضخمة التي ترعاها. في هذه الأثناء تواصلت المباحثات بين المجلس العسكري الانتقالي وتحالف قوى إعلان الحرية والتغيير الذي يمثل الشارع الثائر.

لم تياس الحركة الإسلامية من العودة للحكم، وأجبرت المجلس العسكري على استخدام القوة لفض الاعتصام الذي يمثل أكبر الضغوط على المجلس. اتخذ المجلس العسكري الانتقالي قرار فض الاعتصام، فاستغلت الحركة الإسلامية هذا الغطاء لإلحاق ضربة قاصمة بالثورة، حيث ارتكبت مجزرة بشعة قُتل فيها مئات الشباب من الجنسين وألقيت جثثهم في النيل، كما اغتصبت العشرات من النساء والفتيات، فضلاً عن دخول عشرات المعتصمين في عداد المفقودين حتى وقتنا الحالي.

أعلن البرهان وقف المفاوضات مع قوى إعلان الحرية والتغيير وعزمه تشكيل حكومة تسيير أعمال تعد لانتخابات سريعة. وإثر ذلك، أعلنت قوى إعلان الحرية والتغيير العصيان المدني الذي شلّ البلاد لثلاثة أيام، ثم شرعت تعد العدة للميونية حاسمة في الثلاثين من يونيو الذي يمثل ذكرى انقلاب الإسلاميين قبل ثلاثين عاماً. أقنعت هذه الميونية البرهان بالعدول عن فكرة الانقلاب على الثورة، وأعلن اعترافه مجدداً بقوى إعلان الحرية والتغيير، واستئناف المباحثات معها. أثمرت هذه المباحثات عن الوثيقة الدستورية التي شكّلت الحكومة المدنية على ضوءها، والتي أصبحت بمثابة دستور يحكم الفترة الانتقالية.

في السادس والعشرين من أغسطس 2020، مرّ عام على أداء الدكتور عبد الله حمدوك القسم رئيساً لوزراء الحكومة الانتقالية.² وهي تقريبا ثلث الفترة البالغة تسع وثلاثين شهراً. هذا العام أوضح جلياً تحديات الانتقال. فالصورة التي كانت غائمة أصبحت أكثر وضوحاً، والحدود التي كانت متداخلة بين عناصر العملية السياسية أصبحت أكثر تمييزاً. صار متاحاً رؤية التحديات والمهددات التي تواجه أضلاع العملية السياسية في السودان. التحديات تنقسم إلى التحديات التي تواجه أداء الحكومة بجناحها في المجلس السيادي ومجلس الوزراء، والتحديات التي تواجه أداء الحاضنة السياسية للحكومة متمثلة في قوى إعلان الحرية والتغيير، وتمثل هذه التحديات في هشاشة التحالف، والصراعات الداخلية التي تعوق أدائه. كذا تراجع دور تجمع المهنيين الذي قاد الثورة والانشقاق الذي تعرض له. تتمثل التحديات أيضاً في التركة الثقيلة الموروثة من ثلاثة عقود من التدمير المنهج لكل مؤسسات الدولة؛ والذي شمل تدمير الأسس القانونية، وقواعد وتقاليدهم عمل الأجهزة التنفيذية، وتدني كفاءة العنصر البشري من الناحية الفنية والأخلاقية. فضلاً عن إنشاء أجهزة موازية لعدد من الأجهزة الحكومية، ما يمكن اعتباره «دولة موازية».³

2 حمدوك، عبد الله (2019) «لا تملك عصا موسى، حمدوك يؤدي اليمين»، الجزيرة نت، 21 أغسطس 2019، تاريخ زيارة الموقع 2 يوليو 2020،

<https://bit.ly/3eSSClv>

3 الباز، عادل (2019)، «تصفية الدولة الموازية» المشهد السوداني 26 مارس 2019، تاريخ زيارة الموقع 2 يوليو 2020،

<https://almashhadalsudani.com/articles/4814/>

أما المهددات فتتمثل في المهددات التي تصدر عن أعداء الثورة من إسلاميين ومنتفعين من النظام السابق، ممن نطلق عليهم الخاسرين من التغيير، والمهددات التي تصدر من أداء أجهزة الدولة القديمة، أو ما اصطلح على تسميتها «بالدولة العميقة»، خاصة في شقها العسكري. تبرز هنا المحاولات المستمرة لتقويض الفترة الانتقالية. وخاصة دور الأجهزة الأمنية التي استثمر فيها النظام السابق استثماراً ضخماً، والتي تمثل أكبر مهددات التحول الديمقراطي في البلاد، والتي تدور حولها الآن أكبر المارك بين الشارع والعسكر. لقد تركت الوثيقة الدستورية مهمة إصلاح الأجهزة الأمنية للعسكر، وأبعدت عنه المدنيين، لذلك لا أحد يعلم على وجه التحديد ما يجري داخلها. ولكن المعروف هو أنه حتى هذه اللحظة لم يُعاد للخدمة المفصولون من الجيش، وبينهم ضباط مشهود لهم بالمهنية ودعم الثورة. وكذلك تواطؤ هذه الأجهزة مع العناصر المعارضة للثورة وتمردتها الخفي على السلطة المدنية.

حصار عام على الثورة

حدّدت الوثيقة الدستورية ست عشرة مهمة من مهام الفترة الانتقالية.⁴ وبطبيعة الحال تمثل هذه المهام في مجموعها المعيار الذي يحدد مدى نجاح الحكومة من عدمه. المهام التالية تعتبر في قمة الأولويات:

1. العمل على تحقيق السلام العادل والشامل وإنهاء الحرب بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها.
2. إلغاء النصوص والقوانين المقيدة للحريات والتي تميز بين المواطنين على أساس النوع، بالإضافة إلى الإصلاح القانوني وبناء وتطوير المنظومة العدلية والحقوقية، وضمان استقلال القضاء وسيادة القانون.⁵
3. محاسبة منسوبي النظام البائد عن كافة الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب منذ الثلاثين من يونيو 1989 وفق القانون.
4. معالجة الأزمة الاقتصادية بإيقاف التدهور الاقتصادي والعمل على إرساء أسس التنمية المستدامة، وذلك بتطبيق برنامج اقتصادي ومالي واجتماعي وإنساني عاجل لمواجهة التحديات الراهنة.
5. ضمان وتعزيز حقوق النساء في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومحاربة كافة أشكال التمييز.

إذا استعرضنا ما تم إنجازه من هذه المهام الرئيسية الخمسة فسوف ندرك مدى تواضع الإنجازات. لعل أكبر المكاسب تتمثل في انتزاع الشعب حرياته في التنظيم والتعبير دون خوف. كما أُلغيت جميع القوانين المقيدة للحريات، وعُدلت القوانين الأخرى بحيث توافقت مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كذلك أُجيزت القوانين التي تفتح الطريق لإصلاح الأجهزة العدلية.⁶ وكونت لجنة اسمها «لجنة تفكيك التمكين ومحاربة الفساد واسترداد الأموال»، واستردت هذه اللجنة بعض الممتلكات العامة والأراضي والعقارات التي كانت مملوكة لحزب المؤتمر الوطني المحظور وبعض قادة النظام السابق.

4 عبد الحليم، أحمد (2019) السودان: النص الكامل للوثيقة الدستورية، موقع الغد 4 أغسطس 2019، تاريخ زيارة الموقع 2 يوليو 2020،

<https://rb.gy/sgjzgl>

5 المرجع السابق.

6 عبد الباري، ناصر الدين (2020)، وزير العدل، من صفحته على فيسبوك، (2020)، <https://bit.ly/38SVZqp>

بالإضافة لما سبق، قُدِّمَ البشير للمحاكمة، وأُدينَ بتهمة حيازة العملة، وحُكِّمَ عليه بالسجن لمدة سنتين، كان يفترض أن يقضيها في إصلاحية لكار السن⁷ (حيث يمنع القانون سجن من تجاوز عمره السبعين) إلا أنه نظراً لعدم وجود تلك الإصلاحيات في السودان، لم يكن هناك مفر من عودة البشير للسجن⁸. وفي يوليو 2020 بدأت محاكمته على قضية إعدام ثمانية وعشرين ضابطاً بالقوات المسلحة في عام 1990. أما فيما يتعلق بالجرائم الكبرى في دارفور، فيبدو أن ثمة اتفاق بين أطراف الحكومة حول «مثوله» هو ومن معه من المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية، وغموض حول «تسليمه». فبينما يمكن المثول داخل السودان، فإن التسليم يعني نقله إلى لاهاي⁹. وعموماً فإن الطريق الآن مفتوح لمحاسبته على جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها نظامه في دارفور. وما عدا هذا فبعد عام من الثورة فإن دولة الإسلاميين لا تزال موجودة كما هي، جسم بلا رأس، خصوصاً في الأقاليم، التي لا تزال محكومة بجنرالات البشير. إن دولة الإسلاميين ما تزال موجودة في شكل مؤسسات واقتصاد وكادر بشري.

حددت الوثيقة مدة ستة أشهر للوصول للسلام. حتى أغسطس 2020. تسعة أشهر بعد صدور الوثيقة. لم يتحقق السلام ولكن هناك إرهابات بذلك. كذا تضمنت المهام معالجة الأزمة الاقتصادية، ولكنها تفاقمت بفعل الركود الاقتصادي الذي نتج عن الوباء المستجد كوفيد-19، وبفعل الحرب الاقتصادية التي تقودها المؤسسات الاقتصادية - التي يسيطر عليها الإسلاميون الذين يضاربون في الذهب وفي الدولار. أما مجال إصلاح المنظومة العدلية فقد ظل جامداً قرابة العام؛ لأسباب تتعلق بثغرات في الوثيقة الدستورية قيَّدت يد الحكومة من إحداث التغيير المنشود. هذه الثغرات قد عولجت الآن في أيام كتابة هذه الورقة. والسؤال هو لماذا هذا الحصاد القليل في عام كامل؟ السبب هو أن هناك تحديات كبيرة ومهددات حقيقية تواجه الفترة الانتقالية.

ثغرات الوثيقة الدستورية

أكبر ثغرتين في الوثيقة الدستورية هما النصوص المتعلقة بالقوات المسلحة وقوات الدعم السريع من ناحية والنصوص المنظمة لتكوين السلطة القضائية من ناحية أخرى. فالمادة 34 (1) من الوثيقة الدستورية تقول أن القوات المسلحة تتبع القائد العام للقوات المسلحة وخاضعة للسلطة السيادية. وأن قانون القوات المسلحة هو المنظم لعلاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة التنفيذية. وهذا النص يضع كل شئون الجيش والدعم السريع في يد العسكر، ويقصي عنه السلطة التنفيذية. فالجيش لم يطرأ عليه أي تعديل. ومن المعروف أنه يعجز بالضباط العقائديين والمنتفعين من منظومة الفساد القديمة. ولم يُعاد للخدمة المفصولون من الضباط الوطنيين الذين فصلهم البرهان لانحيازهم للثورة، بدعوى التمرد على القيادة.

7 دويتش فيلاو، (2019)، «الحكم على البشير بالسجن عامين بتهمة الفساد»، 14 ديسمبر، تاريخ زيارة الموقع 3 يوليو 2020، دويتش فيلاو،

<https://bit.ly/2C1OzVp>

8 بي بي سي عربي نيوز (2019) «عقوبة سجن خفيفة بحق البشير»، تاريخ زيارة الموقع 3 يوليو 2020، <https://www.bbc.com/arabic/trending-50793359>

9 بي بي سي، (2020)، [هل سيسلم البشير للمحكمة الجنائية الدولية في صفقة مع إسرائيل؟]، <https://www.bbc.com/arabic/inthepress-51490124>

الثغرة الثانية تتعلق بالسلطة القضائية. فقد ثارت أزمة بين المكون العسكري والمكون المدني -متمثلاً في قوى الحرية والتغيير- حول كيفية اختيار من يشغل منصب رئيس القضاء والنائب العام. وهي أزمة مرتبطة بالوثيقة الدستورية التي تحكم الفترة الانتقالية، وأيضاً مرتبطة بقلة الثقة بين شريكي العملية السياسية.¹⁰ ولكن اعترضت عليه قوى إعلان الحرية والتغيير بدافع التشكك في نوايا العسكر، ومن ثم جرى سحب تلك المادة من الوثيقة الدستورية. وإزاء هذه المعضلة، بينما هم مقبلون على حفل التوقيع الذي لا يمكن تأجيله، قطع العسكر في المجلس العسكري الانتقالي وعداً للشركاء المدنيين بأنهم سوف يتخذوا قراراً بتعيين مرشحين للمنصبين قبل التوقيع على الوثيقة، ولكنهم حثوا بوعدهم، ورفضوا المرشحين اللذين تقدمت بهما قوى إعلان الحرية والتغيير، وطالبوا المدنيين بتغيير الأسماء. وهكذا ذهب الجميع لحفل التوقيع على وثيقة إشكالية. قبيل التوقيع جرى حل المجلس العسكري الانتقالي ونشأ مجلس السيادة. مرة ثانية وضعت قوى الحرية والتغيير ترشيحاتها للمنصبين أمام مجلس السيادة، فرفض الأخير الترشيحات بحجة أن في ذلك خروج على الوثيقة الدستورية التي لا تعطيم تلك السلطة. وهي حجة صائبة قانوناً. لذلك كان لا بد من تعديل الوثيقة الدستورية لإدخال نص يسمح بذلك. فأدخل نص يقول لحين تكوين مجلس القضاء العالي يتولى مجلس السيادة تعيين رئيس القضاء والنائب العام بترشيح من مجلس الوزراء. وبالفعل تولت السيدة نعمات عبد الله الخير منصب رئيس القضاء بينما تولى تاج السر الحبر منصب النائب العام. ولكن بعدما أهدر زمن كبير في تلك المناورات.

بالإضافة إلى ذلك، لم يكتمل بناء هياكل السلطة الانتقالية رغم مرور عام كامل، فما زال حكام الأقاليم والهيئة التشريعية ينتظران التقرير بشأنهما. وأسباب هذا التأخير تتعلق بالمحاصصة الحزبية. حيث تصر الحركات المسلحة على عدم اتخاذ قرار تعيين حكام الأقاليم وتشكيل المجلس التشريعي قبل انتهاء مباحثات السلام، ضماناً لنصيبيهما من تلك الوظائف.¹¹ وهناك سبب آخر غير معلن، يتعلق بالصراع حول الترشيحات والنسب داخل تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير. إذن هذا الفشل متعلق بالشق المدني من المعادلة السياسية.

مظاهرات تصحيح المسار

في الثلاثين من يونيو 2020، خرجت ملايين الجماهير في جميع أنحاء السودان في مظاهرة وُصفت بأنها الأكبر منذ اشتعال الثورة في ديسمبر 2018.¹² هذه المظاهرات خرجت بشعار تصحيح المسار، وأيدتها غالبية القوى السياسية والمهنية، في مقابل معارضة قليلة بدواع صحية وأمنية. صاحب تلك المظاهرة جدلٌ كثيف حول ما إذا كانت موجهة ضد الحكومة أم لتأييدها؟ وما إذا

10 أبو الجوخ، ماهر (2019) ماهر أبو الجوخ يكتب عن أزمة تعيين رئيس القضاء، 22 أغسطس 2019، تاريخ زيارة الموقع 4 يوليو 2020، تاسيتي نيوز، <https://bit.ly/3iuCLf2..>

11 إدريس، الهادي (2020)، «لم تنفق على تعيين حكام المناطق المؤقتين»، 17 أبريل 2020، تاريخ زيارة الموقع 5 يوليو 2020، الراكوبة، <https://bit.ly/2YZiwhM>

12 عوض، عبد الحميد (2020) مليونية 30 يونيو، تصحيح مسار الثورة، العربي الجديد، 29 يونيو 2020، تاريخ زيارة الموقع 5 يونيو 2020، <https://bit.ly/38zNhgi>

كانت احتفالية أم مطلبية؟ وإن كان واضحاً أنها مطلبية. فقد تقدمت لجان المقاومة،¹³ التي دعت ونظمت للمظاهرة، بمطالبها مكتوبة لرئيس الوزراء قبل المظاهرة بأيام.

تضمنت المطالب إكمال هياكل السلطة، والإسراع بتحقيق العدالة، ووضع خطط عاجلة لكل الوزارات وإعمال مبدأ الشفافية في المشاريع المطروحة من قبلها، وإيجاد قناة تواصل مباشر بين حكومة الثورة ولجان المقاومة. وهذه كلها مطالب تنادي بإصلاحات هيكلية عامة.¹⁴

كذلك تضمنت المذكرة مطلب محدد يتمثل في إقالة مدير الشرطة، المعروف بتحديه لرئيس الوزراء وتواطؤه مع أعداء الثورة.¹⁵ القانون لا يعطي الحق لرئيس الوزراء في فصل مدير الشرطة، وبناءً عليه أوصى بفصله، ورفع التوصية لمجلس السيادة، إلا أن العسكر عطلوا القرار، ولم يوافقوا عليه إلا بعد المظاهرة. إذن أصبح واضحاً ضد من خرجت المظاهرات، إنها خرجت ضد الشق العسكري في الحكومة الذي يعطل أعمال السلطة التنفيذية.

الجيش والأجهزة الأمنية والاقتصاد

يملك الجيش والدعم السريع والأجهزة الأمنية الأخرى السلاح، وإمبراطوريات مالية ضخمة، وشبكة مصالح معقدة مرتبطة بها. هذه الإمبراطوريات المالية تمثل دولة داخل الدولة؛ نظراً لعملها باستقلالية تامة عن وزارة المالية، وعدم خضوع حساباتها للمراجع العام. وهي تعد جزءاً من الدولة الموازية التي أنشأها نظام الحكم السابق. كتب عن هذه الدولة الموازية كتاب ينتمون للنظام السابق، على سبيل المثال يشير الصحفي عادل الباز أن:

حكومة الإنقاذ صنعت سوقها الموازي من شركاتها وبنوكها ورجال أعمالها كما صنعت بجانب المنظمات الحكومية القائمة والوزارات منظمات أخرى وهيئات ومؤسسات تملك التي في الدولة لتعمل ذات عملها، كما صنعت أمنها الخاص لا أمن الدولة وأسست جيوشا موازية وهكذا أصبحت دولة الإنقاذ دولتين يتم الصرف عليهما من ذات الموارد الصحيحة التي لا تكاد تفي بحاجيات الدولة الأولى.¹⁶

وعلى ضوء هذا يمكننا فهم سبب استماتة العسكر في إبعاد المدنيين عن التدخل في الشؤون العسكرية في الوثيقة الدستورية. التحدي الذي يواجه السلطة التنفيذية حالياً هو إدماج هذه الدولة الموازية في الدولة الأصل. وقد ظل رئيس الوزراء ووزير ماليته في حوار جاد مع المؤسسة العسكرية من أجل بسط هيمنة الحكومة على تلك الإمبراطوريات.¹⁷

13 لجان المقاومة تمثل شبكة غير حزبية من الشباب في جميع أحياء العاصمة والمدن والقرى. ونظمت المظاهرات ضد النظام.

14 المشهد السوداني (2020)، «لجان المقاومة تسلم حدودك حول السلام والحكم المحلي»، 19 يونيو، تاريخ زيارة الموقع 6 يوليو 2020،

<https://almashhadalsudani.com/sudan-news/sudan-now/20426/>

15 عبد الرحمن، كمال (2020) إقالة مدير عام شرطة الخرطوم. سكاى نيوز 5 يوليو 2020، تاريخ زيارة الموقع 6 يونيو 2020، <https://bit.ly/3e2RIS3>

16 الباز (2019)، مرجع سابق.

17 الجزيرة مباشر (2020)، وزير المالية: عائدات الخوم تذهب للجيش 15 مايو، تاريخ زيارة الموقع 6 يوليو 2020، <https://bit.ly/3iQG4gQ>

أصدر المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية تقريراً عن الفترة الانتقالية في السودان بعنوان «رفاق السوء: كيف يهدد المال القدر الفترة الانتقالية في السودان»¹⁸. ورد في الخطوط الرئيسية للتقرير أن «الجانب المدني من الحكومة مفلس مالياً ولكنه غير قادر على مواجهة العسكر الأقوياء الذين يسيطرون على مجموعة من الشركات الممتدة في كل اتجاه وتضع وزارة المالية والبنك المركزي في غرفة الإنعاش»¹⁹. ويمضي التقرير ليعيب على الدول الغربية تخليها عن حكومة حمدوك، وفشلها في توفير الدعم المالي والسياسي المطلوبين. ويرسم التقرير صورة قاتمة ومتشائمة لمصير الفترة الانتقالية ما لم يحدث أمران: أن يتغير ميزان القوى لمصلحة المدنيين، وإصلاح الاقتصاد واستقراره. ويوصي التقرير بأن تدعم دول الاتحاد الأوروبي حكومة حمدوك، وأن تعمل مع دول المحور العربي (السعودية والإمارات ومصر) على عدم التدخل لمصلحة العسكر.²⁰

العسكر كما أشرت سابقاً يملكون السلاح والمال، فإذا تملك الحكومة في المقابل؟ إنها تملك قوة الشعب وقوة المجتمع الدولي. خرج الشعب في مظاهرة مليونية، في الثلاثين من يونيو الماضي، مطالباً الحكومة بفرض سيطرتها الكاملة على البلاد. وقد نجحت المظاهرات التي عمت البلاد، والتي اعتبرت من أكبر المظاهرات في تاريخ الثورة، رغم وباء كوفيد-19، في إرسال أقوى الرسائل للمؤسسات العسكرية، ولدول المحور بأنه من المستحيل العودة لحكم العسكر، وأنه على العسكر توطين أنفسهم في ظل نظام حكم مدني عاجلاً أو آجلاً.

وقد ظهرت أولى ثمار الضغط الشعبي في قضية فصل مدير الشرطة؛ إذ وافق رئيس مجلس السيادة على طلب رئيس مجلس الوزراء بفضله صبيحة اليوم التالي للمظاهرات، علماً بأن الطلب قُدم قبل شهر. لقد أثبت الشعب السوداني أنه الحارس الأمين لثورته، وأن شعلة الثورة لا تزال مشتعلة. وشعار الثورة الأثير هو «حقك تحرسو ولا بجييك.. حقك تلاويهو وتقلعو». وهذا الشعار عبارة عن شطر بيت شعر من قصيدة لشاعر الثورة محمد الحسن سالم حميد ومعناه إنك إن جلست في انتظار أن تأتيك حقوقك هبة من الآخرين فإنها لن تأتي. ولكن عليك أن تنتزع حقوقك انتزاعاً (تقلعه) بالقوة (تلاويه). اصطف المجتمع الدولي لدعم الحكومة رغم جائحة الكورونا، فقد نظم الاتحاد الأوروبي مؤتمر أصدقاء السودان في الخامس والعشرين من يونيو 2020 الذي استضافته ألمانيا.²¹ وأكد المؤتمر في بيانه الختامي على بداية فصل جديد للتعاون بين المجتمع الدولي والسودان، بالإضافة إلى توفيره الدعم المالي اللازم للانتقال الاقتصادي والديمقراطي في سبيل تعزيز تلك الشراكة. وكان الحديث مرتكزاً على الإصلاح الاقتصادي، ومن ضمنه، بطبيعة الحال، ولاية وزارة المالية على المال العام، وما يعنيه ذلك من ضغط على الجيش. الولايات المتحدة أيضاً تمارس الضغط على العسكر من خلال الربط رفع اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب وبين سيطرة المدنيين على مقاليد الحكم في البلاد.²² تؤكد دراسة نشرتها مجموعة الأزمات الدولية أنه ما لم يتدخل العالم الغربي ممثلاً في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وكذلك دول الخليج، بضخ مساعدات مالية كبيرة للسودان، فإن حكومة حمدوك لا يمكنها

18 جالوبين، جان بابيز (2020) 'شركة سيئة: كيف تهدد الأموال المظلمة التحول في السودان' المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية 9 يونيو 2020، تاريخ زيارة الموقع 6 يوليو 2020، <https://bit.ly/3gyJ0wv>

19 المرجع السابق.

20 المرجع السابق.

21 البيان النهائي (2020) «مؤتمر الشراكة مع السودان»، برلين 25 يونيو 2020، المفوضية الأوروبية، تاريخ زيارة الموقع 7 يوليو 2020، <https://bit.ly/2CjzEUUn>

22 المرجع السابق.

النجاح، كما أنها سوف تصبح أكثر عرضة للفشل أمام الأزمة الاقتصادية، خاصة مع تربع العسكر للانقضاض على السلطة في اللحظة المناسبة.²³ فهل هذا صحيح؟

الإجابة نعم ولا. نعم سيبقى الاقتصاد والضائقة المعيشية المستفحلة هي التحدي الأساسي والمهدد الحقيقي للفترة الانتقالية. يراهن الإسلاميون على كسر موجة الثورة عن طريق إفشال الحكومة اقتصادياً، بعدما فشلت محاولتهم العودة للحكم عن طريق الانقلاب العسكري. ويزيد من الضائقة المعيشية سيطرة الإسلاميين على القطاع المصرفي، وعلى قدر كبير من النشاط التجاري، ومقدرتهم الفائقة على التلاعب بالأسعار وافتعال الاختناقات وندرة السلع. ويسعى الإسلاميون بالأساس لإضعاف الشعبية الكاسحة لحكومة حمدوك من خلال إظهار عجزها عن إدارة الأزمة الاقتصادية، ووصمها بالفشل في تخفيف العبء المعيشي على الشعب. يعملون على ذلك من خلال جعل صفوف الوقود والخبز والمواصلات مشهداً دائماً، وعنواناً يتصدر عناوين الرئيسية للصحف اليومية. ويبدو أن هدفهم أصبح الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية، أو على أكبر قدر منها، في ظل الأوضاع الجديدة. لذلك تكاثرت وسطهم الدعوات للتسوية السياسية والمصالحات والتوافق الوطني وغيرها من المصطلحات من جانب، مع تواصل ضغطهم الاقتصادي من الناحية الأخرى. إلا أن أحد الشعارات التي رددتها الجماهير في المظاهرة المليونية في الثلاثين من يونيو الماضي «الجوع ولا الكيزان»، أوضحت مدى استعدادها إذا ما وُضعت أمام الخيار بين الجوع وعودة الإسلاميين للحكم فإنهم سيختارون الجوع.

البعد الخارجي

أشار تقرير المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية للتدخلات الخارجية الإقليمية في المشهد السوداني، ومحاولات توجيهه نحو مصالح دول الإقليم المعنية، وهي مصر والسعودية ودولة الإمارات. وأشار أيضاً للعلاقة المتوترة بين المؤسسة العسكرية التي يرأسها البرهان وقوات الدعم السريع التي يرأسها حميدتي. ظل الجيش السوداني يستعين بالمليشيات القبلية لتخوض له حروباً رخيصة الثمن، وتعفيه في الوقت ذاته عن المسؤولية المباشرة عن الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين. كان يُطلق على هذه المليشيات صفة القوات الصديقة، ويزودها بالأسلحة والتدريب والدعم المادي واللوجستي، وكان يستغنى عنها بعد أن تنجز مهامها الآنية.

ولكن وضع مليشيات قوات الدعم السريع كان مختلفاً عن المليشيات الأخرى، فقد أنشئت بقانون، وبدت وكأنها قوات دائمة أو جيش موازي للجيش السوداني. أراد البشير إلحاقها بالجيش السوداني، إلا أن قياداته اعترضت لأسباب قانونية، وأخرى تتعلق بتقاليد الجيش السوداني. فألحقها البشير بجهاز الأمن، قبل أن ينقل تبعيتها لاحقاً للقصر، ويجعلها تحت إشرافه المباشر. كان واثقاً من ولاء قائدها حميدتي، وكان يسميه «حماتي». الآن ينظر قادة الجيش بتوجس شديد لنمو هذه المليشيا في العدة والعتاد والإمكانات المالية الضخمة، وعلاقات قائدها الإقليمية، وخاصة مع المملكة السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

23 إحاطة رقم 157 (2020)، تمويل إحياء المرحلة الانتقالية المضطربة في السودان، مجموعة الأزمات، 22 يونيو 2020، تاريخ زيارة الموقع 6 يوليو 2020،

<https://bit.ly/2ObYdHO>

وهكذا بينما تفضل مصر تقوية البرهان بحيث يستنسخ النموذج المصري، تفضل السعودية ودولة الإمارات المتحدة التعامل مع حميدتي الذي استخدمته من قبل، وتأمل في إنقاذه حليفها الليبي حفره. حالياً، تقف قطر وتركيا متربصتان في الأروقة، في انتظار اللحظة المناسبة للعب دور يعين حلفائهما الإسلاميين الذين يتعرضون لخسائر سياسية واقتصادية فادحة.²⁴

لقد فتر حماس المملكة العربية ودولة الإمارات لدعم السودان، ذلك الحماس الذي أظهرته في البداية عندما أعلنتنا عن تقديم مساعدات مالية مقدارها ثلاثة مليارات دولار أمريكي. وأوضحت الدولتان أن تلك المساعدات تأتي «استشعاراً منهما لواجبهما نحو الشعب السوداني الشقيق».²⁵ إلا أن تلك الأموال لم تصل، باستثناء 500 مليون دولار، وضعت كوديعة في بنك السودان المركزي؛ في محاولة لوقف تدهور العملة السودانية. وقد ألح حميدتي في خطاب مسجل أن الدولتين توقفنا عن تقديم المساعدات الموعود بها كردة فعل لهجوم الثوار المتواصل عليهما في المظاهرات، وعبر منصات التواصل الاجتماعي.²⁶ إلا أنه من الواضح أن تلك المساعدات قد منعت لإدراك هاتين الدولتين أن الشعب السوداني أفضل مشروعهما في قتل الثورة ووآد أحلامه ببناء دولة ديمقراطية.

احتماليات السلام

هناك إرهابيات للوصول لاتفاق سلام بين الجبهة الثورية (التي تضم ثمان حركات مسلحة) وبين الحكومة. وقد أقدم رئيس الوزراء على إجراء تعديل وزارى أخلى بموجبه سبع حقائب وزارية؛ استعداداً لاستيعاب قادة هذه الحركات في الحكومة.²⁷ هذه خطوة كبيرة في تحقيق أهداف المرحلة الانتقالية كما نصت عليها الوثيقة الدستورية. إلا أن المعضلة تكمن في بقاء أهم حركتين مسلحتين خارج هذه الاتفاق، هما الحركة الشعبية شمال بقيادة عبد العزيز الحلو، وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد النور. وبينما بدأت المباحثات مع الأول، لم تبدأ بعد مع الثاني. والعقبة الأساسية في المفاوضات معهما هي إصرارهما على النص على الدولة العلمانية وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية.²⁸ بدون انضمام هاتين الحركتين للسلام لا يمكن الادعاء بأن السلام قد تحقق، خاصة وأن هاتين الحركتين هما الأقوى عتاداً ودعماً سياسياً؛ فالأولى تسيطر على أراض واسعة، ولها حاضنة

24 جالوبين (2020) مرجع سابق

25 سكاى نيوز (2019) ثلاثة مليارات من السعودية والإمارات للسودان 21 أبريل، تاريخ زيارة الموقع 5 يوليو 2020، <https://bit.ly/2Du2SCV>

26 آر تي عربي (2020) «حميدتي يحذر من استخدام النساء لتهدية الذهب خارج السودان»، 24 يونيو، تاريخ زيارة الموقع 7 يوليو 2020، <https://www.youtube.com/watch?v=pDcwaOLjbcc>

27 عبد المنعم، بحران (2020)، «السودان: تعديل وزارى يشمل الخارجية والمالية»، <https://bit.ly/2Dlvii5>

28 راديو دنقا اون لاين، (2019) الحلو: «خلافنا مع الحكومة يخصص في علمانية الدولة وتقرير المصير»، 28 ديسمبر 2019، تاريخ زيارة الموقع 5 يوليو 2020، <https://bit.ly/3iNdfBM>

شعبية من شعب النوبة، والثانية يتوحد وراءها «الفور» وهم السكان الأصليين لدارفور وأكبر القبائل بها، والملوك التاريخيين لسلطنة الفور التاريخية والتي كانت مستقلة حتى عام 1916.²⁹

الخلاصة: كيف يبدو المستقبل؟

يبدو أن التوجه الأهم للثورة، والمتمثل في رفض المحاصصات الحزبية في الفترة الانتقالية، والاعتماد على الكفاءات المهنية لتولي المناصب قد هُزِمَ وقُضِيَ عليه. فدخل قادة وممثلي الحركات المسلحة للمجلس السيادي ومجلس الوزراء، بالإضافة لتوقع انضمام بعض السياسيين الآخرين من قوى إعلان الحرية والتغيير للحكومة؛ سيؤثر بالتأكيد على مسار الحكومة، وربما يجعلها أقل تعبيراً عن روح الثورة. والسؤال هنا هو هل يُثَلِّ القادمون الجدد للمسرح إضافة إيجابية تدعم تحقيق أهداف الثورة؟ أم أنهم سيزيدون المشهد تعقيداً على تعقيده؟

من المؤكد أن القادمين خليط متنافر، فبينهم ثوريون شرفاء، وتجار حروب، وعملاء لبعض دول الخليج. وبينهم انتهازيون، ومتسكعون، وسماسة في أسواق النضال. والأخرون تحديداً سيكونون محل ترحاب من أعداء الثورة، وسوف يمارسون دورهم مدفوع الأجر في خلط الأوراق، وإرباك المشهد السياسي، وتخريب الحياة السياسية، في سبيلهم خلق البيئة المفضلة لخدمة مصالحهم الشخصية. أمام كل هذه التحديات الجسيمة، والمهددات الحقيقية، يبقى الشعب نفسه هو الصخرة التي سوف تنكسر عليها كل هذه الموجات، وهو الرقيب، والحارس الأمين لحقوقه. فهان الشعب على نفسه واستمرارية ثورته هو الرهان الرابع.

29 الحاج، حسين آدم (2019)، «سلطان علي دينار: تأملات في تاريخ دارفور» ومركز القلم للأبحاث، 12 فبراير 2019، تاريخ زيارة الموقع 8 يوليو 2020،

<https://bit.ly/2ZbzbyM>

حقائق الراهن السوري واحتمالات المستقبل

أكرم النبي¹

بعد أكثر من 9 سنوات على انطلاق الثورة في سوريا، وما واكبها من تحولات سياسية وعسكرية، أصبح من الممكن التطرق لبعض المشاهدات، الأقرب للحقائق، الجديرة بالملاحظة والتحليل.

فبعدهما جذب الصراع المحتدم بين الأطراف المحلية التدخل الخارجي الواسع، أصبح لهذا الصراع بُعداً خارجياً مهيمناً وطاغياً على بعده الداخلي. وأصبح مصير الأزمة السورية مرتبطاً بقوى إقليمية ودولية. وقد ساهم تراخي المجتمع الدولي وعجز الأمم المتحدة عن فرض حل للأزمة، في تأجيج هذا الصراع واستعصائه. بينما شهد معسكر النظام السوري تغييرات ديناميكية قوية وتفاوت واضح في الأولويات بين النظام والدول الراعية له، واستمر عجز المعارضة السورية عن وضع حد لهذا التردّي المرعب للأزمة.

هذه الحقائق التي ترسم ملامح واقع سوريا اليوم، تفرض العديد من التساؤلات والاحتمالات بشأن مستقبل الصراع، ومسار العدالة الانتقالية المحتمل ودور الأمم المتحدة في توجيهه. وهو ما نحاول التطرق له في هذه الورقة.

1 أكرم النبي كاتب ومعارض سوري.

هيمنة البعد الخارجي الصراع

لم يعد الحدث السوري مجرد ثورة محلية للمطالبيين بالتغيير ضد حماة الماضي والوضع القائم. بل أفضى العنف المفرط وما خلفه من ضحايا وخراب، وإنهاك كامل للقوى العسكرية والأمنية، وتدهور اقتصادي ومعيشي، إلى استجرار دعم خارجي واسع. الأمر الذي حوّل الصراع المحلي لصراع ذو بُعد إقليمي ودولي. بل ربما أصبح البعد الداخلي ثانوياً مرتين بالبعد الخارجي، يحدوه حضور عسكري متنوع لأكثر من طرف إقليمي ودولي على الأرض السورية، أو ضخم أميركا وروسيا وإيران وتركيا. هذا بالإضافة إلى التدخلات العسكرية الإسرائيلية التي لم تهدأ، والحضور العربي الخفي الداعم لفصائل مسلحة. هؤلاء جميعاً يتقاسمون السيطرة والنفوذ على مجريات الصراع السوري ويؤثرون بدرجات متفاوتة على أصحاب الفعل والقرار المحليين.

ومثلما أفضى الدعم الروسي العسكري للسلطة وركونه لأوهام الحسم إلى إجهاض الحل السياسي وتغذية خيار الحرب، فقد شكل تلك الدوائر الغربية عن التدخل لوقف العنف وتواضع دعمها للمعارضة السياسية مدخلاً لشحن الصراع وتمكين التطرف والعنف المضاد، كما عزز من قدرة أطراف إقليمية كإيران وتركيا على لعب أدوار عسكرية وسياسية في الصراع.

هذه التحولات التي شهدتها الحضور الإقليمي والدولي في المشهد السوري تنذر بعودة مناخ عالمي جديد يقارب مناخ الحرب الباردة² وتمهد لتنامي الصراع من جديد على السيطرة العالمية بين الغرب والشرق، وتحديدًا بين أميركا وروسيا. ليغدو ما حققته موسكو من نتائج في الصراع السوري أشبه بفتاحة لاستعادة وزنها السياسي وهيبتها العسكرية عالمياً، يحدوها انكفاء الولايات المتحدة وانسحابها من موقعها كقطب وحيد مسيطر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. والأسوأ هو انفلات الأدوار الإقليمية لدول أقل أهمية مثل إيران وتركيا، وعودة تسويق أحدث الأسلحة الفتاكة، وتصعيد نزاعات دبلوماسية واقتصادية، بعض وجوها الاختراقات الإلكترونية والحد من حرية التجارة وتعزيز الحماية الجمركية وآخرها جائحة كورونا. الأمر الذي ينذر بتجدد الصورة النمطية البغيضة لدول كبرى تستهتر بمصير البشرية، تُعلي من منطق الغلبة، وتسعى للهيمنة وفرض النفوذ دون اعتبار لمصالح الشعوب الضعيفة وحقوقها.

عجز المجتمع الدولي عن فرض حل للأزمة

أصبح الصراع السوري عصبياً على الحسم العسكري أو الحل السياسي، ولا يغير هذه الحقيقة تكرار التصريحات والدعوات الخجولة لبحث حل سياسي من مؤسسات أممية ضعيفة، محكومة بقرارات الدول الكبرى، عاجزة عن أداء واجبها في حفظ السلم والأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان.

2 إبراهيم أبو جازية (2016) «سوريا: طريق نحو حرب باردة ثانية»، ساسا بوست 2 نوفمبر، <https://www.sasapost.com/second-cold-war/>.

لقد دفعت الثورة السورية ثمن عجز الأمم المتحدة، وضاعفت الانتقادات الشديدة للأمم المتحدة بسبب عجزها عن الوفاء بدورها في وقف العنف المفرط، وفرض حل سياسي، مما تسبب في تحويل سوريا لأزمة مستعصية.³ إذ أخفق المبعوثون الأمميون في جمع الفرقاء حول طاولة حوار مثمر، أو ضمان التزامهم باتفاق. كما أخفق مجلس الأمن مراراً في التوصل لقرارات تدين العنف وتحقن الدماء، بعدما أحبط «الفييتو» الروسي والصيني 12 قراراً له،⁴ فضلاً عن مشاريع القرارات التي تم وأدائها قبل رفعها للتصويت. كما حال «الفييتو» دون وصول المساعدات الإنسانية للسوريين المنكوبين عبر نقطتين حدوديتين مع تركيا.⁵ كما عجز مجلس الأمن أيضاً عن تفعيل «استخدام القوة» المكفول تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق السلم والأمن في سوريا، وذلك رغم ثبوت استخدام السلطة السورية المتكرر للأسلحة الكيماوية، بل وعجز المجلس عن معاقبة مستخدمي هذه الأسلحة المحرمة دولياً، مكتفياً بمواجهة وقصف تنظيم «داعش».

وفي الجانب الإنساني والاغاثي، تعثرت الأمم المتحدة على مدى الأعوام المنصرمة في فك الحصار عن العديد من القرى والأحياء، وعجزت أو تلكأت في توصيل المساعدات الغذائية والطبية للمحاصرين، مكتفية بالشجب والادانة، وتقديم ما يتيح لها النظام تقديمه، خاصة بعدما تكرر قصف قوافل مساعداتها وقتل وجرح العشرات من موظفيها الاغاثيين.⁶

كانت الخطوة الأولى والجدية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في التعاطي مع الحالة السورية هي الوصول لتوافق بين مجموعة عمل تضم الولايات المتحدة والصين وروسيا والمملكة المتحدة وألمانيا وتركيا وجامعة الدول العربية، وإصدار «بيان جنيف» في 30 يونيو 2012، والذي يؤسس لمجموعة من المبادئ المرحلية والانتقالية لمعالجة تفاقم الصراع السوري.⁷ إلا أن عمومية مبادئ هذا البيان فتحت المجال للخلاف بين الأطراف المعنية بالنزاع من السوريين وغيرهم حول تفسير هذه المبادئ، التي لم تشر بوضوح مثلاً إلى مصير الرئيس بشار الأسد الذي تطالب المعارضة والشعب السوري برحيله.

منذ 2012، وتحت مظلة «بيان جنيف»، عُقدت عدة مؤتمرات حملت أسم مؤتمرات جنيف، أشرف على بعضها الوسيط الدولي السابق الأخضر الإبراهيمي، وأشرف على البعض الآخر ستيفان ديمستورا. وقد تمت جميعها برعاية أمريكية وروسية مشتركة. هذه المؤتمرات لم تسفر جميعها عن أية نتائج، حتى وصل مسار مفاوضات جنيف بجولاته المتعددة إلى طريق مسدودة، مانحاً روسيا وحلفائها القدرة على التفرد والتحكم بمصير الصراع السوري ومستقبله. وقد تجلت هذه القدرة سريعاً بالتوافق بين

3 أبو اليزيد، عبد المعطي أحمد عبد المعطي (2020) «دور أنظمة الأمم المتحدة تجاه سوريا في الفترة من 2019-2010»، المركز الديمقراطي العربي، 9 مايو، <https://democraticac.de/?p=66232>

4 آر تي إي (2018) «روسيا: 12 فيتو في الأمم المتحدة بخصوص سوريا»، 11 أبريل، <https://www.rte.ie/news/world/2018/0411/953637-russia-syria-un-veto/>.

5 ميشيل نيكولز (2020) «روسيا والصين تعترضان على المساعدة السورية عبر تركيا للمرة الثانية هذا الأسبوع»، رويترز، 10 يوليو، <https://www.reuters.com/article/us-syria-security-un-idUSKBN24B2NW>.

6 كومينغ، بروس، نيك وآن برنارد (2017) «محققو الأمم المتحدة يقولون إن سوريا قصفت قافلة وفعلت ذلك عن عمد»، نيويورك تايمز، 1 مارس، <https://nyti.ms/33AotDQ>.

7 مجموعة العمل من أجل سوريا، البيان الختامي (2012)، مجلس العلاقات الخارجية، 30 يونيو، <https://www.cfr.org/syria/action-group-syria-final-communicue/p28652>.

روسيا وإيران وتركيا عام 2016 من خلال إصدار بيان مشترك سُمي «إعلان موسكو»⁸ لإحياء العملية السياسية، تلاه اجتماعات ومؤتمرات عقدت في «الآستانة» و«سوتشي» منحت روسيا وتركيا دوراً رئيساً في وقف الأعمال العسكرية وتثبيت مناطق ما سمي خفض التصعيد.

هذا الفشل الواضح على المستوى التفاوضي والعجز عن خلق فرصة لدفع السلطة والمعارضة ولو لخطوة واحدة نحو الحل السياسي، أو حتى نحو ما يصح اعتباره «الرؤية الروسية لتسوية الصراع السوري»، تسبب في عدم تحقيق الحد الأدنى من مطالب الشعب السوري المنكوب، وخاصة في الجانب الإنساني المتعلق بإطلاق سراح المعتقلين وكشف مصير المفقودين والمختفين قسرياً. في المقابل عمد النظام وحليفاه روسيا وإيران، خلال مسار المفاوضات الشككية، إلى الإبقاء على ما يخدم مصالحهم وأجندتهم السياسية، وخاصة الهدن والتسويات المحلية التي عقدت أو فرضت في بعض المناطق المحاصرة، وأخذ بعضها شكل التهجير القسري تحت وطأة سلاح التجويع والتدمير.⁹

تحولات في معسكر النظام السوري وحلفائه

تفسر الدوافع العميقة لدى النظام السوري في الاحتكام لمنطق العنف والغلبة لسحق التحركات الشعبية أسباب تردي المشهد السوري وما وصل إليه، بما في ذلك تبديد الفرص المتاحة لنقل الأزمة من مسارها الأمني إلى الحقل السياسي. إذ يعمل النظام، ليلاً نهاراً، لإيهام نفسه والمجتمع بأن انتصاره العظيم والنهائي صار في المتناول، موحياً للعالم بأنه أفضل المؤامرة الكونية التي حيكت ضده، وأنه بطل مواجهة الإرهاب والجهادية، دون أن يكلف نفسه عناء الالتفات ولو للحظة لما خلفه إصراره على الاستمرار في الحكم من خراب، بعدما استدعى أشد أسلحة الفتك ومختلف أشكال الدعم الخارجي.

للسلطة في سوريا تاريخ طويل من القهر والغلبة والعجز عن تقديم تنازلات سياسية، فهي لا تقبل أية مساومة على بقائها أو تعديل في تشكيلها، وغالباً ما تخوض معركتها في الحكم إلى النهاية كمعركة وجود، بعدما توظف القمع لإخماد رغبات الشعب في التغيير. هذا الإصرار على إنكار مشروعية حراك الناس وتصويرهم كأدوات طائفية ومتآمرة يُحل سحقهم، بما في ذلك استخدام العقاب الجماعي والتدمير العشوائي لإبادة البيئة الاجتماعية الحاضنة للتغيير.¹⁰

لقد أبتلى السوريون بسلطة تسيطر على دولة تنتمي لنوع «الدولة الأمنية» التي تستمد حضورها وقوتها من أجهزة أمنية ممتدة في كل مكان، تدير كل شيء وتتدخل في كل تفاصيل الحياة، وظيفتها زرع الخوف في المجتمع وخنق الفضاء السياسي. الأمر الذي أخضع المجتمع السوري لعقود لمنطق مدعو الوصاية على الأوطان والقضايا القومية. هذا المنطق جوهره ليس التنافس

8 سي إن إن بالعربية (2016) «إعلان موسكو حول سوريا بعد اجتماع روسيا وإيران وتركيا»، 20 ديسمبر، <https://cnn.it/33v2mhO>.

9 حسن، عرفة (2019) «مأسسة التغيير الديموقراطي في سوريا» أتلانتك كاونسل، 4 أبريل، <https://bit.ly/2JfNzRy>.

10 بلاك، إيان (2019) «الأسد أو تحرق البلد» بقلم سام داغر - تاريخ غني لسقوط سوريا» ذا جارديان 15 يوليو، <https://bit.ly/2JpMcPZ>.

الصحي لاختيار الأفضل والأكثر تعبيراً عن مصالح المجتمع وتكويناته، بل مبدأ القوة والقمع والإرهاب لتثبيت الهيمنة وجني الثروة والامتيازات.¹¹

تجنب هذه السلطة تعديل طرقها القمعية والانتقال للسيطرة السياسية عوض الأمنية. إما لأنها تخشى الانفتاح على الناس وتخوف من المبادرات السياسية التي قد تفضح ضعفها وهشاشتها، وتقوي حضور المجتمع ودوره في الرقابة والمحاسبة، أو لقوة «لوبي» الفساد المنتشر في دوائرها ومؤسساتها، واستماتته للحفاظ على مصالح وامتيازات لا تنازل عنها. أو لأن رهان النخبة الحاكمة يتمحور حول قدرتها على حسم الأمور لصالحها عبر توظيف القمع المفرط والاضطهاد المعمم والاستفزازات المذهبية لإثارة ردود أفعال موازية تدفع بالانتفاضة السلمية نحو دوامة العنف، خاصة ولديها تجارب قعية عديدة تعزز ثقتها بأن دوام السيطرة مرهون بإرهاب الناس وشل دورهم وليس بتعزيز تفاعلهم السياسي. أو لاعتقاد زائف لدى القوى الأمنية بأنها تشكل مدمكاً مريعاً راسخاً لا يمكن هزيمته أو زعزاعته. أو ربما بسبب تنامي شعور الجناة السلطويين بأنهم وبعد ما اقترفوه من جرائم قد وصلوا لنقطة اللا عودة، يخافوا ساعة العقاب والحساب، ومن ثم فهم رهن معركة حياة وموت يرتبط وجودهم ومستقبلهم بنتائجها.

صحيح أن المشهد السلطوي بدأ يتغير في الآونة الأخيرة، بعدما تراجعت لحد كبير ضرورات التعبئة الحربية والخيار العسكري، وغدا النظام السوري -الذي يتغنى بانتصاراته- أمام متطلبات ملحة هو عاجز عن تليتها، خاصة في الجانبين الاقتصادي والمعيشي. هذا بالإضافة إلى تصاعد الخلاف بين مراكز قوى مهمة في السلطة السورية، أخطرها الخلاف بين رأس النظام ورامي مخلوف، والذي أسفر عن محاصرة الأخير وتصفية غالبية أملاكه في الأراضي السورية،¹² فضلاً عما يثار عن اعتقالات وتصفيات طالت قادة في الجيش والأجهزة الأمنية ينتمون للدوائر الأبعد عن رأس النظام. إلا أنه من العبث الرهان على هذه الخلافات نخلق نتائج مختلفة ذات أهمية نوعية، ما دامت البنية التكوينية للسلطة ما زالت قائمة على السيطرة الأمنية وتمركز الثروة بيد قلة تعضدهم روابط عصبوية متخلفة وعلاقات الفساد والمحسوبية، وما دام القائمين على هذه السلطة محتفظين، رغم خلافاتهم، بتماكسهم الطائفي والعائلي وسرعة تجاوز الخلاف لحماية أدواتهم التسلطية ومصالحهم، خاصة في ظل الظروف الانتقالية العصبية التي تعيشها البلاد اقتصادياً وأمنياً.

أن ما نراه اليوم في سوريا هو أحد تجليات عجز سلطة منهكة فقدت شرعيتها وتهتكت مقوماتها وقدرتها على تجديد ذاتها وإعادة إنتاج حضورها بالشروط السابقة والشخصيات القديمة، فباتت تعاني من أزمة حكم متعددة الوجوه؛ أخلاقياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، يفاقمها خضوعها التام لإملاءات أطراف خارجية، كروسيا وإيران، اللتان تمدانها بأسباب البقاء والاستمرار على مختلف المستويات. كما لا يمكن أن نغفل دافع التنافس على الحصص والمغانم. فقيما استغل رامي مخلوف ظروف الحرب لتعزيز قدراته المالية والاقتصادية، وتوسيع استثماراته داخل البلاد وخارجها، أعاد الرئيس السوري توزيع مجالات السيطرة والنفوذ

11 الشريبي، سهير (2018) «بنية النظام الأسدي وميلاد» الدولة المتوحشة "في سوريا"، 27 Ida2at، مارس،

<https://www.ida2at.com/structure-assad-regime-and-birth-savage-state-in-syria/>.

12 بوين، جيريمي (2020) رامي مخلوف: الصدع في قلب العائلة الحاكمة في سوريا، بي بي سي، 19 مايو،

<https://www.bbc.com/news/world-middle-east-52705469>.

بصورة آمنة داخل محيطه، بما يضمن تخفيف نفوذ بعض الشخصيات التي كبر وزنها وبدأت تظهر موضوعياً كمنافس له ويبلغ أي احتمال لوجود بديل مقبول في البلاد.

أما على مستوى الصراع، فثمة فصل جديد من فصول التنازع بين روسيا وإيران على الثروات ومفاصل الدولة والاقتصاد، في ظل ما يثار حول خطة قادة الكرملين لإعادة تأهيل الوضع السوري،¹³ بما ينسجم مع رؤيتها ومصالحها، ويحجم الوجود الإيراني في سوريا، بعدما بات سبباً رئيسياً للتوتر والتفكك داخلياً، وإزعاج أطراف إقليمية وعالمية، وإعاقة تحويل نصر موسكو العسكري إلى إنجاز سياسي مقبول دولياً -تحشاه طهران وتعاديه- يستوجب الدعم الدولي وتمويل إعادة الإعمار. واللافت أن الخلاف بين موسكو وطهران بدأ يتفاقم مع نحو المعارك وبداية موسم القطاف، ليأخذ أبعاداً لا بد أن تفضي في نهاية المطاف لتمكين طرف على حساب الآخر، ليس فقط لأن التجربة تفيد بأن قوتين نافذتين ومتنافستين يصعب تعايشهما على أرض واحدة، وإنما بسبب تباين شروطهما ودوافعهما للتدخل في الشأن السوري وتعارض خططهما حول مستقبل البلاد.

يفتقد التدخل الإيراني للشرعية الإقليمية والدولية، وتحذوه حسابات طائفية طامعة في الهلال الشيعي وإحياء الإمبراطورية الفارسية، محتقناً برغبة مزمنة في مجابهة الكفة الإسلامية السنية. بينما يمتلك التدخل الروسي تفاهات دولية، خاصة مع الأميركيين والأوروبيين، وحسابات سياسية تميل لأخذ مصالح مختلف مكونات المجتمع السوري الدينية والأثنية في الاعتبار، توخياً للاستقرار وديمومة نفوذه في البلاد والمنطقة.

لذلك لجأ الجانب الروسي لفتح خطوط مبكرة ومصالحات واسعة مع قوى معارضة ذات وجه إسلامي سني، والبدء بإزاحة شخصيات عسكرية واقتصادية أفرزتها فوضى الحرب وصار نفوذها خطراً على سيادة القانون وإحكام السيطرة على الدولة، وإعادة تنظيم القوى العسكرية (الجيش) وشبه العسكرية، خاصة جماعات الدفاع الوطني المشكّلة والمدعومة من طهران. هذا بالإضافة إلى محاسبة وإقصاء الضباط الفاسدين أو المرتبطين مع الميليشيا الإيرانية، لمنع طهران من الزج بالبلاد في معارك مذهبية تغير الواقع القائم في المشرق العربي، ولكن دون أن تغفل صمت روسيا -ولنقل حيادها- إزاء الغارات المتكررة للطيران الإسرائيلي على مواقع للحرس الثوري وحزب الله في سوريا.

مسئولية المعارضة وهيمنة الجهاديين

ثار السوريون البسطاء ضد القهر والفساد والتمييز بمعزل عن الأيديولوجيات والبرامج الحزبية، ودون قوى سياسية عريضة أو شخصيات كاريزمية تتصدر صفوفهم. كانوا متعاطفين لقيادة سياسية مجربة وموثوقة تنصر ثورتهم وتقودها بأقل الآلام والأخطاء، لكنهم نكبوا بمعارضة لم تكن على «قدر الحمل والمسئولية».¹⁴

13 خلبينيكوف، ألكسي (2020) «الإصلاح العسكري في روسيا وسوريا: التحديات والفرص»، مركز مالكوم إتش كير كارنيغي للشرق الأوسط، 26 مارس، <https://bit.ly/3loA9zl>.

14 البني، أكرم (2019) «المعارضة السورية إذ تنتقد ذاتها»، الشرق الأوسط 22 مارس، <https://bit.ly/3ll2nLu>.

فرغم فداحة الدماء والتضحيات، انخرطت المعارضة في نزاعات لا طائل منها، وتقاعست عن خلق قنوات للتواصل مع الحراك الشعبي، وتباطأت في تدارك سلبياتها وتوحيد صفوفها وامتلاك زمام المبادرة وتطمين مكونات المجتمع التعددي (قومياً ودينياً وطائفيًا)، ولم تقدم رؤية موضوعية لمسار الصراع وللآليات السياسية والعسكرية ومدى توافقها مع خصوصية الوطن السوري بتاريخه وحساسية ارتباطاته الإقليمية والعالمية.

عانت المعارضة السورية من حزمة أمراض خلفتها عقود طويلة من جور السلطة وظلمها، أعاقت ظهور رموزها كقدوة ومثالاً يحتذى به في السلوك الديمقراطي والمثابرة والتضحية، بل أشاعت عنهم صور تضحج بانخلافات الشخصية والتنافس المرضي والمؤذي على المناصب، تفوح منه رائحة الأساليب المتخلفة والمصالح الحزبية الضيقة وظواهر الأنانية والاستئثار والفساد. وقد زاد الأمر سوءاً تخليها عن النهج السلمي واستسلامها المبكر للتحويلات نحو العسكرية، وحماسها المؤسف «لانتصارات السلاح» وتجربة ما سمي بـ «المناطق المحررة»، الأمر الذي أوقع سوريا في غف النظام ولعبته التي يتقنها جيداً، فأصبح بإمكانه سحق الثورة عبر عزلها عن دوائر التعاطف، وتسويغ كل أنواع القهر والتنكيل ضدها، في ظل توازن قوى عسكري يميل على نحو كاسح لمصلحته، بالتزامن مع احجام المعارضة عن اتخاذ موقف واضح من الإسلام السياسي وتنامي فصائله المتطرفة.

هذه العوامل ساهمت في توفير المناخ المناسب لجذب الجماعات الجهادية من مختلف أنحاء المعمورة وتمكينها من احتلال مساحة كبيرة في المشهد السوري، لتتمكن، بعد حين، من مصادرة روح الثورة وقيمها وصرف قطاعات واسعة من الحراك الشعبي عن شعارات الحرية والكرامة. هذا بالإضافة إلى دور الجهاديين في القمع واعتقال واغتيال النشطاء والمعارضين، وإطلاق الرصاص على أية محاولة احتجاج للمدنيين، وتحويلهم لدروع بشرية تخوض بهم حرباً لم يعد لهم فيها لاناقة ولا جمل. وهذا ما أفقد الثورة صورتها الديمقراطية وتسبب في إحجام فئات متعاطفة معها عن المشاركة، بعدما تم تشويه البديل الديمقراطي المنشود.

لقد تعرض أكثر من نصف الشعب السوري لأضرار وأذى مخيف. مئات الآلاف من القتلى ومثلهم من الجرحى والمشوهين، وأعداد مهولة من المفقودين والمعتقلين والمهاجرين نزوحاً داخلياً أو لبلدان الجوار أو لمخيمات غير آدمية، ناهيك عن مئات الآلاف بلا مأوى وملايين في حالة قهر وعوز في انتظار معونات تتقلص تدريجياً وتعجز عن تلبية أبسط احتياجاتهم. هذا بالإضافة إلى مأساوية التدهور الاقتصادي¹⁵ وانعكاساته الاجتماعية، بعدما أدى القصف والتدمير إلى انهيار القطاعات الإنتاجية والخدمية، فشح وجود الكهرباء والغاز والمحروقات، وتدمرت المرافق التعليمية والصحية. ووصلت أحوال الديمقراطية وحقوق الإنسان للحضيض والعدم.

الأمر الذي يثير التساؤل حول المسئول عن هذا الوضع. هل هو تعنت نظام لا يهيمه سوى الاستمرار في السلطة؟ أم معارضة تأخرت وعجزت عن قيادة الحراك الشعبي الواسع ومدته بالخبرة والمعرفة؟ أم هو الاستهتار بالدور المتنامي لجماعات دينية متطرفة نجحت في خطف الثورة سياسياً وعسكرياً؟ أم تخلي المجتمع الدولي عن دوره المفترض في حماية حقوق الإنسان، وعجزه عن المبادرة لوقف العنف وحماية المدنيين وردع الانتهاكات، واكتفائه بعبارات القلق والأسف والإدانة، التي لا توقف فتكاً وقهراً وتدميراً؟ هي مؤامرة شارك فيها الجميع بما في ذلك من يسمون أنفسهم أصدقاء الشعب السوري بصمتهم وسلبيتهم وعجزهم عن وقف العنف وحماية المدنيين.

15 أترا صوت (2019) «الانهيار الاقتصادي الشامل في مناطق سيطرة نظام الأسد»، 21 مارس، <https://bit.ly/39uqPb5>

احتمالات المستقبل

يقود الخلاف حول أسباب ما وصلنا إليه لأسئلة خلافية حول احتمالات المستقبل وما هو متاح لاستعادة الوطن ولحمة المجتمع وحماية ما راكمته الثورة وتخفيف معاناة السوريين.

الاحتمال الأول، أن تشهد سوريا في الفترة القادمة مزيداً من التفكك، وأن يبقى المشهد السياسي والعسكري على وضعه لسنوات عديدة، مما قد يدفع بالوطن لحالة من التشطي، وبالمجتمع السوري لنقطة اللا عودة، خاصة مع مزيد من الصعوبات الأمنية والاقتصادية والمعيشية، وارتهان قوى الصراع المحلية بدرجات خطيرة للأطراف الخارجية (روسيا وإيران وتركيا وأمريكا)، والتي باتت تحتل جميعها أجزاء من الأرض السورية. لتغدو بذلك مهمة التغيير السياسي مقترنة بمهمة وطنية ملحة هي إخراج مختلف قوى الاحتلال من البلاد، بينما ترفض السلطة القائمة وتجهض كل خيار سياسي، ولا تدخر جهداً -بضغط من روسيا منقذها الأكبر- في إفشال المفاوضات السياسية دون اهتمام بالوضع المأساوي للبلاد، خاصة بعد قطيعة لا رجعة فيها بينها وبين قطاع واسع من المجتمع، بسبب ما أباحت من قمع وقتل وتدمير.

فالنظام السوري يدرك مخاطر الإجراءات المرافقة لأي حل سياسي، حتى الشككية منها، والمتعلقة بصياغة دستور جديد وخوض انتخابات رئاسية وبرلمانية، وتشكيل هيئة حكم انتقالي، بما يمثل تعدي على هيئته وسطوته، ويفسح المجال لخلافات بين مراكز قوى متباينة المصالح والأهداف تشكلت في آتون الصراع، ولها دور ومسئولية عن المشاكل الناجمة عن الحرب وتداعياتها، كالتفتك والتردي الاقتصادي والأوضاع المعيشية المزرية ومعضلات الخراب والأمن والتفكك الوطني والفساد وقضايا اللاجئين والمعتقلين والمغييبين والمشوهين. وتبقى السلطة السورية رافضة الامتثال لقواعد الصراع السياسي والمدني، غير مكترثة بخطورة النتائج الناجمة عن تداعيات حالة الاستنقع والتفسخ في المجتمع.

الاحتمال الثاني، هو أن تخترق بعض خطوات المعالجة السياسية هذا الركود السوري الراهن، من خلال تفعيل واشنطن لـ «قانون قيصر» الذي أجهض مختلف الخطط والمشاريع المعدة من قبل مستثمرين سوريين أو غير سوريين، ومن شركات أوروبية وأمريكية وصينية وروسية وإيرانية لتقاسم ملف إعادة الإعمار. الأمر الذي قد يشكل حافزاً قوياً لتوافق روسي وأمريكي ينهي شكل الحكم السوري القائم ويفتح أفقاً أمام تركيبة سياسية جديدة لقيادة البلاد، مقبولة إقليمياً ودولياً.

هذا التفاهم يرتبط بعدة عوامل، منها تأثير الأزمة على استعداد السلطة للمشاركة في التسوية السياسية، وحقيقة نفوذ روسيا على النظام السوري بما يفرض هذه التسوية، لا سيما حال تضمنت تنازلات لا ترضيه أو تضعف من مقومات سلطانه. هذا بالإضافة إلى الموقف الإيراني الذي لن يدخر جهداً لإفشال أي تغيير سياسي لا يأخذ في الاعتبار نفوذه ومصالحه الاستراتيجية.

يطرح هذا الاحتمال الذي يفترض تسوية سياسية يفرضها التوافق بين موسكو وواشنطن، أسئلة حول سقف التغيير المرتقب وحدوده، في ظل توازن قوى يميل لمصلحة أعداء الشعب السوري. فضلاً عن التساؤلات حول الفترة الزمنية التي تتخذها مثل هذه التسوية، والتي ربما تمتد لسنوات. والأهم هو مدى الجدوية في معالجة الملفات الإنسانية، كإطلاق سراح المعتقلين وكشف مصير المفقودين والمغييبين قسراً، وتخفيف معاناة النازحين والمهجرتين، وتلبية الشروط الأمنية والإنسانية لعودة ملايين اللاجئين. إذ دون وجود إجابات واضحة ومقبولة على هذه الأسئلة سوف نشهد تفاوضاً سياسياً شكلياً لن يختلف عما شهدناه في السنوات

المنصرمة وربما يفضي، كما درجت العادة، إلى كرسحة التنازلات عن حقوق الشعب السوري المشروعة، الأمر الذي يهدر التضحيات العظيمة التي قدمها السوريون ويدمر ما راكمته ثورتهم، ويمكّن قوى الثورة المضادة من الإجهاز على فرص الإقلاع مجدداً بمشروع التغيير.

مسار العدالة الانتقالية ودور الأمم المتحدة

بين هذا وذاك ثمة مسار أو احتمال ثالث، بدأ يتنامى بوضوح بين السوريين وخاصة المهجرين واللاجئين منهم، وهو مسار التعبئة بثقافة العدالة الانتقالية، نكحطة مجربة وناجعة لإخراج البلاد مما وصلت إليه، ولتعميم أهدافها التي تتطلع لإنجاز تسوية تاريخية تنهي التضاد المجتمعي وتنقل الوطن صوب الوحدة والتعايش والسلام.

ولا يمكن ترسيخ الثقة بالسلام المستدام والبدء بعملية التنمية وإعادة الإعمار إلا عبر البدء بوضع خطة طريق وطنية متكاملة للعدالة الانتقالية، تتوافق مع ما وصل إليه الوضع السوري وترتبط عضويًا بمسار بناء دولة حديثة، وتعتمد مفهوم وقيم المواطنة والديمقراطية، بما يساعد على إنجاز تسوية تاريخية تكرر مصالحة حقيقية، ترفض كل أنواع القمع والعنف وتعيد ترميم حياة شرائح واسعة من السوريين، على قاعدة محاسبة الجناة وإنصاف الضحايا.

وحيث أن آليات العدالة الانتقالية وتطبيقها في سوريا غدت مسألة معقدة ومختلفة عن تجارب أي بلد آخر بسبب خصوصية الوضع السوري، ونظراً للتحديات التي تعوق التسوية السياسية في سوريا بشكل عام، فإن مسألة العدالة الانتقالية ستتخذ محتوى ومسار خاص جداً، يجمع بين ثلاثة عناصر أساسية؛ أولاً، دور مركزي وقيادي للأمم المتحدة، وثانياً، فرض عملية التغيير السياسي، وثالثاً، إنجاز المهام المعروفة لخطة العدالة الانتقالية. وبهذه الثلاثية وتعبئة الرأي العام حولها يمكننا وضع المجتمع السوري المنهك والمخرب على سبيل الخلاص الصحيح.

يتجاوز الحضور المطلوب للمنظمة الأممية مبدأ الإشراف الدولي الذي سبق واعتمده كوسيلة لمعالجة مخلفات الحرب العالمية الثانية، ليصل إلى دور عضوي حازم وريادي ومثابر لتطبيق العدالة الانتقالية في سوريا، يجمع بين المسارين السياسي والإنساني، وبين المهام العملية المعهودة للعدالة الانتقالية في كشف الحقائق ومعالجة الآثار المؤلمة لحرب دموية وعنيفة منفلتة أمتد لسنوات عدة. دور يضمن تشكيل محاكم دولية وطنية مشتركة لملاحقة المجرمين ومحاکمتهم، بما يضمن حقوق المتضررين وإنصاف وتعويض الضحايا وذويهم. كما ينتظر أن يمتد هذا الدور إلى التأسيس السياسي لسلطة انتقالية ذات مصداقية، وإصلاح مؤسسات الدولة، وخاصة الأجهزة التنفيذية، كالجيش والقضاء والشرطة وقوى الأمن. هذا كله بإمكانه أن يوفر مناخاً لبلوغ عدالة تنقذ سوريا من الدرك الذي انحدرت إليه، وتلعب دوراً رئيسياً في ردم الفجوات المعيقة لقيام نظام ديمقراطي يسدل الستار على الصراعات والجرائم التي ارتكبت بحق الإنسان.

وفي هذا السياق تبرز أهمية بناء شبكة مترابطة من النشطاء والسياسيين والمثقفين لنشر ثقافة العدالة الانتقالية وخصوصية تطبيقها في الحالة السورية نكحطة سياسية وإنسانية واجبة التنفيذ، وللتشديد على دور المنظمة الأممية في فرضها وقيادة مسارها، ما يمنحها الثقة ويضمن تقدمها نحو سياسات مستقرة تقوم على المصالحة والتسامح والسلام المستدام. فع التأكيد على الدور الهام والحاسم

لمجتمع الدولي والمنظمات الأممية في تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا، فثمة فرص متعددة يمكن أن تشارك فيها أجهزة الثقافة والإعلام والمنظمات التربوية والتعليمية والمؤسسات الفنية، وكذا المنظمات المدنية والمهنية، بما في ذلك القطاعات الأهلية والعشائرية والمناطقية، وذلك بتبني المصالحة كطلب جماهيري والضغط لخلق شراكات حقيقية وتفاعلية بين الفرد والمجتمع تعزز المواطنة والهوية والوحدة والعيش المشترك.

يعطي مسار العدالة الانتقالية أهمية خاصة لقيم التسامح والتعايش والسلم الأهلي، باعتبارها قيم مجتمعية وثقافية معاشة وراسخة، وهذا يرتبط بمجمل أسس وسياسات وبرامج جوهرها تعزيز المواطنة والديمقراطية والتعددية والمصير المشترك، ترسخ للانتماء والولاء المجتمعي والهوية الوطنية في مواجهة تضخم الهويات العرقية والطائفية التي تهدد المجتمع بالانغلاق والعزل والاحتراق على أساس الهويات الفرعية والمصالح الضيقة. ويرتبط هذا أيضاً بأولوية التقدم في معالجة الملف الإنساني الملح والمرتبط بمعاملة المعتقلين والمغييبين قسراً والمهاجرين، والاستجابة الوطنية والأهلية للمشاركة والمساهمة بالحلول -إلى جانب التوافق السياسي- لردم هذه الفجوة الهائلة. هذا إلى جانب مسار المصالحة الوطنية وتخفيف الاحتقان المتراكم عبر السنين. إذ أن تحرير السجناء وكشف مصير المغييبين وضمان الشروط الأمنية والإنسانية لعودة اللاجئين¹⁶ يمثل خطوة رئيسة في مسار العدالة الانتقالية للمساهمة في اخلاص من آثار ماضٍ مؤلم، وإزالة العوائق أمام رسم سياسات سليمة نحو المستقبل السوري، وتغذية قيم التسامح والتعايش من جديد.

وما يشرعن لهذا الطريق للخلاص، أن سوريا لن تعود كما كانت مرتعاً للقهر الاجتماعي والاستبداد السياسي، وأن طابع الصراع وطول أمده وما خلفه من نتائج كارثية فرض على الجميع هذه الحاجة الملحة لاتباع طريق العدالة الانتقالية المُجرب. فالمجتمع السوري المنهك والمتعب يمتلك مقومات التجديد والنهوض، قادر على فتح صفحة جديدة تركز على تأمين فرص آمنة وكرامة لعودة أبنائه النازحين واللاجئين، وتوفير الحماية الاجتماعية لهم. وهذا كله يشكل دافعاً للمسار السياسي وفاقية للبدء بإعادة الاعمار، ويخلق قواسم مشتركة بين المتضررين، ويشجعهم على بناء مستقبل جديد يكتنفه السلم والعدل والمساواة، خاصة وأن ثمة علامات مضيئة بدأت تشكل بارقة أمل في تجاوز الخنادق والحواجز ونشر قيم الديمقراطية والتسامح والتعايش وحقوق الإنسان وحماية الهوية الوطنية من الانزلاق للتفكك، في بلاد تنخر بالتعددية.

أولاً، تناوب عدد من المثقفين والمفكرين على تقديم أعمال نقدية، كتب أو دراسات أو مقالات، تناقش ما جرى في البلاد، بما يعزز وعي المجتمع والذات السياسية وتبنيتهما لنحوض جولات جديدة نحو التغيير، ويعيد بناء الثقة بالأفق الديمقراطي الذي يتلهفه السوريين منذ بداية الحراك الثوري.

16 يحيى، ما وجان قصير وخبيل الحريري (2018) «أصوات غير مسموعة: ما يحتاجه اللاجئون السوريون للعودة إلى الوطن»، مركز مالكوم هـ. كير كارنيجي للشرق الأوسط، 16 أبريل، <https://bit.ly/2KLmSUX>

ثانياً، مبادرات عديدة للتوافق والتعاقد بين النخب السورية، خرج عنها أكثر من بيان وقعه المئات من المعارضين والمثقفين والنشطاء السوريين، مثل بيان «سوريا للجميع وفوق الجميع»¹⁷ وبيان «إعلان الوطنية السورية»¹⁸ وجميعها تتوافق على حماية حقوق السوريين والتخفيف من حدة التخندق والاحتقان ومن نوازع العزلة والانغلاق، ومحاصرة منطق العنف وأساليب التكفير والتخوين، والتشجيع على إحياء روح التعايش والاندماج الوطني القائم على عقد اجتماعي تحكّمه المواطنة وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وزاد الأمر قوة وأملاً، تشكل عدد من الجماعات الفكرية والسياسية السورية الناشطة لنشر هذه القيم والمبادئ، من أهمها، تيار مواطنة، مشروع وطن، مجموعة نواة، المجلس السوري للتحرير، مجموعة الناجين، كتلة الأكراد المستقلين، وغيرها.

ثالثاً، الجهود المنظمة التي تبذلها منظمات حقوقية لتوثيق مختلف الانتهاكات بحق السوريين، لمحاكمة الجناة في عدد من البلدان الأوروبية، وخاصة ألمانيا وفرنسا والسويد، مما حفز الكثير من السوريين وعزز رجائهم ولهفتهم للعدالة وانصاف الضحايا، تخطوات أولية للبدء بخطة العدالة الانتقالية.

رابعاً، تنامي حضور ودور مئات من منظمات المجتمع المدني، وخاصة بين اللاجئين السوريين، وتنوع وظائفها بين الإغاثة والتوثيق وجمع شهادات الضحايا والناجين ورصد ما تكبده السوريين ومعاونة الأطفال صحياً وتعليمياً، أو نشر ثقافة حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، والتثقيف بمهام المرحلة الانتقالية العتيدة. هذه المنظمات يمكن أن تشكل مجموعها أساساً داعماً للتقدم بمسار العدالة الانتقالية خاصة وأن غالبيتها تحظى باعتراف ودعم عالميين.

خامساً، انتشار مفهوم وثقافة العدالة الانتقالية، مجتواها السوري الخاص، من خلال جهود وخطوات متنوعة تنتظم تدريجياً وتطور بمثابة، ولكن ببطيء، يحدوها دور نوعي لجيل من الشباب الواعد والمؤهل لاستعادة زمام المبادرة، وقد قطع مع ثقافة الماضي بأوهامها ومخاوفها، من أجل حرية شعبه وكرامته.

يخطئ من يكتفي بتعريف الثورة السورية بشعاري الحرية والكرامة، أو بصور الاستبسال المذهل والمقارعة المكلفة بين شعب ينتفض لنيل حقوقه ونظام لم يتوان عن استخدام أشنع وسائل القهر للحفاظ على موقعه وامتيازاته، أو بما حل بها من نكسات وانكسارات وتشوهات بسبب الجماعات المتطرفة. يخطئ من يتغاضى عما كرسته هذه الثورة أو الملحمة من رصيد معرفي ومفاهيم وقيم جديدة، وثقافة بديلة تنقض ضد كل ما هو استبدادي ووصائي، تستمد من الوعي الديمقراطي وحقوق الإنسان جذورها. كما يخطئ من يعتقد أن الثورة المشروعة لا يمكن أن تنهزم أو تنشوه، أو أنها ولو هُزمت لا تعود ثورة أو لا تستحق هذا الاسم. ففي التاريخ أمثلة كثيرة لثورات حقيقية وشاملة ومشروعة انهزمت مؤقتاً، وبعد الهزيمة عاشت مرحلة دموية وسوداء قاسى فيها الشعب الثائر الأمرين، وذلك قبل أن يفهم الدرس وينهض من جديد. ولعل الدرس الأعمق الذي لن ينساه السوريون أبداً بعد خروجهم من هذه المحنة، هو حجم مسؤوليتهم عن قيام الاستبداد ودوام استمراره، وأن عليهم أن لا يوفروا جهداً لمنع إنتاج

17 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2015) «سوريا للجميع وفوق الجميع» بيان الوحدة الوطنية الكردية-العربية في سوريا، 27 يونيو،

<https://media.sn4hr.org/blog/2015/06/27/2440/>.

18 الحرية (2020) «سوريون يطلقون إعلان الوطنية السورية»، 16 يونيو، <https://horrya.net/archives/126030>.

ظواهر جديدة للاستبداد والتمييز في الدولة والمجتمع مستقبلاً، جهد يمتد في مختلف حقول الحياة، في السياسة والدين وأيضاً في الثقافة والتربية والتعليم والمجتمع المدني

التدخل الخارجي دون رادع

كيف أسفر الافتقار للالتزام بالسلام وغياب المحاسبة عن اختطاف عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا¹

نداج الأحمر²

على مدى أكثر من سنة ونصف، عانت ليبيا من تداعيات هجوم فاشل على عاصمتها، نتج عنه تكلفة إنسانية غير مسبوقة، وانقسامات عميقة في النسيج الاجتماعي، فضلاً عن سباق خطير نحو القاع؛ الأمر الذي أسفر عن انحراف البلاد أكثر عن المسار المؤدي للاستقرار وتفعيل المؤسسات السياسية.

سمح افتقار القوى الغربية للإرادة السياسية وفشل دبلوماسيتها بالهجوم على طرابلس في 2019، كما سمح لجهات فاعلة مثل تركيا وروسيا بتعزيز تواجدهما في ليبيا، وهو ما ساهم بدوره في تزايد تعقيدات النزاع الليبي، ليصبح صراعاً دولياً مستعصياً على الحل، تتشابك فيه المصالح الاقتصادية والجيوسياسية والأيدولوجية. وقد أدى تطور الصراع وخصوصياته إلى مزيد من التقويض لجهود السلام متعددة الأطراف، بما يُمثل تطوراً مزعجاً؛ نظراً لاحتمالات تهديده لآفاق سيادة القانون والمحاسبة في المنطقة وخارجها. كما ساهم هذا التطور في تحويل النزاع الليبي إلى صراع لا يخضع لسيطرة الليبيين، وخلق عقبات راسخة أمامهم، سواء لاستعادة زمام الأمور فيما يتعلق بحقهم في السيادة، أو لإيجاد وسيلة لاستئناف المسار الانتقالي.

1 تم ترجمة هذه الورقة من الإنجليزية.

2 باحثة متخصصة في شؤون بلاد المغرب الكبير بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

تم تأطير الفترة الانتقالية الليبية، التي أعقبت الإطاحة بمعمر القذافي في 2011، بتدخلات الإمارات العربية المتحدة وقطر، في سياق تنافس إقليمي حول مستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد 2011. وقد ساهمت التدخلات بالوكالة لكلتا البلدين (في سياق ما بعد الثورة في ليبيا) في ترسيخ الانقسامات المحلية، وعرقلة تطوير المؤسسات المركزية والتأسيس لعصر الميليشيات.

في 2014، استطاع خليفة حفتر، وهو أحد رموز نظام القذافي، بسط سيطرته على شرق ليبيا، بدعم خارجي من قبل الإمارات ومصر وروسيا والسعودية وفرنسا، في ظل انهيار السلطة الانتقالية التي مثلها المؤتمر الوطني العام. فقد أطلق الجيش الوطني الليبي/ القوات المسلحة العربية الليبية، المعلن ذاتياً والتابع لحفتر -وهو تحالف من المجموعات المسلحة الليبية والأجنبية- عملية الكرامة ضد الجماعات الإسلامية في بنغازي وشرق ليبيا، مما أسفر في نهاية المطاف عن اندلاع الحرب الأهلية الليبية الثانية. ومع استمرار العداء بين الفصيلين الليبيين الرئيسيين إلى ما بعد نهاية الحرب الأهلية، وبسبب تزايد استثمار الجهات الفاعلة الأجنبية مع وكلائها، أخفقت المؤسسات الليبية التي نشأت في 2015 -ومن بينها حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من الأمم المتحدة والتي تتخذ من طرابلس مقراً لها- في تكوين إجماع، وتجدد اشتعال النزاع في أبريل 2019، بعدما هاجمت القوات المسلحة العربية الليبية العاصمة طرابلس في محاولة للسيطرة عليها.

هجوم فاشل يؤدي إلى سباق خطير نحو القاع

في 4 أبريل 2019، وأثناء وجود الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في البلاد،³ قبيل أسبوعين من انعقاد المؤتمر الوطني الهادف للإعداد للانتخابات، أطلقت القوات المسلحة العربية الليبية هجوماً عسكرياً على طرابلس. وبشكل عملي، أنهى الهجوم، الذي حدث بعد أسبوعين من زيارة حفتر للرياض،⁴ عامين من الوساطة والجهود الدبلوماسية.⁵

فشلت خطة حفتر بشأن السيطرة بسرعة على البلاد. وبينما أتاح عنصر المفاجأة لقوات حفتر بالوصول سريعاً إلى جنوب طرابلس؛ أدت التعبئة الضخمة في غرب ليبيا، للمقاتلين السابقين المناهضين للقذافي، إلى جمود طويل الأمد في أطراف العاصمة.⁶ هؤلاء المقاتلون، الذين كانوا حتى وقت هجوم حفتر متناحرين ويقاتلون بعضهم البعض بشكل علني، اتحدوا في أبريل ضد ما اعتبروه تأسيساً لديكتاتورية جديدة. وقد كادت القوات المسلحة العربية الليبية لجلب المواد لدعم الجهود الحربية، من

3 بيان صحفي صادر عن الأمم المتحدة (2019)، غوتيريش في طرابلس: «رفاهية الشعب الليبي» هي أجندة الأمم المتحدة الوحيدة للبلاد، 4 أبريل، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://news.un.org/en/story/2019/04/1036131>

4 مالسين، جاريد وسمير سعيد (2019)، السعودية تعد بدعم أمراء الحرب الليبيين لدفعهم للاستيلاء على طرابلس، وول ستريت جورنال، 12 أبريل، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-promised-support-to-libyan-warlord-in-push-to-seize-tripoli-11555077600>

5 الحرشاوي، جليل (2019)، ليبيا: عندما طمس حفتر سنوات من الدبلوماسية، أورينت 26، XXI، أبريل، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://orientxxi.info/magazine/libya-when-haftar-obliterates-years-of-diplomacy,3056>

6 لانتشر، ولغرام (2019)، من يقااتل من في طرابلس؟ كيف غيرت الحرب الأهلية في 2019 المشهد العسكري في ليبيا، أغسطس، استقصاء الأسلحة الصغيرة، التقييم الأمني في شمال أفريقيا (سانا) ورقة إحاطة، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020،

<http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/T-Briefing-Papers/SAS-SANA-BP-Tripoli-2019.pdf>

المناطق التي لم تكن تحت سيطرتها بشكل كامل. وكانت النتيجة الأولى والمباشرة للهجوم على طرابلس، والتأثير المحتمل على مستقبل ليبيا بعد هيمنة حفتر على البلاد؛ هي توطيد ذهنية اللعبة الصفرية، وهو ما ساهم في حشد الجهات الفاعلة الليبية والدولية على كلا الجانبين.⁷

كانت جهات فاعلة مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر وفرنسا ومصر تدعم مباشرة (وبدرجات متفاوتة) الأطراف المتنافسة في النزاع الليبي منذ مراحل الأولى. ولكن طول الأمد النسبي للنزاع⁸ وغياب رد فعل من قبل القوى الغربية ساهم في تزايد مشاركة الجهات الفاعلة الخارجية، مثل تركيا وروسيا، والتي تسعى إلى تعزيز مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية.

في سبتمبر 2019، تم تداول تقارير حول نشر نحو ألف مرتزقا أجنبياً بواسطة مجموعة فاغنر الروسية، في ساحات القتال الرئيسية لدعم قوات حفتر. مجموعة فاغنر هي شركة عسكرية خاصة، لديها علاقات وثيقة بفلاديمير بوتين، ويُقال أنها تنشط في أوكرانيا وسوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وموزمبيق وبيلاروسيا.⁹ ورغم أن هذا ليس التقرير الأول بشأن التورط الروسي في ليبيا؛ إلا أنه يمكن اعتباره أول تدخل يساعد في كسر الجمود، وقلب موازين النزاع، ويدعم فعلياً قدرة القوات المسلحة العربية الليبية على الاستيلاء على العاصمة.¹⁰ وفي الوقت نفسه، وسط سعي روسيا لتعزيز صلاتها مع الشريكين الإقليميين، مصر والإمارات، يساهم هذا التدخل في توسيع نطاق نفوذها في الجوار الجنوبي الأوروبي الغني بالنفط. يضمن تصاعد تأثير وتواجد مجموعة فاغنر في ليبيا أهمية لروسيا في أية مفاوضات سياسية في المستقبل، كما يسمح لها بدعم قائد سلطوي آخر في البلد الذي يعاني من عدم الاهتمام الدولي، بينما يهدد ذلك الحدود الجنوبية لأوروبا ويقوّض سيادة القانون الدولي.

إن الافتقار لدعم جاد وسياسة واضحة من الاتحاد الأوروبي وإيطاليا، أو من الولايات المتحدة، في أعقاب الهجوم؛ يعني ضمناً عدم وجود طرف دولي يسعى بفاعلية من أجل وقف التصعيد، والضغط على الداعمين الخارجيين للقوات المسلحة العربية الليبية. وقد دفع ذلك حكومة الوفاق الوطني -التي باتت الآن ضعيفة للغاية ومعزولة دبلوماسياً- إلى التواصل مع تركيا، التي كانت بالفعل تزود حكومة الوفاق الوطني بالحد الأدنى من الدعم العسكري منذ أبريل 2019.¹¹

لتركيا مصالح اقتصادية في ليبيا بما يزيد عن 20 مليار دولار من العقود التي تم تجديدها منذ عهد القذافي. كما أن تركيا لا تريد أن تترك ليبيا مفتوحة أمام مصر والإمارات، إذ قد يهدد ذلك تطلعاتها في المنطقة. وسيسمح الحصول على موطن قدم في ليبيا، بأن

7 المجريسي، طارق (2020)، الأبعاد الجيوسراتيجية للحرب الأهلية الليبية، مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، موجز أمن أفريقيا رقم 37، 18 مايو، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://africacenter.org/publication/geostrategic-dimensions-libya-civil-war>

8 موردوك، هيدر (2019)، توقف القتال بعد «الهجوم الأخير» على طرابلس في ليبيا يفشل في إنهاء الحرب، صوت أمريكا، 15 ديسمبر، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.voanews.com/middle-east/fighting-stalls-after-final-assault-libyas-tripoli-fails-end-war>

9 مارتن، كمبرلي (2020)، أين فاغنر؟ الأعمال البطولية الجديدة لشركة روسيا العسكرية «الخاصة»، مذكرة أوراسيا بوتراس رقم 671، سبتمبر، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، https://www.ponarseurasia.org/sites/default/files/policy-memos-pdf/Pepm670_Marten_Sept2020.pdf

10 فريديريك، ويري (2019)، بمساعدة المقاتلين الروس، يمكن لحفتر الاستيلاء على طرابلس، فورين بوليسي، 5 ديسمبر، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://foreignpolicy.com/2019/12/05/libya-khalifa-haftar-take-tripoli-russian-fighters.-help/>

11 تركيا تخوض في المياه الليبية المضطربة (2020)، مجموعة الأزمات الدولية، 30 أبريل، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/western-europemediterranean/turkey/257-turkey-wades-libyas-troubled-waters>

تواجه تركيا عزلتها المتصورة عن منطقة شرق البحر المتوسط، والتي أدت اكتشافات احتياطات الغاز فيها خلال 2018، إلى توطيد العلاقات بين قبرص ومصر واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن وفلسطين، كما انعكس من خلال إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط.¹² كما يجب فهم التدخل التركي في ليبيا من خلال إعلان حزب العدالة والتنمية مؤخراً عن تبنيه للسياسة الخارجية التوسعية القومية المتشددة والتي تُعرف بـ «الوطن الأزرق».¹³

في هذا السياق، وقّعت تركيا في نوفمبر 2019 مذكرتي تفاهم مع حكومة الوفاق الوطني، بشأن الحدود البحرية والتعاون الأمني والعسكري، وهو ما سمح لتركيا بتكثيف دعمها العسكري وتنفيذه بشكل علني، ووفر لها القدرة على الوصول لمياه البحر المتوسط، بما يمكنها من قطع طرق الغاز الطبيعي إلى جنوب أوروبا، إذا أصبحت قادرة على الوصول إلى كامل الساحل الليبي على البحر المتوسط، بما في ذلك الشرق. ومن ثم، تميز التدخل التركي منذ البداية بطبيعته العلنية.

ظلت الإمارات فاعلاً رئيسياً في النزاع الليبي منذ 2011،¹⁴ بينما كان معظم الانتباه الدولي متركزاً على تزايد التدخل الروسي والتركي، وهناك عدة مؤشرات تدل على تعاونها مع مجموعة فاغنر، وهو ما يمكن استنباطه من هبوط الطائرات الروسية في القواعد الجوية الليبية التي تديرها الإمارات.¹⁵ وكانت الإمارات مدفوعة بشكل كبير بعداها للتعددية السياسية وللإسلام السياسي.¹⁶ الأمر الذي جعل منها لاعباً لا يتمتع بالمرونة في ليبيا، لدرجة أنها علّقت رهاناتها على الانتصار الكامل لحفتر؛ رغم أن إنجازاته العسكرية السابقة كانت لحد بعيد نتيجة تلقيه دعماً مادياً واستراتيجياً من مصر والإمارات، بالإضافة للغطاء الدبلوماسي الفرنسي. وكان الدافع الثانوي والهامشي هو رغبة الإمارات في الإشراف على إعادة الإعمار الاقتصادي لدولة ليبية حليفة بالشكل الذي تتخيله.

خلال الربع الثاني من 2020، عانت قوات حفتر في الشرق، التي بدت غير قادرة على مواجهة القوة العسكرية التركية، من سلسلة من الانتكاسات، ما أسفر في نهاية المطاف عن انسحابها من غرب ليبيا في يونيو 2020، لينتهي بذلك الانسحاب أربعة عشر شهراً من مكاسب القوات المسلحة العربية الليبية على الأرض. وفي غضون بضعة أسابيع، تقهقر تحالف القوات المسلحة العربية الليبية، وداعميه الأجانب، من كثير من الأراضي في غرب ليبيا؛ الأمر الذي سمح لحكومة الوفاق الوطني بكسر الحصار

12 ماتالونشي، سيرجيو (2020)، منتدى غاز شرق المتوسط يغذي دبلوماسية الطاقة في منطقة مضطربة، دويتشه فيله، 8 أكتوبر، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.dw.com/en/eastmed-gas-forum-fuels-energy-diplomacy-in-troubled-region/a-55206641>

13 جينجيراس، ريان (2020)، الوطن الأزرق: السياسات حامية الوطيس وراء الاستراتيجية التركية البحرية الجديدة، حرب على الصخور، 2 يونيو، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://warontherocks.com/2020/06/blue-homeland-the-heated-politics-behind-turkeys-new-maritime--strategy>

14 بادي، عماد الدين (2020)، روسيا ليست وحدها التي تلوث يديها في ليبيا، فورين بوليسي، 21 أبريل، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://foreignpolicy.com/2020/04/21/libyan-civil-war-france-uae-khalifa-haftar/>

15 رصد طائرات سورية وروسية في قاعدة جوية ليبية تديرها الإمارات (2020) // مرصد الشرق الأوسط، 3 يوليو، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.middleeastmonitor.com/20200703-syrian-and-russian-aircraft-monitored-at-libyan-airbase-operated-by-the-uae/>

16 فان غينوجتن، ساسكا (2017)، دول الخليج: توجيه الطموحات الإقليمية في اتجاهات متباينة، في ميزران، كريم وأرنورو فارفيلي (محرران)، فاعلين خارجيين في الأزمة الليبية (ميلان: ليديزيوني للنشر) تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020،

http://www.ledizioni.it/stag/wp-content/uploads/2017/10/Libia_web.pdf

المفروض على العاصمة منذ أبريل 2019، وشكل خطوط معركة جديدة حول مدينتي سرت والجفرة المركزيين، وبوابات الهلال النفطي الليبي. وبينما تجرد النزاع فعلياً، لأن تركيا لم تكن قادرة على الاستيلاء على سرت، رفضت حكومة الوفاق الوطني دعوة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في 6 يونيو إلى وقف إطلاق النار، خشيةً أن تكون خطة لإنقاذ المشير حفتر بعد فشل هجومه العسكري. وفي صيف 2020، انتشرت دبابات ومروحيات قتالية على الحدود الليبية الشرقية، وعزز خطاب التعبئة المخاوف من التدخل العسكري المصري المباشر.¹⁷

ومن ثم، خلق الهجوم الفاشل على طرابلس، وتأثيره على الفاعلين المحليين، مجالاً لفاعلين، مثل تركيا وروسيا، لترسيخ التواجد الدائم في ليبيا، وتوفير وسطاء قوة جدد. من أجل هذا الهدف، عززت تلك الجهات الفاعلة مصالحها الخاصة، بما في ذلك تقويض حكم القانون الدولي والنفوذ الأوروبي، كما ساهمت، إلى جانب فاعلين آخرين مثل الإمارات، في تأجيج سباق خطير نحو القاع. وهو ما ظهر في الهدنة قصيرة الأجل التي توسط فيها كلا من روسيا وتركيا في يناير 2020.¹⁸ ومن نواح عدة، أتم هذا الواقع الجديد بالدبلوماسية الفاشلة، والافتقار للإرادة السياسية من القوى التقليدية.

نزاع طويل الأمد تدعمه الدبلوماسية الفاشلة

بشكل عام، أتمت الثمانية عشر شهراً الماضيين بالافتقار للمغزى أو الالتزام بالسلام والمحاسبة من الجهات الفاعلة الدولية. كما بدت الولايات المتحدة، حتى وقت قريب، غير راغبة في التدخل في نزاع يتورط فيه حليفها المقربين، تركيا والإمارات. ولم يكن موقفها واضحاً، مع الرسائل المتضاربة التي تبعث بها الأجنحة المختلفة للإدارة الأمريكية. فقد بدا أن القوات المسلحة العربية الليبية تحظى بدعم الرئيس ترامب، بينما ظل الموقف الرسمي داعماً لجهود السلام التي تقودها حكومة الوفاق الوطني والأمم المتحدة.¹⁹

في نهاية المطاف، دفع التدخل الروسي المتزايد القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) في صيف 2020، إلى أن تغدو أكثر صراحةً بشأن الانتشار العسكري لفاغتر في ليبيا.²⁰ مع ذلك، ظل مستبعداً أن تطور الولايات المتحدة سياسة حقيقية

17 مراد محمود (2020)، السيسي: مصر حق شرعي في التدخل في ليبيا، رويترز، 20 يونيو، تاريخ الاطلاع 28 أكتوبر 2020،

<https://www.reuters.com/article/us-libya-security-egypt-idUSKBN23R0W1>

18 جال، كارلوتا (2020)، روسيا وتركيا تطلقان نداءً مشتركاً لوقف إطلاق النار في ليبيا، نيويورك تايمز، 8 يناير، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020،

<https://www.nytimes.com/2020/01/08/world/middleeast/russia-turkey-libya.html>

19 بورجر وجوليان وباتريك وينتور (2019)، لا توجد سياسة متسقة: نهج ترامب العشوائي يُغرق ليبيا في المخاطر بشكل أعمق، الجارديان، 30 أبريل، تاريخ الاطلاع

18 أكتوبر 2020، <https://www.theguardian.com/world/2019/apr/30/trumps-scattergun-approach-haftar-libya-deeper-into-peril-analysis>

20 بيان القيادة الأمريكية في أفريقيا (2020)، دليل جديد على وجود طائرات روسية نشطة في المجال الجوي الليبي، 18 يونيو، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020،

<https://www.africom.mil/pressrelease/32941/new-evidence-of-russian-aircraft-active-in-li>

في ليبيا بما يتجاوز اتخاذ ردود أفعال مناهضة لروسيا، نظراً لسياق الاضطراب الداخلي والانتخابات وفك الارتباط طويل الأجل مع المنطقة.²¹

وقد أدى الدعم الفرنسي السري للجيش الوطني الليبي،²² فضلاً عن علاقاتها الوثيقة بالإمارات، إلى إضعاف وعرقلة التحرك الأوروبي، وتقويض جهود الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ويُقال أن فرنسا لم تسمح للاتحاد الأوروبي في أبريل 2019 بإصدار بيان إدانة للهجوم على طرابلس.²³

التدخل التركي، بالإضافة إلى الهدنة التي توسطت فيها كلا من روسيا وتركيا في يناير 2020، دفعا الاتحاد الأوروبي للخروج من حالة اللامبالاة، فحاولت ألمانيا، من خلال مؤتمر برلين، إعادة إطلاق عملية السلام والتأكيد على دور الاتحاد الأوروبي. وبعد فترة وجيزة، أعلن الاتحاد الأوروبي في مارس 2020 عن إطلاقه للعملية البحرية «إيريني» للمساعدة في إنفاذ حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، وهي العملية التي أثارت انتقادات بسبب التحيز السياسي للموس ضد تركيا،²⁴ فضلاً عن وجود توترات داخلية بشأن إنقاذ المهاجرين،²⁵ وربما انتهى الأمر بتعزيز التواجد التركي في ليبيا.

ويُقال أن العملية «إيريني» قد لبثت 650 نداءً بحلول سبتمبر 2020،²⁶ إلا أن قدرتها على مواجهة انتهاكات حظر توريد الأسلحة تظل محدودة بنطاق ولايتها.

بذلت الأمم المتحدة قصارى جهدها، إلا أنها وجدت نفسها عاجزة. فرغم تأييد كافة الجهات الفاعلة الأجنبية المنخرطة في ليبيا لأجندة موحدة في برلين في يناير 2020، استناداً إلى الالتزام بالسلام ورفض التدخل الأجنبي واستئناف المفاوضات

21 ديفيد ميلر، آرون وريتشارد سوكوسكي (2020)، الشرق الأوسط لم يعد يمثل أهمية كبيرة، بوليتيكو، 3 سبتمبر، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.politico.com/news/magazine/2020/09/03/the-middle-east-just-doesnt-matter-as-much-any-longer-407820>

22 جيلون، جهاد (2020)، فرنسا-ليبيا: المشير حفتر، الصديق المثير للجدل للإليزيه، تقرير أفريقيا، 20 مارس، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.theafricareport.com/24823/france-libya-marshall-haftar-the-controversial-friend-of-the-elysee/>

23 باكرينسكا، جابرييلا وفرانشيسكو جواراشيو (2019)، فرنسا تعرقل دعوة الاتحاد الأوروبي لوقف هجوم حفتر في ليبيا، رويترز، 10 أبريل، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.reuters.com/article/us-libya-security-eu-tajani-idUSKCN1RM1D0>

24 سكاتيري، لويجي (2020)، عملية الاتحاد الأوروبي الجديدة في ليبيا معيبة، مركز الإصلاح الأوروبي، 8 أبريل، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.cer.eu/insights/eus-new-libya-operation-flawed>

25 ماكجريجور، ماريون (2020)، وزير خارجية الاتحاد الأوروبي: وقف «موجة الهجرة» يعتمد على مهمة بحرية جديدة، معلومات المهاجرين، 13 مايو، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.infomigrants.net/en/post/24718/stopping-migrant-wave-depends-on-new-naval-mission-eu-foreign-minister>

26 بيان للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط (2020)، العملية إيريني تقوم بتفتيش سفينة تشبه في انتهاكها حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا، 10 سبتمبر، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.operationirini.eu/wp-content/uploads/2020/09/Operation-Irini-inspects-a-vessel-for-suspected-violation-of-the-UN-arms-embargo-on-Libya.pdf>

السياسية،²⁷ إلا أن الواقع في أعقاب المؤتمر كشف عن زيادة في تدفقات الأسلحة والمرتقة، لاسيما الأسلحة التركية المتطورة،²⁸ التي أدت بدورها إلى تحويل مسار الحرب من خلال تحطيم التفوق الجوي الإماراتي. وفي ظل الانشغال الدولي بجائحة كوفيد-19، تصاعدت حدة القتال، مما أسفر عن عواقب إنسانية وخيمة،²⁹ ودفع نائبة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا ستيفاني ويليامز إلى القول بأن «الخطر أصبح مزحة».³⁰

يعكس تطور النزاع في ليبيا تراجع سيادة القانون الدولي،³¹ فضلاً عن الافتقار إلى الالتزام بالسلام والمحاسبة؛ إذ أصبحت ليبيا أول مسرح للقتال بالطائرات دون طيار³² التركية، وصينية الصنع والتي تتولى الإمارات تشغيلها، وهو ما يُعد كسراً لما كان في السابق احتكاراً أمريكياً لتكنولوجيا الطائرات دون طيار. ومن خلال استخدام هذا النوع من الطائرات والمرتقة؛ أصبحت الجهات الفاعلة الأجنبية على درجة أكبر من القدرة على إنكار مشاركتها، بتشجيع من (أو ربما لا مبالاة أو عجز) القوى التقليدية، بينما تزداد حملات التضليل عبر الإنترنت.³³

ومن ثم، فإن استخدام الطائرات دون طيار والمرتقة الأجنبي؛ ساهم في تسهيل الحرب بالوكالة عبر العمل العسكري بأقل قدر ممكن من المخاطر والتكاليف بالنسبة للأطراف المتدخلة. لم يقاتل أي من جنود روسيا أو تركيا أو الإمارات في ليبيا. ومع ذلك،

27 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2020)، مؤتمر برلين الدولي في ليبيا - 19 يناير 2020، خلاصات المؤتمر، 19 يناير، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://unsmil.unmissions.org/berlin-international-conference-libya-19-january-2020>

28 إيهوف، أوليفر (2020)، ليبيا: عام من العيش في خطر، الحروب الجوية، 6 أبريل، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://airwars.org/news-and-investigations/libya-year-of-living-dangerously/>

29 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الغذاء العالمي، منظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة (2020)، النزاع وجائحة كوفيد-19 يمثلان تهديداً كبيراً للحياة في ليبيا، 13 مايو، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/libya/document/libya-l-joint-statement-libya-conflict-and-covid-19-pandemic-present>

30 أيريش، جون وسابين سيبولد (2020)، الأمم المتحدة تصف حظر الأسلحة في ليبيا بأنه «مزحة» وتطالب بالمحاسبة، رويترز، 16 فبراير، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.reuters.com/article/us-germany-security-libya-idUSKBN20A09X>

31 لانتشر، ولقرام (2020)، الطائرات دون طيار والإنكار والتضليل: الحرب في ليبيا والاضطراب الدولي الجديد، حرب على الصخور، 3 مارس، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://warontherocks.com/2020/03/drones-deniability-and-disinformation-warfare-in-libya-and-the-new-international-disorder/>

32 صباغ، دان وجايسون بيرك وبيتان ميكزان (2019)، ليبيا هي نقطة الانطلاق: الطائرات دون طيار على خط مواجهة في حرب أهلية دموية، الجارديان، 27 نوفمبر، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.theguardian.com/news/2019/nov/27/libya-is-ground-zero-drones-on-frontline-in-bloody-civil-war>

33 ضوء في ضباب المعلومات المضللة في ليبيا (2020)، مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 9 أكتوبر، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://africacenter.org/spotlight/light-libya-fog-disinformation/>

يوجد ما يزيد عن خمسة آلاف مرتزقاً سورياً، من بينهم أطفال، تم تجنيدهم من خلال شركة تركيا شبه العسكرية «سادات»³⁴، بالإضافة إلى نحو ثلاثة آلاف مرتزقاً تابعين لمجموعة فاغنز، وألفين مرتزقاً سورياً تم نشرهم بواسطة مجموعة فاغنز الروسية دعماً للقوات المسلحة العربية الليبية، لا سيما حول حقول النفط الكبرى.³⁵ هذا فضلاً عن المقاتلين التشاديين والسودانيين الذين يُشْتَبه في توظيفهم بواسطة شركة إماراتية.³⁶ إن احتمال تكرار نمط العمل هذا، والذي يمكن النظر إليه باعتباره دروساً مستفادة من النزاع السوري،³⁷ يمثل تطوراً مثيراً للإزعاج يهدد أفق سيادة القانون والمحاسبة إقليمياً وعالمياً.

في هذا الصدد، فحتى ما بدا أنه تطور إيجابي نادر الحدوث في مجال السعي للعدالة والمحاسبة، عُرقل تشكيل بعثة تقصي للحقائق في يونيو 2020 بواسطة مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا منذ 2016، بسبب جائحة كوفيد-19، ويبدو أنه تم تأجيله بسبب أزمة التمويل التي تشهدها الأمم المتحدة.³⁸

إن الافتقار للمحاسبة وغياب الإرادة السياسية، وفك ارتباط القوى التقليدية بشكل عام في ليبيا، سمح بحدوث الهجوم على طرابلس، ورسخ وجود القوى الدولية واستمرارها في هذا السياق. وبالإضافة إلى تهميش عملية الأمم المتحدة، ساعد هذا السياق في تهميش المواطنين الليبيين وعملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا. ويبدو أن الانتفاضة الشعبية الأخيرة، تشير إلى أن الليبيين في مختلف أنحاء البلاد، يحاولون إعادة تطلعاتهم إلى قلب العملية السياسية.

تهميش مصالح الشعب الليبي منذ بداية النزاع

كلا الطرفين المتحاربين في ليبيا يتسمان بالهشاشة والافتقار للشرعية الشعبية. وبينما تعترف الأمم المتحدة بحكومة الوفاق الوطني، فإنها تظل بشكل كبير تحالفاً واسعاً من الميليشيات المتنوعة أيديولوجياً وُلد من رحم الضرورة، أكثر من كونه حكومة وطنية. كما أن تفويض مجلس النواب، الذي يتخذ من الشرق مقراً له، قد انتهى. وأصبح مرجحاً بالفعل أن تتجدد التوترات الداخلية في حكومة الوفاق الوطني، بعدما أصبحت القوات المسلحة العربية الليبية أقل تهديداً، فضلاً عن وجود المزيد من

34 زمان، أمبرين (2020)، تقرير: نشر الجنود الأطفال في ليبيا بواسطة الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا، المونيتور، 8 مايو، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/05/child-soldiers-libya-syria-national-army-turkey.html>

35 دبلوماسيون بالأمم المتحدة: المرتزقة الروس يقاتلون في ليبيا (2020)، فرنسا 24، 7 مايو، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.france24.com/en/20200507-russian-mercenaries-are-fighting-in-libya-say-un-diplomats>

36 بورك، جايسون وزينب محمد صالح (2019)، تدفق المرتزقة إلى ليبيا يثير مخاوف بشأن استمرار الحرب، الجارديان، 24 ديسمبر، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.theguardian.com/world/2019/dec/24/mercenaries-flock-to-libya-raising-fears-of-prolonged-war>

تاجبا، كاميلوديني (2020)، ليبيا: السودان يحقق في مزاعم تجنيد سودانيين كمرتزقة من قبل شركة إماراتية، شمال أفريقيا بوست، 29 يناير، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://northafricapost.com/37418-libya-sudan-investigating-alleged-recruitment-of-sudanese-as-mercenaries-by-uae-firm.html>

37 رماني، صامويل (2020)، روسيا والإمارات: شراكة خيالية، دورية مجلس سياسات الشرق الأوسط، ربيع 2020، المجلد السابع والعشرون، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://mepc.org/journal/russia-and-uae-ideational-partnership>

38 لي، جوني (2020)، الأمم المتحدة تؤجل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، أخبار ليبيا بيزنس، 14 أكتوبر، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.libya-businessnews.com/2020/10/14/un-postpones-libyan-human-rights-investigation/>

الأراضي التي يجب السيطرة عليها. أما في الشرق فلم يعد خليفة حفتر يتمتع بالدور القيادي كما كان في السابق، في أعقاب فشله السياسي والعسكري.

ونتيجة انهيار الاقتصاد، والأزمة المالية الخانقة، والانقطاع المتواصل لإمدادات الكهرباء والمياه في مختلف أنحاء البلاد، والتكلفة الإنسانية للنزاع، وعجز كلتا السلطتين عن كبح تفشي فيروس كوفيد-19؛ بدأت الدعوات للاحتجاج تظهر في وقت مبكر من أغسطس الماضي على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تتعرض لقمع شديد من السلطات.

لقد فقد الليبيون في مختلف أنحاء البلاد ثقتهم في قدرة السلطات على الاستجابة لاحتياجات المواطنين. ونتيجةً لذلك؛ بدأت الاحتجاجات في 23 أغسطس في سبها وطرابلس وبنغازي، ثم تتابعت في جميع أنحاء البلاد. وطالب المتظاهرون (سواء في الغرب أو الشرق أو الجنوب) بالحق في حياة كريمة، وتوفير الخدمات الأساسية، والقضاء على الفساد. ورغم اندلاع الاحتجاجات في مختلف أنحاء ليبيا؛ كان للاحتجاجات المناهضة للحكومة في طرابلس تأثيرات مزعومة للاستقرار على حكومة الوفاق الوطني بشكل خاص، وتمت مواجهتها، كما حدث في الشرق، بقمع حاد للحريات العامة ورد فعل عنيف من المجموعات المسلحة التابعة.³⁹

وفي محاولة للتفاعل مع مظالم الشعب؛ أعلن المجلس الرئاسي⁴⁰ لحكومة الوفاق الوطني عن سلسلة من التدابير، مثل تعديل وزاري، وفتح تحقيق مع المسؤولين في شركة الكهرباء، والتدقيق في نفقات وزارة الصحة،⁴¹ وإصدار مرسوم لمنح علاوة إعانة للأسر، وبرنامج توظيف وتدريب جديد لتوظيف الباحثين عن عمل في القطاع العام.⁴² وكان قرار إيقاف وزير الداخلية فتحي باشاغا⁴³ قد أوضح وجود توترات متنامية مع رئيس الوزراء والمجموعات المسلحة التي تدعم كل منهما، لا سيما وأن نفوذ باشاغا تنامي بين الشركاء الدوليين، مثل تركيا والولايات المتحدة، الذين ينظران بعين التقدير لجهوده، ويعتقدان بقدرته على تفكيك الميليشيات التي تسيطر على العاصمة.

السكان في شرق وجنوب ليبيا، أصيبوا بالإرهاك جرّاء انقطاع الكهرباء المطول، ونقص الوقود، والفساد المنهجي. ولم تسفر التداعيات الاجتماعية السياسية لجائحة كوفيد-19 إلا عن تفاقم المشكلة والمساعدة في إشعال فتيل الاحتجاجات. ومنذ هزيمة المشير حفتر، بات رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، الشخصية المركزية المسؤولة عن التفاوض بالنيابة عن السلطات الشرقية،

39 مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (2020)، ليبيا: على السلطات الليبية والمجتمع الدولي حماية المتظاهرين وحرية التعبير في ليبيا بشكل عاجل، 1 سبتمبر، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.libya-businessnews.com/2020/10/14/un-postpones-libyan-human-rights-investigation>

40 يعمل المجلس الرئاسي كرئيس للدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وتم تشكيله بموجب الاتفاق السياسي الليبي لعام 2017.

41 يأمر القرار رقم 565 الصادر عن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بتشكيل لجنة لمراجعة نفقات وزارة الصحة (2020)، المجلس الرئاسي، 29 أغسطس، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.facebook.com/GNAMedia/posts/2741185062805538>

42 اعتباراً من يناير 2020، الرئاسة تمنح إعانة للزوجة والأطفال (2020)، الوسط، 29 أغسطس، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <http://alwasat.ly/news/libya/293758>

43 إيقاف وزير الداخلية الليبي وسط احتجاجات (2020)، رويترز، 28 أغسطس، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.reuters.com/article/us-libya-security-idUSKBN25O301>

وتحرير مجلس النواب من سيطرة القوات المسلحة العربية الليبية. وتجدد الدعم للنظام القديم رغم قمع السلطات الشديد، حيث طالب أنصار النظام السابق، الذين يشكلون بدورهم قسماً رئيسياً في تحالف القوات المسلحة العربية الليبية، بالمشاركة علناً في سياسة البلاد، ونزلوا إلى الشوارع مطالبين بعودة سيف الإسلام القذافي.

ورغم حدة الانقسامات الاجتماعية؛ إلا أن الشهور الماضية ذكّرت القادة الليبيين على جانبي الصراع، بالقوة الكامنة لدى المواطنين الذين يجب أن يحظوا بالتمثيل، إذ تُعتبر التدابير المناهضة للفساد والإصلاحات الأخرى التي تم الإعلان عنها حلولاً قصيرة الأجل، لا تُعالج بواعث قلق المواطنين. ورغم حملة القمع العنيفة التي شنتها السلطات في غرب وشرق وجنوب ليبيا، فقد تواصلت الانتفاضة الشعبية، وظهر أثرها جلياً في البيانين المنفصلين الصادرين في 21 أغسطس من رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني فايز السراج ومن رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، لدعم وقف إطلاق النار، وهو الأمر الذي شكّل تقدماً كبيراً في المفاوضات الدولية، وأعاد الحياة مجدداً إلى العملية السياسية.⁴⁴

الخلاصة

سعى الممثل الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة، غسان سلامة، من خلال عملية مؤتمر المصالحة الوطنية، إلى تمهيد الطريق تجاه عملية سياسية شاملة من شأنها إنهاء الفترة الانتقالية في ليبيا.⁴⁵ وقد منع هجوم حفتر على طرابلس في أبريل 2019، الذي ساعد على تنفيذ الافتقار للحاسبة والإرادة السياسية، من أن تؤتي هذه المبادرة ثمارها، فضلاً عن إسهامها في نهاية المطاف في تصعيد مخاطر وتعقيدات النزاع الذي لا يخضع لسيطرة الليبيين. ومن ثم، وجد المواطنون الليبيون أنفسهم يتعرضون دوماً للتهميش بعيداً عن المرحلة الانتقالية التي تخوض بلادهم غمارها.

ويمكن للانتفاضة المدنية التي هيمنت على شهري أغسطس وسبتمبر 2020، إذا تم استثمارها في المفاوضات السياسية، وإذا توافرت الإرادة السياسية لفرض الحاسبة؛ أن تُمثّل فرصة لليبيا لاستعادة سيادتها. وبينما استأنفت الأطراف الليبية المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة، عقب عملية التفاوض التي بدأت في 21 أغسطس؛ نلخص «سلامة» الوضع الحالي في مداخلة علنية نادرة، بإعلانه أن «الظروف لم تكن أبداً مواتية لحل النزاع كما هي الآن» لكنه كذلك حذّر من أن وقف إطلاق النار الحالي يمكن أن «يزول غداً».⁴⁶

44 بيان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2020)، الممثلة الخاصة في ليبيا بالإناثة وليامز ترحب بشدة بالتوافق الهام بين بياني رئيسي المجلس الرئاسي ومجلس النواب الرامي لوقف إطلاق النار وتفعيل العملية السياسية، 21 أغسطس، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020،

<https://unsmil.unmissions.org/acting-srsg-williams-warmly-welcomes-points-agreement-today%E2%80%99s-declarations-pm-serraj-and-speaker>

45 بيان صادر عن الأمم المتحدة (2019)، الممثل الخاص يقول لمجلس الأمن: يجب على جميع الأطراف في ليبيا اغتنام فرصة حاسمة لتشكيل مستقبل شامل ومستقر قبل المؤتمر الوطني، 20 مارس، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.un.org/press/en/2019/sc13743.doc.htm>

46 ليبيا والاضطراب العالمي الجديد: حوار مع غسان سلامة (2020)، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي [مناقشة عبر الإنترنت]، 15 أكتوبر، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://carnegieendowment.org/2020/10/15/libya-and-new-global-disorder-conversation-with-ghassan-salam-event-743>

ويعكس إعلان الممثل الخاص السابق الشكوك العميقة التي لا تزال قائمة، بما في ذلك كيفية معالجة الوجود الراشح والمنتامي للمرتزقة الأجانب، خاصةً حول حقول النفط،⁴⁷ وعجز النخبة السياسية الليبية الحالية عن تلبية احتياجات المواطنين، والانخراط المستمر منذ فترة طويلة، للجهات الفاعلة المناهضة للثورة⁴⁸ والمفسدين للسلام.⁴⁹ في هذا الصدد، فعلى الرغم من كون توقيع وقف إطلاق النار رسمياً في 23 أكتوبر⁵⁰ يُعد خطوة إيجابية، إلا أنه سيواجه وقتاً صعباً من أجل التعامل مع التقسيم غير الرسمي للبلاد بين تركيا وروسيا والإمارات، علاوةً على محاولته إصلاح الشروخ الاجتماعية العميقة التي نتجت عن طول أمد الإفلات من العقاب.

47 الهواري، عمر (2020)، تصاعد التوترات في سرت الليبية حيث أصبحت المدينة في قلب النزاع، مدونة اتجاهات الشرق الأوسط، 12 أكتوبر، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://blogs.eui.eu/medirections/tensions-rise-in-libyas-sirte-as-the-city-becomes-central-to-the-conflict>

48 وسط «التراجع» في عملية السلام الليبية، تتطلع مصر إلى ترك بصمة على المشهد السياسي العسكري (2020)، مدى مصر، 12 أكتوبر، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020،

<https://www.madamasr.com/en/2020/10/12/feature/politics/amid-devolution-in-libyan-peace-process-egypt-looks-to-leave-mark-on-political-military-landscape/>

49 الحرشاوي، جلال (2020)، الحرب الأهلية الليبية توشك أن تزداد سوءاً، فورين بوليسي، 13 مارس، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://foreignpolicy.com/2020/03/18/libyan-civil-war-about-get-worse/>

50 الأمم المتحدة: الطرفان الليبيان يتوصلان إلى اتفاق لوقف إطلاق النار (2020)، رويترز، 23 أكتوبر، تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2020، <https://www.reuters.com/article/libya-security-ceasefire-idUSL8N2HE343>

اليمن: الصراع، التشظي، والسلام الوعر

أحمد ناجي¹

بينما تدخل الحرب عامها السادس، يدخل معها اليمن في طور جديد من الانقسام والتشظي. فالحرب التي اندلعت في السادس والعشرين من مارس عام 2015 بتدخل التحالف العربي بقيادة السعودية، إثر الانقلاب العسكري الذي نفذته جماعة أنصار الله «الحوثيون» وحليفها الرئيس السابق علي عبد الله صالح، تحولت إلى سلسلة صراعات متعددة وممتدة على طول البلاد وعرضها. والتحالف الذي دخل الحرب موحداً، تحول إلى تحالفات، وصارت كل دولة من الدول الشريكة فيه تبحث عن مصالحها الخاصة في اليمن، خصوصاً في مناطق الجنوب. في المقابل زادت وتيرة التنسيق والتعاون بين إيران وجماعة الحوثيين، المسيطرة على معظم المناطق الشمالية، وأصبحت إيران تستفيد من هذا الصراع لإنهاك السعودية، خصمها الرئيسي في المنطقة. من ناحية أخرى، جرت الحرب مع طول أمدها مكونات مجتمعية جديدة، لتصبح بدورها جزءاً من الصراع، كما ألفت بظلالها على الأوضاع الإنسانية الصعبة التي بات يواجهها اليمنيون، والتي تفاقمت مع تفشي فيروس كورونا وغيره من الأوبئة والأمراض المختلفة. وأمام هذا التعقيد في حالة الحرب، تبدو فرص السلام صعبة المنال، فبإدارات الحل الجزئي المعمول بها، لم تسجل أي نجاح على الأرض حتى الآن.

1 أحمد ناجي باحث غير مقيم في مركز مالكوم هـ. كبير كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت.

أين تموضع الحرب اليوم؟

بعد مرور أكثر من خمس سنوات، تقف الحرب على جغرافيا متحركة، تتغير بفعل المواجهات المستمرة والتحالفات المتغيرة. ولأن كل طرف من أطراف الحرب صار يتركز في منطقة جغرافية محددة، ومنها يتطلق في صراعاته تجاه خصومه، فقد صارت المناطق الفاصلة بين سيطرة الأطراف المتصارعة بمثابة مناطق مواجهات مسلحة. ونظراً لطول أمد الحرب، تحولت هذه المناطق المتناحرة إلى حدود داخلية² تنتشر فيها الحواجز المسلحة ونقاط التفتيش ومراكز الاعتقالات للمعارضين. وإجمالاً، يمكن تقسيم جغرافية الحرب اليوم إلى ثلاث كتل رئيسية، استناداً إلى الكيانات المسيطرة عليها أو تحالفاتها، مع استثناءات محدودة في بعض المناطق.

الكتلة الأولى هي المناطق التي تتحكم فيها جماعة الحوثيين والتي تسيطر على العاصمة صنعاء ومعظم المحافظات الشمالية، ورغم أن هذه المناطق لا تشكل أكثر من خمسة وعشرين بالمئة من مساحة اليمن، إلا أنها الأكثر اكتظاظاً بالسكان. إذا يقطنها أكثر من خمس وستين بالمئة من سكان اليمن. وقد تمددت جماعة الحوثيين في تلك المناطق، بعد تنفيذهم انقلاباً عسكرياً في سبتمبر 2014، مستفيدين من سيطرتهم على المقدرات العسكرية للدولة، وضعف حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، المعترف بها دولياً، بالتزامن مع شراكتهم مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح، رئيس حزب المؤتمر الشعبي العام. وهي الشراكة التي انتهت في ديسمبر 2017، بعد تصدعات بين الحليفين، وقادت صالح إلى إعلان فض شراكتهم مع الحوثيين، مما فجر مواجهة مسلحة، أدت إلى مقتل صالح. بعدها استمال الحوثيون بعض قيادات حزب صالح لمواصلة الشراكة معهم، إلا أن هذه الشراكة تبدو شكلية أكثر من كونها حقيقة؛ فقد أصبح الحوثيون يتحكمون بكل مفاصل سلطة الأمر الواقع في المناطق التي يسيطرون عليها.

تحوض جماعة الحوثيين حروبها تحت لافتة مواجهة العدوان والتدخل الخارجي، وهي سرديّة الحرب الجديدة التي تبنتها منذ بدء التحالف العربي، بقيادة السعودية، عملياته العسكرية في اليمن. وتشن حروبها الداخلية تحت اللافتة نفسها، ضد من تراهم وكلاءً محليين لهذا العدوان. لكن الجماعة التي نفذت انقلاباً مسلحاً انتهى بوضع الرئيس هادي تحت الإقامة الجبرية، قبل تمكنه من الهرب إلى عدن في فبراير 2015، تبنت عدة سرديات ذرائعية غلفت بها طموحها السياسي والعسكري ورغبتها في الوصول إلى الحكم، مثل مظلومية محافظة صعدة، المنطقة التي نشأت فيها الجماعة، أو مكافحة الفساد، أو مكافحة الإرهاب في حروبها اللاحقة.

اليوم، تمتد جبهات الحرب التي تحوضها من الحدود اليمنية السعودية في شمال غرب اليمن إلى محافظات الجوف ومأرب والبيضاء والضالع وتعز والحديدة. وعلى امتداد هذه الجغرافيا تتواجد عشرات الجبهات التي يهاجم من خلالها الحوثيين الأطراف المناوئة لهم. في السنوات الثلاث الأخيرة شهدت معظم هذه الجبهات انخفاضاً ملحوظاً في العمليات العسكرية المنفذة من قبل التحالف لثلاثة أسباب رئيسية: أولاً، حصول الحوثيون على أسلحة نوعية³ لم تكن معهم في بداية الحرب، مثل تقنية الطيران المسير والصواريخ الباليستية، وهو ما خلق نوع من التوازن النسبي ضد هجمات التحالف. ثانياً، اتفاقية ستوكهولم التي علّقت المواجهات

2 ناجي، أحمد (2020). هكذا عزلت حدود الداخل اليمنيين. مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 27 يناير، <https://carnegie-mec.org/diwan/80891>

3 الأشول، عمار (2019). كيف تسير المشاورات السعودية مع الحوثيين؟ المونيتور، 26 نوفمبر، <http://almon.co/3abm>

في محافظة الحديدة على الساحل الغربي.⁴ ثالثاً، تبدل سياسة التحالف تجاه حلفائه المحليين، وظهور تصدعات وتباينات في استراتيجيات الشركاء الأساسيين في التحالف: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.⁵ في المقابل، صعّد الحوثيون في الأشهر الأخيرة من هجماتهم في محافظات الجوف ومأرب والبيضاء، واستطاعوا التقدم في العديد من المناطق، ولا تزال هذه الجبهات تشهد مواجهات عنيفة حتى اليوم.

الكلمة الثانية هي المناطق التي تسيطر عليها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يجمع العديد من القيادات الجنوبية، ويطالب بانفصال الجنوب، أو بحسب أديباته «فك الارتباط مع الشمال»،⁶ يضاف إليها مناطق الساحل الغربي التي تتواجد فيها قوات «حراس الجمهورية» التي يقودها طارق صالح، ابن أخ الرئيس السابق صالح، والتي تم تشكيلها في أبريل 2018 بعد مقتل صالح بحوالي أربعة أشهر. تبدو هذه الجغرافيا الساحلية الممتدة من محافظة الحديدة غرباً إلى عدن جنوباً مترامية الأطراف. ورغم تمايز أهدافها المعلنة، إلا أن وحدة الداعم الإقليمي «الإمارات العربية المتحدة» وتحالفات الأطراف المسيطرة عليها تجعل منها قوة متصلة ببعضها.

لا تعترف قوات حراس الجمهورية بسلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رغم اتفاقها معه في هدف محاربة الحوثيين.⁷ وهي بذلك تمثل امتداداً للسردية الأخيرة للرئيس السابق علي عبد الله صالح، قبل مقتله. معظم هذه القوات تنحدر من المحافظات الشمالية، والكثير منهم كانوا مجندين ضمن قوات الحرس الجمهوري التي كان يقودها نجل الرئيس السابق صالح قبل إقالته في عام 2012. في يوليو 2019، تم تأسيس القوات المشتركة في منطقة الساحل الغربي،⁸ والتي تضم بجانب قوات حراس الجمهورية، ألوية العمالقة، وهم مقاتلون سلفيون من المناطق الجنوبية مدعومون من التحالف، واستطاعوا التقدم في مناطق الساحل الغربي حتى وصلوا إلى تخوم مدينة الحديدة، قبل أن تتدخل الأمم المتحدة وتوقف الاقتتال هناك بموجب اتفاقية ستوكهولم في ديسمبر 2018. وتضم هذه القوات أيضاً، ألوية «المقاومة التهامية»، وهم مقاتلون محليون شاركوا في محاربة الحوثيين إلى جوار ألوية العمالقة. لا تخترق قوات حراس الجمهورية في معارك معلنة منذ اتفاقية ستوكهولم، لكنها ساندت قوات المجلس الانتقالي في حروبه ضد الحكومة في عدن وأبين.⁹

على الجانب الآخر، يسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي على محافظة عدن والمناطق المحيطة بها منذ أغسطس 2019، بعد مواجهات عنيفة مع قوات ألوية الحراسة الرئاسية التابعة للرئيس هادي، والتي كانت تتواجد في عدن. وهو الحدث الذي أعقبه اتفاق

4 الحميري، كنعان (2019). بعد عام على توقيعه... أين أصبح «اتفاق ستوكهولم» بشأن الحديدة؟ اندبنت عربية، 16 ديسمبر،

<https://www.independentarabia.com/node/79316>

5 الإمارات تخلخل التحالف مع السعودية تعزيزاً لصورتها كصانع للسلام. 28 أغسطس 2019. رويترز، <https://ara.reuters.com/article/idARAKCN1VI2H5>

6 بيانات المجلس الانتقالي الجنوبي منذ تأسيسه في مايو 2017. موقع المجلس، [/https://stcaden.com/](https://stcaden.com/)

7 الكلي، زكريا (2018). اليمن.. عائلة «صالح» والشرعية.. ضباية تنقلهم لمعسكر ثالث. الأناضول، 12 يناير 2018، <http://v.aa.com.tr/1032398>

8 بيان تأسيس القوات المشتركة. موقع منبر المقاومة (الموقع الرسمي للقوات المشتركة). 9 يوليو 2019،

https://menberalmukawma.net/news_details.aspx?nt=0310

9 مقابلات أجراها الباحث مع أربعة باحثين محليين، ذكروا تفاصيل مساندة قوات طارق للمجلس الانتقالي في حربه ضد حكومة هادي في معركة عدن في أغسطس 2019، ومعارك أبين التي اندلعت في مايو 2020.

الرياض بين المجلس الانتقالي وحكومة هادي. ونظراً للعقبات التي حالت دون تنفيذ الاتفاق، أعلن المجلس الانتقالي الإدارة الذاتية في عدن في أبريل 2020،¹⁰ وهو الأمر الذي عارضته بعض المحافظات الجنوبية التي تقع ضمن سلطة هادي. لاحقاً، استولى المجلس الانتقالي على السلطة المحلية في محافظة أرخبيل سقطرى وأعلن الإدارة الذاتية فيها. في الوقت ذاته تخوض قوات المجلس معارك متقطعة ضد الحوثيين في بعض مناطق محافظة الضالع، كما تخوض أيضاً معارك في محافظة أبين القريبة من عدن ضد قوات حكومة هادي. هذه الأحداث، دفعت السعودية إلى إعادة إحياء اتفاق الرياض، الموقع في نوفمبر 2019. وحالياً تقول السعودية أنها تبذل جهوداً لتقريب وجهات النظر بين الطرفين لهضي قدماً في تنفيذ الاتفاق. وقد أعلن المجلس الانتقالي مؤخراً إلغاء الإدارة الذاتية لإفساح الطريق أمام تنفيذ اتفاق الرياض حسب تعبيره.¹¹

الكلمة الثالثة هي المناطق الواقعة في إطار سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً أو حكومة هادي. والتي تدعمها المملكة العربية السعودية. ورغم تقلص هذه المناطق في السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال تستحوذ على معظم المناطق الشرقية. لكن لا يمكن مقارنة نمط سيطرة حكومة هادي على هذه المناطق مع المناطق الواقعة تحت سلطة الحوثيين أو المجلس الانتقالي. إذ تبدو سيطرة حكومة هادي رخوة من حيث قدرتها على فرض سلطتها على هذه المناطق؛ فأغلب أعضاء حكومة هادي يقيمون خارج اليمن، ولا يمارسون مهامهم على الأرض. ربما يفسر هذا الأمر نشوء نمط حكم محلي هجين في تلك المناطق، فقد صارت السلطات المحلية في مأرب وحضرموت وشبوة والمهرة تتمتع بنفوذ محلي كبير؛ نظراً لاستنادها على قدر من القبول من قبل المكونات المجتمعية في مناطقها، أو تتلقى دعماً مباشراً من الفاعلين الإقليميين. يُضاف إلى هذه المناطق جزء من محافظة تعز، والتي تقع ضمن سلطة الحكومة، إلا أنها تحولت إلى بؤرة تشظي وصراع بين القوات الحكومية والمقاومة المحلية التي تقاوم الحوثيين المتواجدين على أطراف المدينة. وفي مناطق الجنوب تتواجد بعض التيارات المؤيدة للرئيس هادي، والتي انضوت مؤخراً تحت اسم الائتلاف الوطني الجنوبي.

حالياً، تشهد المناطق الواقعة تحت سلطة حكومة هادي سلسلة من المواجهات العسكرية من جهتين، مع الحوثيين في مناطق الجوف ومأرب والبيضاء وتعز، ومع المجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة أبين. ورغم التواجد الكبير للنفوذ السعودي داخل هياكل حكومة هادي، ثمة الكثير من التصدعات في علاقة السعودية ببعض المسؤولين في حكومة هادي، والسبب أن السعودية تتعامل مع حليف لم تقم بينائه من البداية كما هو الحال في علاقة المجلس الانتقالي مع الإمارات. ربما هذا ما يفسر التحول السعودي الحالي لبناء علاقة جيدة مع المجلس الانتقالي الجنوبي والذي ظهر بوضوح في التسهيلات السعودية التي قدمت له بعد سيطرته على جزيرة سقطرى.¹²

عند بدء عمليات التحالف العسكرية في 2015، اعتمد التحالف على الجيش الذي تم تكوينه في مناطق سيطرة الحكومة، وهو عبارة عن تشكيلات عسكرية رفضت التسليم بجماعة الحوثي بعد سقوط صنعاء. أُضيف لها، مجموعات من مكونات قبلية وسياسية،

10 المجلس الانتقالي في اليمن يعلن «الإدارة الذاتية» لجنوب بعد تعثر اتفاق لتقاسم السلطة. يورونيوز 26 أبريل 2020،

<https://arabic.euronews.com/2020/04/26/separatists-yemen-declares-self-rules-south-emirates-saudi-arabia-coronavirus>

11 اليمن: «الانتقالي» يعلن تخليه عن الإدارة الذاتية لجنوب. صحيفة الشرق الأوسط، 28 يوليو 2020، <https://aawsat.com/node/2417831>

12 مقابلة محافظ سقطرى رمزي محروس. قناة المهرة، 23 يونيو 2020، <https://www.youtube.com/watch?v=wxOqvdiKnM>

على رأسها حزب التجمع اليمني للإصلاح. لكن نظراً لتضارب قرارات العمليات داخل الجيش الوطني، وهيمنة القرار السعودي على مفاصله، والذي يتضارب أحياناً مع القرار العسكري المحلي، بالإضافة إلى الأزمة المالية الخانقة التي حالت دون القدرة على استمرار دفع رواتب الأفراد المنضويين في وحداته، تضاعف الحضور الفعلي للجيش،¹³ باستثناء بعض الألوية العسكرية الموجودة على خط المواجهات، والتي تحظى بدعم مستمر -رغم محدوديته- من قبل التحالف؛ نظراً لأن ديمومتها في خط المواجهات العسكرية هو هدف استراتيجي للسعودية.

في المقابل أدى تراجع فعالية جيش حكومة هادي إلى بروز تشكيلات مسلحة محلية، كانت تعمل ككيانات مساندة للجيش في بدء العمليات العسكرية في 2015. على سبيل المثال، في محافظة مأرب صارت المواجهات مع الحوثيين تأخذ طابعاً مناطقياً من خلال التشكيلات التي تواجههم، فصارت المواجهات تحدث بين القبائل المحلية والحوثيين بشكل مباشر. هذا لا يعني أن القبائل وحدها هي من تواجهه، فهناك الكثير من المنخرطين في هذه المعركة من حزب التجمع اليمني للإصلاح، ذو الارتباط الأيديولوجي بجماعة الإخوان المسلمين، الذي يجمعه مع القبائل عداء كبير تجاه الحوثيين. ويجد في الدفاع عن مأرب مسألة موت أو حياة، كونها تمثل أحد أهم المناطق الآمنة لأفراده الذين نزحوا من المناطق الشمالية بعد سيطرة الحوثيين عليها.

موقف القوى الإقليمية المنخرطة في الصراع

الحديث عن تموضعات الفاعلين المحليين، لا يعني أن هذه الأطراف لها السيطرة المطلقة في مناطقها. فالصراع الحالي هو صراع متعدد الطبقات، الأطراف المحلية في طبقته الظاهرة، بينما طبقته الأساسية هي الأطراف الإقليمية. كما أن أهم ملامح الصراع في اليمن هو تسرب القرار المحلي الفعلي من الداخل إلى الخارج. فصارت القوى الإقليمية هي المهيمنة على النسق العام للأحداث. إضافة لذلك، يتوجب عدم إغفال الدوافع الإقليمية في حرب اليمن، والتي قد لا تكون ذات صلة بالدوافع المحلية في المطلق. هذه الدوافع تنبع من هواجس الأمن القومي، أو البحث عن نفوذ، أو تصفية خصوم، أو تجنب تنافس داخلي من خلال إشعال معارك خلف الحدود.

تدخلت المملكة العربية السعودية في اليمن حمايةً لأمنها الحدودي، ومحاربةً لما اعتبرته تهديداً من قبل الحوثيين بعد تنفيذ مناورات عسكرية بالقرب من المناطق الحدودية، بعد سيطرتهم على العاصمة صنعاء. فالأمن الحدودي يرسم دائماً نمط علاقة السعودية باليمن، رغم أن السعودية كان لديها اتفاقية غير معلنة مع الحوثيين حول المناطق الحدودية المتاخمة لها، إلا أن تطورات الأحداث في الداخل اليمني بعثت الكثير من المخاوف لدى السعودية. هناك أيضاً دوافع أخرى تتعلق بإبقاء الملف اليمني على طاولتها، وهي السياسة التي دأبت عليها السعودية منذ حروب الملكيين والجمهوريين في ستينيات القرن الماضي.

الإمارات العربية المتحدة، الشريك الثاني الرئيسي في التحالف، دوافعها مختلفة بعض الشيء، فهي ترى في المناطق المطلة على بحر العرب وخليج عدن، بما في ذلك مضيق باب المندب، مناطق استراتيجية مهمة لتوسيع نفوذها في طرق الملاحة البحرية، خصوصاً مع تواجدها في منطقة القرن الأفريقي، سواء في أرض الصومال أو إرتيريا، مع الوضع في الاعتبار فقدان شركة موانئ

13 الجيش الوطني في الجبهات الساخنة - جاهزية الأداء ومعوقات الحسم. مركز أبعاد للدراسات، يونيو 2018، <https://abaadstudies.org/print.php?id=59780>

دبي حق إدارة ميناء عدن في عام 2012، بسبب الضغوط التي برزت إبان انتفاضة 2011 لإلغاء عقد عمل الشركة.¹⁴ وجدت الإمارات في التدخل العسكري فرصة مواتية للعودة. كما أن أبو ظبي تقدم نفسها في السنوات الأخيرة كرائدة في ترتيب البيت العربي من خلال تدخلاتها في العديد من الدول العربية. وتساهم الإمارات بحسب سرديتها في مكافحة تنظيمات الإسلام السياسي في المنطقة، وهذا ما يجعلها تركز بشكل كبير على محاربة حزب التجمع اليمني للإصلاح، نظراً لارتباطه بحركة الإخوان المسلمين.

قطر أيضاً تدخلت في بداية الحرب؛ في محاولة للتقرب من المملكة العربية السعودية، بهدف كسبها بعد الأزمة الخليجية التي عصفت بدول مجلس التعاون الخليجي في 2014. إلا أن الأزمة الدبلوماسية التي نشبت في 2017 بين قطر من جهة، والسعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى قد أنهت مشاركة قطر في التحالف. اليوم، قد لا تتواجد قطر على الأرض، لكنها تتواجد بأذرعها في الفضاء الإعلامي، حيث باتت تسخره لخدمة الأطراف المواجهة للسعودية والإمارات. وبات لافتاً للنظر كيف تحولت العديد من القنوات والمؤسسات الإعلامية كمنصات للبروباغندا الإعلامية للحوثيين. هذا الصراع جزء من صراع قطر مع دول المقاطعة. كما أن هناك سردية رائجة في الأوساط الشعبية تتم حزب الإصلاح بتنفيذ أجندة قطر، نظراً لارتباط الحزب بجماعة الإخوان المتحالفة مع النظام القطري، وهو الأمر الذي ينفيه الإصلاح.

سلطنة عمان، فضلت الحياد منذ اليوم الأول للحرب، إلا أنها وجدت نفسها في قلب العاصفة حين رأت النفوذ السعودي والإماراتي يتمدد صوب المناطق اليمنية المتاخمة لحدودها في منطقة المهرة، وهي المناطق التي لطالما اعتبرتها سلطنة عمان جزء من السياج الدفاعي لأمنها القومي. ومع حضور الصراع في بوابتها الغربية، عادت ذاكرة السلطنة إلى سبعينيات القرن الماضي حينما كانت الحدود اليمنية العمانية مسرحاً للصراعات. وضعت سلطنة عمان استراتيجيتها الدفاعية عبر دعم قبائل المهرة الراضية لتواجد قوات التحالف في مناطقها. يُذكر أن محافظة المهرة تشهد عملية عسكرية وتوتر متصاعد قد ينفجر في أي لحظة.¹⁵

في المقابل، كثفت إيران من دعم الحوثيين،¹⁶ خصوصاً مع زيادة التوترات بينها وبين السعودية، وباتت إيران تستخدم جماعة الحوثيين كجزء من محورها العسكري في صراعاتها الإقليمية. قدمت إيران مختلف أنواع الدعم، بدايةً من التدريبات العسكرية وصولاً إلى إرسال الأسلحة النوعية التي ساهمت في تغيير مجرى المعركة لصالح الحوثيين في مطلع العام 2018، حين بدأ الحوثيون استخدام تكنولوجيا الطيران المسير باتجاه الأراضي السعودية. وأصبح الحوثيون جزءاً من محور إيران في المنطقة. فعلى سبيل المثال كشف تقرير للأمم المتحدة أن هجمات منشآت أرامكو لم تكن من اليمن،¹⁷ بينما أعلن الحوثيون تبنيهم للعملية الهجومية، وهو ما يشير إلى مستوى العلاقة القوية بين إيران وجماعة الحوثيين.

14 أونيل، براين (2012) ميناء عدن في العاصفة. موقع صدى، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 6 سبتمبر، <https://carnegieendowment.org/sada/49293>

15 ناجي، أحمد (2018). حدود عُمان المُتَّهبة مع اليمن، المعهد الإيطالي للدراسات الدولية، 23 أبريل 2019،

<https://www.ispionline.it/it/publicazione/omans-boiling-yemeni-border-22588>

16 جوناثان سول وباريسا حافظي ومايكل جورج (2017). إيران تكشف الدعم للحوثيين في حرب اليمن، رويترز، 21 مارس 2017،

<https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN16S2A2>

17 نيكولز، ميشيل (2020). محققون دوليون: هجمات سبتمبر على منشآت نفط سعودية ليست من فعل الحوثيين. رويترز، 8 يناير 2020،

<https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN1Z72XF>

جدور وديناميكيات الصراع

على المستوى المحلي، تعقيد المشهد الحالي ليس وليد لحظة الحرب فقط، بل يعد امتداداً لحالة متراكمة من الفشل في إدارة الدولة اليمنية. برزت بوادر هذا الفشل بقوة في السنوات الأخيرة، وبدأت فترة الحرب كأرضية خصبة لازدهار العديد من المظلميات والصراعات الكامنة المنبعثة من العقود الماضية. فاليمين دولة في إطار التشكل، أي أن بنيتها المؤسسية هجينة، وتضم العديد من مراكز القوى المجتمعية في داخلها. مع اندلاع انتفاضة 2011، تكشفت حالة الهشاشة؛ فنظراً لحالة السخط على أداء الدولة في العقود الماضية، تحولت معظم القوى السياسية إلى ناظم على الدولة. وهو الاتجاه المزدهر حتى اليوم، ففي اللحظة التي نشهد انحساراً للدولة من داخلها وخارجها، نشهد ازدهاراً للكيانات الموازية لها.

كانت تجربة الحوار الوطني (2012-2014) جيدة من حيث الشكل في كونها جمعت معظم المكونات اليمنية، لوضع مطالبهم وتصوراتهم على الطاولة. لكن الجزء السليبي منها يكمن في أنها فتحت بوابة المظلميات الكامنة في عمق المجتمع، دون إدراك مسبق لما يمكن فعله حيالها، فصار من الاستحالة الخروج برأي موحد لكل القضايا. خصوصاً مع غياب ضامن حقيقي لتنفيذ مخرجات عملية كهذه. تشبه هذه الخطوة عملية فتح الجروح دون امتلاك الاستراتيجية الفاعلة لتضميدها. ومثلما كانت جلسات الحوار معرض لوجهات النظر، كانت لقاءات الهامش بين القوى اليمنية تعيد فرز القضايا بما يخلق تحالفات جديدة فيما بينها. فكان تحالف الحوثيين والرئيس صالح، وتحالف الحوثيين والرئيس هادي، وتحالف هادي والإصلاح. كما جمعت الكثير من القوى والمكونات التي لم يتم تمثيلها في الحوار لتكون وقوداً لصراع مؤجل. لذلك كان طبيعياً أن ينتهي الحوار بحرب على الأرض، ووثيقة في الرف. حتى أن خلافات الأحزاب السياسية تحولت إلى صراعات صلبة، من خلال اصطفاك هذه الأحزاب مع الكيانات المسلحة.

ساهم طول أمد الصراع، في بروز ديناميكيات عديدة على مستوى المجتمع. تلاشت فيها مؤسسات الدولة ومنظوماتها الأمنية والاقتصادية ذات الوجود النسبي. في المقابل برزت القطاعات والأسواق الموازية، كتجلى واضح لاقتصاد الحرب. ومع انتشار البطالة ازداد مستوى العرض من المقاتلين، الذي بات الحصول عليهم سهل وبكلفة زهيدة. ومع تضائل النشاط السياسي والمدني، برز أمراء الحرب كحكام أمر واقع، تجمع الكثير منهم شبكة مصالح وتبادل. كما برز أيضاً اعتماد السكان على المنظومات الاجتماعية الوسيطة، مثل المرجعيات القبلية، التي باتت تقدم نوعاً من الحماية التضامنية لأفرادها من تسلط أي مكون خارجي. إضافةً إلى ذلك، ظهرت حالة عزوف كبير في أوساط الكثير من أفراد المجتمع عن الانخراط في أي مظهر من مظاهر العمل العام السليبي.

في الجنوب، لا يبدو تفسير الصراع بمنطق الثنائيات دقيقاً. فالصراع ليس بين المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات الحكومة فقط، وهو أيضاً ليس بين المجلس الانتقالي والحوثيين فقط. أو صراع بين الشمال أو الجنوب، كما يصفه بعض أتباع المجلس الانتقالي، فهذه بعض أوجه الصراع لا ماهيته الكلية. ما يمكن ملاحظته من أحداث الجنوب القائمة بأنه صراع كثيف الشكل يختزل الكثير من السرديات. تحضر فيه العديد من المظلميات والصراعات البينية وتنافس مراكز القوى في الجنوب، وقبل كل شيء صراع المصالح الإقليمية. على سبيل المثال: لا يمكن تفسير الصراع العنيف الذي يدور في أبين اليوم دون معرفة جذور الصراع

الجنوبي/الجنوبي بين ما يعرف بتياري الزمرة والطغمة في ثمانينيات القرن الماضي.¹⁸ وهو صراع لا يزال حاضراً في الذاكرة الجمعية الجنوبية حتى اليوم. كما لا يمكن إغفال التنافس الإماراتي السعودي في دوافع هذه المواجهات. الالاف للنظر، أن إحياء سرديّة الدولة الجنوبية المستقلة، قد أحيأ العديد من سرديات الصراع الموجودة في تلك الحقبة. وأعاد إلى السطح المطالبات التي كان يتبناها قاطنو المحافظات الجنوبية الأخرى.

على مستوى الفاعلين الإقليميين، برغم تقلص التحالف إلى دولتين، المملكة العربية السعودية والإمارات، شهدت الأعوام الماضية تنافساً خفياً بين الدولتين، وتحول التدخل العسكري إلى تداخل، لدى كل طرف قائمة بالخصوم والحلفاء المحليين والقضايا الخاصة ذات الشأن اليمني، ما أدى بدوره إلى تعقد المشهد في اليمن، خصوصاً في مناطق الجنوب. فبينما ذهبت السعودية للتحكم بمفاصل الحكومة الشرعية، اتجهت الإمارات إلى الاستثمار في المشروع المجتمعية من خلال إحياء القضية الجنوبية، وهي قضية يُجمع معظم اليمنيون على عدالتها. إلا أن تحويلها كقضية مركزية لسردية الصراع في اليمن، يفتح باب التساؤلات عن السبب الرئيسي والنتيجة التابعة، الذي تبدو قضية الجنوب في شكلها الحالي في إطاره.

على الرغم من بقائهما كدولتين رئيسيتين في التحالف، اتسمت علاقة الإمارات والسعودية بالتضارب على الأرض، رغم التصريحات المعلنة من الطرفين حول مائة العلاقات الثنائية. لكن وكلاء الدولتين على الأرض في الجنوب يعبران في العادة عن حالة هذه العلاقة. لقد تحولت محافظات الجنوب، التي تنقسم النفوذ فيه الرياض وأبوظبي، إلى بريد من خلاله ترسل الدولتان الرسائل بعضها لبعض. ويعد إعلان الإمارات الانسحاب من اليمن في يوليو 2019، مؤشراً عن الحالة غير السوية لطبيعة العلاقة، خصوصاً بعد فشل السعودية في إقناع الإمارات بعدم اتخاذ هذه الخطوة.¹⁹ بعدها بدت أحداث الجنوب، التي سيطر من خلالها المجلس الانتقالي على عدن ولاحقاً على سقطرى، تخطوات توجب حدوثها لاستمالة الإمارات والحيلولة دون خروجها من التحالف.

ومع تغير استراتيجية السعودية في العام الأخير، اتجهت السعودية إلى فتح خطوط مباشرة مع المجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات طارق صالح؛ خصوصاً مع حالة الوهن الشديد الذي باتت تعاني منه حكومة هادي. وفقاً لهذه الاستراتيجية، ارتأت السعودية عدم الاصطفاف مع حكومة هادي وحدها، وإنما السعي لاحتواء كافة الأطراف، بما يضمن بقاء نفوذها. كما أنها احتوت في الوقت نفسه المكونات الجنوبية غير المعترفة بالمجلس الانتقالي؛ لخلق حالة من التوازنات في القضية الجنوبية. في المقابل، تجري حالياً مشاورات بين قيادات من محافظات حضرموت والسعودية تتعلق بمشاركة المحافظة في أي تسويات.²⁰ وتسعى القيادات الحضرية إلى انتزاع وضع خاص، مختلف عن تبعية الارتباط القديم بالعاصمة صنعاء أو الارتباط الجديد بالعاصمة المؤقتة عدن. ويبدو أن المهرة، ترغب في المضي قدماً على المنوال نفسه، مع اختلاف الفاعلين المحليين والإقليميين فيها.

18 المواجهات العسكرية في عدن: أسرار الخلافات وخفاياها. موقع درج، 11 أغسطس 2019، <https://daraj.com/20563>

19 الإمارات تسحب معظم قواتها من اليمن. نيويورك تايمز 11 يوليو 2019،

<https://www.nytimes.com/2019/07/11/world/middleeast/yemen-emirates-saudi-war.html>

20 وفد حضرموت يصل إلى الرياض للمشاركة في مفاوضات تشكيل الحكومة اليمنية. انديبنت عربية، 19 يوليو 2020،

<https://www.independentarabia.com/node/136531>

السلام الوعر

مع تعقيدات المشهد، تزداد صعوبة الحل. ورغم النشاط المحموم الذي يبديه المبعوث الأممي مارتن جريفث لحلحلة الصراع، إلا أن النتائج على الأرض لم تسجل أي تقدم يذكر. فلا تزال اتفاقية ستوكهولم -التي تنص على خطوات مبدئية لبناء الثقة- متعثرة ويتضاءل الأمل في تنفيذ فحواها يوماً بعد يوم. كما أن المشاورات الافتراضية التي يجريها المبعوث الأممي منذ تفشي وباء كورونا بهدف الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق نار، لم تلق تجاوباً جاداً من بعض أطراف الحرب. ولأن خارطة الصراع في اليمن تبدو غير واضحة المعالم، فإن خلطاً يحدث في العادة بين جذور الصراع وانعكاساته، ربما هذا ما يجعل بعض جهود السلام في اليمن تضع جهودها في معالجة الانعكاسات لا الجذور لينتهي الحال بفشل تلك المبادرات. أما مفاوضات القنوات الخلفية التي تجريها السعودية مع الحوثيين فهي تبرز حيناً ثم تختفي، ولا وصول لتفاهات تذكر. يحيل هذا الأمر إلى ضرورة البحث عن مقاربات جديدة ومختلفة للتسويات والحلول، تركز على حل الصراع وليس إدارته.

تحاول السعودية والإمارات، الخروج من كونهما أطرافاً في الحرب إلى رعاة للسلام بين وكلاهما المتصارعين. وهذه الخطوة وإن بدت شكلياً كمبادرة لإحلال السلام، إلا أنها جوهرياً تبدو كإعادة تموضع لتلك الدول من خلال التواجد على الأرض عبر وكلاهما المحليين. وقد تنعكس أية توترات بين البلدين إلى صراع في الداخل اليمني. من ناحية أخرى، وكما فعلت الإمارات من قبل، تجري السعودية مشاورات أحادية مع الحوثيين للوصول إلى تسوية. وبالرغم من عدم وجود تقدم يذكر في هذا المسار، إلا أن خطوة كهذه ليست سوى شأن سعودي بحت. وستبقى صراعات الحوثيين مع بقية الأطراف قائمة، كما ستبقى تدخلات السعودية في المناطق الأخرى متواجدة.

ما الذي يتوجب فعله؟

لكونها حرباً من مستويين محلي وإقليمي، يمكن أن يحدث تحول إيجابي في الوضع اليمني إذا تم اتباع مسارين للحل. الأول مع الأطراف الإقليمية بسبب تحولها إلى مراكز قرار الحرب والسلام، والمسار الثاني مع الأطراف المحلية نفسها. يمكن ممارسة ضغوط على إيران والسعودية وبقية الأطراف الإقليمية لتحديد الملف اليمني عن أزماتهم المستمرة. والعمل على ترشيد سلوك السعودية والإمارات في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً. يتوجب أيضاً الضغط على الأطراف الإقليمية للحد من التوغل في الداخل اليمني، لأن هذه السياسات تنتج مظلوميات جديدة، تفتح بدورها فصلاً جديداً من الصراعات، قد يمتد إلى ما وراء الحدود.

أما داخلياً، فيجب عدم النظر للأطراف التي لديها فائض قوة باعتبارها الأطراف الممثلة للمجتمع اليمني. الحوثيون لا يمثلون كل من في الشمال، والمجلس الانتقالي لا يمثل كل الجنوبيين، وحزب الإصلاح لا يمثل تعز أو مأرب. كما أن تمكينها ككيانات موازية على حساب الدولة المركزية، وإن كانت هشة، ينتج مزيداً من التشطي، وينقل الفوضى الحالية إلى مستوى آخر من

القوضى المنفلتة.²¹ لا بد من إدراك أن هذه الكيانات المسلحة في الأساس انعكاسات حرب، وليست أطرافاً تمتلك شرعية حقيقية تعبر عن المجتمعات التي تدعي تمثيلها. من ناحية أخرى، ممارسة ضغوط على الدول الإقليمية، وتحويل دورها من المنحى السلمي إلى الدور الإيجابي، سيساهم في عقد تسوية بين الأطراف المحلية، شريطة اقتران التسوية بخارطة طريق للعبور من محاصصة الحرب إلى تفاهات تضع اليمن في المسار الدستوري، لبناء دولة تحتوي كل القوى السياسية والمجتمعية.

21 المودع، عبد الناصر. اليمن بعد خمس سنوات من الحرب: سيناريوهات الاستقرار والقوضى، مركز الجزيرة للدراسات، 28 أبريل 2020،

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/4650>

خلاصات المنتدى الإقليمي الثالث والعشرون لحركة حقوق الإنسان: آفاق الإصلاح في العالم العربي في واقع ما بعد كوفيد-19

عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان المنتدى الإقليمي الثالث والعشرون لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي خلال الفترة من 31 أغسطس إلى 7 سبتمبر، بمشاركة ما يزيد عن ٥٠ مدافعاً عن حقوق الإنسان وناشطاً في المجتمع المدني وخبيراً أكاديمياً، من الجزائر ومصر ولبنان وليبيا وفلسطين والسودان وسوريا وتونس واليمن وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية.

تطرقت جلسات المنتدى -التي عقدت عبر الإنترنت بشكل منفصل- إلى آفاق الإصلاح في مختلف البلدان العربية، في ضوء جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها المتوقعة على المستقبل.

وفيما يلي الخلاصات الرئيسية لهذا المنتدى:

1. من المرجح أن تتفاقم التحديات البنوية للحكم في مختلف أنحاء العالم العربي، لا سيما في ضوء الضغوط الناجمة عن أزمة كوفيد-19.
2. كانت الموجة الأولى للربيع العربي عام 2011 في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن، وكذلك الموجة الثانية التي شهدتها الجزائر والسودان ولبنان والعراق، بمثابة انفجارات ناتجة عن مقاومة الحكام العرب للإصلاح الحقيقي، ومصادرة قنوات التغيير السلمي لعقود طويلة.

3. أدت انفجارات الربيع العربي، وردود الفعل المختلفة إزاءها من قِبَل الحكام العرب والنخب السياسية والقوى الإقليمية والدولية إلى سيناريوهات متفاوتة؛ إذ شهدت تونس انتقالاً سياسياً، بينما تواجه مصر نظاماً استبدادياً أكثر وحشية، فيما تتعرض سوريا واليمن وليبيا لخطر الانهيار وسط صراعات أهلية.
4. ما زالت المظالم التي أدت للربيع العربي دون معالجة. ومن غير المرجح أن تسفر النزاعات الأهلية في اليمن وسوريا وليبيا - بغض النظر عن كيفية وقت انتهائها - عن إصلاح الدول وتوفير فرص اقتصادية وحرية سياسية أفضل. فقد نتج عن المسار الذي اتخذته مصر منذ عام 2013 نتائج سياسية واقتصادية أسوأ بكثير مما كانت عليه الأوضاع قبل 2011. وفي لبنان والعراق وفلسطين، تواصل النخب الحاكمة عرقلة التطورات السياسية والاقتصادية لشعوبهم، بينما يظل نظام الفصل العنصري الإسرائيلي سبباً رئيسياً في معاناة الفلسطينيين. وتواجه تونس تحديات اقتصادية وجودية، بينما يمر كل من الجزائر والسودان بعمليات انتقال هشة. ومن المرجح أن تؤدي أزمة كوفيد-19 إلى تفاقم تلك الظروف بشكل ينتج عنه انفجارات أكبر من تلك التي مثلها الربيع العربي؛ ما لم يتم إجراء إصلاح حقيقي، وهو أمر محتمل حدوثه في بعض الدول العربية، ولكنه ليس مرجحاً لغالبيتها.
5. رغم أن الولايات المتحدة والعديد من الحكومات الأوروبية دأبت على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح أدنياً؛ إلا أنها لعبت دوراً فعالاً في إبقاء نظم الحكم العربية في مواقعها. ومن المرجح أن تتسارع وتيرة فقدان الاهتمام بالعالم العربي؛ بسبب الجائحة وانعكاساتها الاقتصادية. كما أن معظم البلدان العربية ستغدو أقل قدرة بكثير على الحفاظ على استمرار الصفقة المتواصلة منذ عقود؛ توفير الوظائف الحكومية والأمن والخدمات في مقابل الإذعان العام المطلق.
6. في أعقاب الموجتين الأولى والثانية من الربيع العربي، كان للنخب السياسية الراجعة تأثيرها في مساعي الإصلاح وقيادة التحولات. ففي تونس، كان لإصلاحيين نظام بن علي دوراً إيجابياً. بينما في حالات أخرى (كالعراق وفلسطين ولبنان) كان فساد ومحسوبية وعدم كفاءة النخب الحاكمة بمثابة عراقيل رئيسية للإصلاح. وعليه، سيكون للنخب الحاكمة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية (الجزائر والسودان) دوراً حاسماً، خاصة في ضوء الإرث الثقيل للسلطوية في العقود الماضية.
7. أدت جائحة كوفيد-19 إلى تحجيم بعض الاحتجاجات الجماهيرية، مثلما حدث في لبنان والجزائر، ولكنها في المقابل لم تعوق التعبئة الجماهيرية المستمرة في السودان، حيث تمكن المتظاهرون من الحصول على تنازلات من الجناح العسكري للسلطة الانتقالية. وفي بعض السياقات، برهنت التعبئة الجماهيرية أنها أحد أكثر محركات الإصلاح تأثيراً كما أنها ضمانة لاستدامته. ويظل الحراك في الجزائر والسودان أعظم نقاط القوة لكلا الشعبين.
8. تستمر القوى الإقليمية والدولية، بطريقة أو بأخرى، في ممارسة درجات متفاوتة من التأثير على كيفية تجلي الانفجارات السياسية. فقد أدى التقاعس النسبي للغرب عن مواجهة جرائم حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية (في مصر وسوريا) إلى تشجيع الحكام السلطويين في كلا البلدين. كما أدى تردد الدول الغربية، وأحياناً تضارب أهدافها، إلى تسارع انهيار ليبيا واليمن. وكان الدعم العسكري الروسي لبيشار الأسد وحفتر عاملاً رئيسياً في إطالة أمد

النزاعات في سوريا وليبيا. وعبر التدخلات العسكرية المباشرة أو تمويل الجهات الفاعلة التي تناصب العداء للثورة؛ فإن اللاعبين الإقليميين، بما في ذلك بعض دول الخليج وإيران وتركيا، تمكنوا من التحكم في مقاليد الأمور وملء الفراغ، ودأبوا على افساد العمليات السياسية؛ الأمر الذي أدى إلى قطع سبل الإصلاح في العديد من الدول العربية عبر أنحاء المنطقة.

9. من المرجح أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تسارع وتيرة التحولات الجارية في النظام العالمي والمنافسة بين القوى العظمى، لا سيما في ضوء التأثيرات الشديدة المحتملة للجائحة على نهج التجارة العالمية. وبالإضافة إلى المسار المتوقع، على المدى المتوسط والطويل، للطلب العالمي على النفط؛ فقد نشهد تحولات جذرية في سياسات القوى الدولية والإقليمية في المنطقة. فقد تكثفت القوى الإقليمية المتدخلة (إيران والإمارات والسعودية وتركيا) من تدخلاتها، أو تسعى إلى إنهاء النزاعات المسلحة الجارية (اليمن وليبيا وسوريا)، أو تضع نهاية للدعم المالي الذي تقدمه لحلفائها (مصر وليبيا وسوريا).

10. نظرياً، يمكن أن تغدو العدالة الانتقالية، بخطواتها الفنية وأبعادها الاقتصادية والسياسية والسيكولوجية، بمثابة أداة لبناء الدولة في مرحلة ما بعد النزاع وما بعد السلطوية. ورغم ذلك، لا يزال التطبيق السياسي والواقعي للعدالة الانتقالية يواجه تحديات كبرى؛ نظراً لتوازنات القوى بين الجهات الفاعلة المختلفة والعجز النسبي للجهات الفاعلة المدنية عن العمل المشترك.

11. انسيابية السياق الحالي توفر فرصة لتغدو حقوق الإنسان بمثابة قوة موحدة وهدف مشترك لمختلف الجهات الفاعلة المحلية؛ من أجل تأسيس نظم ما بعد السلطوية وما بعد النزاع. ويمكن أن يكون للدفاع عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني في المنفى، دوراً نشطاً، خاصة فيما يتعلق بتعبئة المجتمع الدولي.

12. ربما يكون المجتمع المدني في وضع يسمح باستكشاف سبل وآليات جديدة للضغط من أجل الإصلاح في بعض أوضاع ما بعد النزاع وما بعد السلطوية. ومع ذلك، فمثل هذا الدور يتطلب التغلب على التحدي الأكبر المائل أمامه؛ تطوير القدرة على تنظيم وتشكيل رؤى مشتركة للسعي لتحقيق هذا الهدف.

